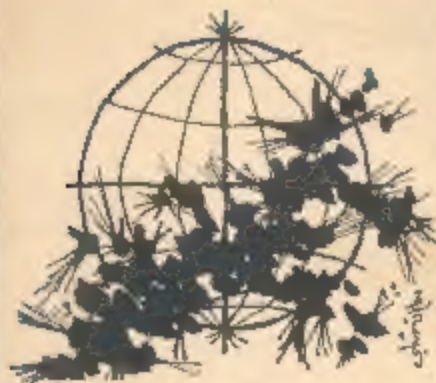


في المعركة



الاستعمار الجديد

العقد الدولي للبلدان الفقيرة

مجموعة مقالات حوسينية

ترجمة: أحمد فؤاد بلع

دار الثقافة
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر

في
المعركة

الاستعمار الجديد

العدد الأول للبلدان الفتية

مجموعة مقالات سوفييتية

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع

كلمة الناشر

الصائم اليوم مشهد لحركات التحرر الوطنى الهائلة ،
والانتفاضات الاجتماعية الضخمة . فقد أدت السنوات الكثيرة من
نضال الشعوب البطولى فى المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة
الى انهيار أكثر من امبراطورية أقامها الامبرياليون ، وفى السنوات
العشر الأخيرة سلكت أكثر من ستين دولة فى آسيا وأفريقيا طريق
التطور السياسى المستقل ، وظفرت بإمكانية بناء حياتها بالطريقة
التي تراها ملائمة لها . وترى البلاد المستقلة حديثا ، وهى محقة
فيما تراه ، أن المهمة الأكثر أهمية فى المرحلة الراهنة من تطورها هى
تصفية الآثار الضارة لسنوات كثيرة من العبودية الاستعمارية ،
وبلوغ استقلالها الاقتصادى وتدعيمه ، وتنمية ثقافتها القومية ،
وتحسين المستويات المعيشية للشعب العامل .

ولقد كان انتصار الشعوب فى نضالها من أجل التحرر الوطنى
انتصارا هائلا للغاية ، كما كانت الحماسة التى ولدها هذا الانتصار
ضخمة الى حد كبير ، حتى أن كثيرا من الناس يعتقدون أنه ليست
هناك حاجة الا الى قليل من الجهد لسحق الاستعمار تماما . ومع
ذلك فقد أوضحت التطورات الأخيرة أنه ينبغى ألا تكون هناك اوهام
بان الاستعمار يعانى سكرات الموت .

فلاستعمار الذى أذعن أمام المقاتلين من أجل السلم والحرية ،
يغير مظهره ، بيد أنه لا يغير عاداته . كما لا ينوى الامبرياليون

الاقلاع عن سياستهم البالية ، بل هم يتشبثون في عناد بقلاعهم
الآخرة ، كما يشددون الصراع بصورة محمومة ضد حركة التحرر
الوطني .

ويحاول الامبرياليون بمساعدة الضغط السياسي ، وكل
صنوف المؤامرات الاقتصادية والتضليل الأيديولوجي والمغامرات
العسكرية الصريحة ، أن يملوا إرادتهم على الشعوب التي تحررت.
حديثا ، وأن يبقوا عليها في حالة تبعية اقتصادية ، وأن يعيقوا
مسيرة التاريخ .

فما نوع الحيل التي يلجأ إليها الاستعماريون الجدد ؟
وما الأشكال والأساليب الجديدة التي يستخدّمونها لتحقيق
أغراضهم الأنانية الرجعية ؟ .

كل هذه الأسئلة سيجد القراء اجابات عنها في مجموعة من
مقالات الصحافة السوفيتية قامت بنشرها وكالة نوفوستي
للأنباء والنشر .

وكاتبو هذه المقالات فلاسفة ومؤرخون واقتصاديون سوفييت
معروفون أمضوا سنوات طويلة في دراسة مشكلات البلاد النامية .

المخطر الرئيسي

بقلم : د. سمير سمير

دأب بعض محبذى النظام الاستعماري ، منذ انهيار هذا النظام في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، على الزعم بأن « الاستعمار الغربي قد مات » . ولذلك ينبغي على البلاد النامية ألا تقطع صلاتها مع حكامها السابقين ، بل عليها أن تدعم معهم علاقات « المساواة وحسن الجوار » ، فذلك من مصلحتها . فما الحقيقة في ذلك ؟

● الامبريالية والمستعمرات :

طرات على الامبريالية تغيرات جوهرية خلال نصف القرن الماضي . فامبريالية السنوات الاولى من القرن العشرين تختلف اختلافا كبيرا عن امبريالية منتصف هذا القرن . لكن هذه التغيرات ، لم تصب محتوى الامبريالية ، بل ظل هذا المحتوى على حاله ، وكانت القسّمات والمظاهر الخارجية وحدها هي التي تغيرت . وعلاوة على ذلك لم يكن مبعث هذه التغيرات نوايا الاحتكاريين الذاتية ، وانما العمليات الموضوعية لتطور التناقضات الأساسية للامبريالية وتفاقمها .

والقسمة البارزة للعصر الراهن هي قيام النظام الاشتراكي العالمي الذي قضى على سيادة الامبريالية التي لا تنزع . وحيث ان توازن القوى يتغير باطراد لصالح الاشتراكية ، وان الانتصار يحالف حركة التحرر الوطني ، فان الامبريالية لم يكن بإمكانها أن تسفر عن

وجهها صراحة . وفي مقدمة كل شيء لم يعد بإمكان الامبريالية أن تحتفظ بملكيتها المطلقة لامبراطوريات استعمارية هائلة . ففي السنوات الأولى من القرن العشرين على سبيل المثال كان أكثر من ثلثي البشرية يعيش في المستعمرات وأشباه المستعمرات ، في حين يعيش فيها الآن أقل من ١٥ ٪ .

ومن الناحية التاريخية فإن عصر الملكية المطلقة للمستعمرات لم يعرف الا في ظل الامبريالية ، وذلك تميزا له عن الفترة السابقة . عندما كانت السياسة الاستعمارية تتطور وفق خطوط غير احتكارية ، من خلال « الغزو الحر » للأراضي ان جاز التعبير . وليست ملكية المستعمرات شرطا لا غنى عنه لقيام الامبريالية . فمن المعروف بصفة عامة أن عمليات التحول الى الاحتكار قد بدأت في وقت مبكر للغاية في ألمانيا والولايات المتحدة ، اللتين لم تكن لديهما قبل ذلك أية مستعمرات على الاطلاق . كما ان فقدان الممتلكات الاستعمارية نتيجة لتحلل النظام الاستعماري لم يغير من طبيعة الامبريالية ولم يضع حدا لدوافع السيطرة الكامنة فيها .

● شكل جديد ومحتوى قديم :

ان الامبريالية في علاقاتها مع المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة تبدو عادة وبصورة متزايدة في شكلها الجديد ، وهذا الشكل هو الاستعمار الجديد . والقسمة الرئيسية للاستعمار الجديد هي الانتقال من العنف الصريح الى الخداع . ويستهدف هذا الخداع أساسا قصر التغيير على الشكل الاستعماري للإدارة فقط ، في حين يستمر استغلال المستعمرات السابقة اقتصاديا دون سيطرة عسكرية سياسية صريحة .

ومن الخطأ أن نظن أن الامبريالية لم تشرع في الالتجاء الى مثل هذه الأشكال والأساليب للسياسة الاستعمارية الا بعد الحرب

العالمية الثانية . فقد وجدت أمثلة نموذجية للسياسة الحديثة للاستعمار الجديد عند بداية القرن العشرين ، ان لم يكن قبل ذلك . ففي هذا الوقت أيضا كانت الامبريالية تقيم دولا مستقلة من الناحية الشكلية ، دولا مستقلة من وجهة النظر السياسية ، وانما خاضعة اقتصاديا وعسكريا . ومن هذه الدول الصين وتركيا وايران في آسيا ، وهي دول لم تكن من الناحية الفعلية أكثر من أشباه مستعمرات . كذلك كان بالإمكان أن نجد أمثلة أخرى على التبعية غير المباشرة (مالية ودبلوماسية) بين الدول الكثيرة المستقلة سياسيا في أمريكا اللاتينية ، مثل الأرجنتين . وكانت هذه المستعمرات من الناحية الجوهرية مستعمرات تجارية للدول الامبريالية العالمية .

ويمكن أن توصف هذه الأشكال المتنوعة للتبعية غير المباشرة بأنها أشكال « انتقالية » . والحقيقة أن الاتجاه الذي كان سائدا في تطور مثل هذه الأمم في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية هو الانتقال من مختلف أشكال شبه التبعية الى التبعية الكاملة .

والآن ، في عصر الانهيار العام للنظام الاستعماري والقوة المتزايدة للمعسكر الاستعماري ، يصبح الاستعمار الجديد هو الشكل الأكثر تجسيدا للسياسة الامبريالية . والنقطة الرئيسية هي أن الامبريالية الآن وبشكل عام لا تملك الحرية في أن تختار هذا الشكل أو ذاك من أشكال الحرية ، كما أنها مرغمة أكثر من أي وقت مضى على الاتجاه الى الاستعمار الجديد على وجه التحديد .

ويصبح الاتجاه الجديد في تطور الدول ، مرتبطا بهذا الشكل أو ذاك من أشكال التبعية غير المباشرة للامبريالية ، هو الاتجاه السائد في الظروف التاريخية الجديدة . وذلك هو اتجاه الانتقال من شبه التبعية الى الاستقلال الكامل .

ان الأدوات التى وضعت موضع التجربة والاختبار لسياسة الاستعمار الجديد - مختلف « المحالفات » العسكرية السياسية والاقتصادية التى فرضها الامبرياليون بالغش والخديعة على المستعمرات السابقة - تقل فعاليتها باطراد . وهكذا كانت قرارات مؤتمر « المائدة المستديرة » ، التى حاولت هولندا عن طريقها ربط اندونيسيا بعجلتها ، قرارات عديمة الجدوى . كذلك لم تساعد اتفاقيات ايفيان الاستعماريين الفرنسيين على منع الجزائر من السير نحو الاشتراكية . ويتحول الاعتماد غير المباشر للأمم المستقلة حديثا على البلاد الكبيرة السابقة بصورة متزايدة الى مجرد مرحلة من مراحل انتقالها الى استقلال اكثر كمالا . وقد استخلص ذلك من خبرة بلاد مثل مالى وكينيا وتنجانيقا والكونغو (برازافيل) .

وتتشبه اشكال السيطرة الاستعمارية القديمة اليوم بالبقاء كمجرد جزر متناهية الصغر فى محيط العالم الهائل ، وهى على وشك ان تختفى جملة وتفصيلا . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال ان الامبريالية قد تخطت عن العنف والقهر المسلح والتدخل فى الشئون الداخلية للدول الوطنية الفتية . فاحتلال القوات الامريكية لتاوان وكوريا الجنوبية وقيتنام الجنوبية ابلغ دليل على ذلك . كما ان الاحداث الدامية فى بناما وتدخل قوات المظلات الفرنسية فى احداث جابون صور اخرى لذلك .

بيد انه من الواضح تماما ايضا ان فرص استخدام هذه الاساليب ومجالات استخدامها قد تضاءلت كثيرا . فالنظام الاشتراكي العالمى يحمى سيادة هذه الدول بطريقة يعتمد عليها .

● الفهم بطيئة الانفجار :

يظهر الاستعمار الجديد فى اشكال شديدة التنوع لها جوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية .

ويعبر الاستعمار الجديد عن نفسه عسكريا ، وبخاصة في رغبة الدول الامبريالية في جر الدول ذات السيادة في آسيا وافريقيا الى التكتلات العسكرية العدوانية من نوع حلف جنوب شرقى آسيا والحلف المركزى . ومن الأساليب الشائعة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في المستعمرات السابقة بناء على معاهدات غير متكافئة فرضتها الدول الامبريالية عنوة . وعن هذا الطريق تسعى الامبريالية الى أن تحتفظ في السلطة بالأنظمة التى تلائمها ، وأن تطيح بالزعماء الذين لا ترغب فيهم ، أو أن تتركهم على الأقل نهبا لشعور دائم بخطر العزل عن طريق إثارة الاضطرابات . وتعد أحداث لاوس وقبرص ، وكذلك « الاضطرابات » الأخيرة في جيوش تنجانيقا وكينيا ، دليل واضح على ذلك . وكثيرا ما تحاول الامبريالية استخدام القوات المسلحة للأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض . وأحداث الكونغو المفجعة خير شاهد على ذلك . ويترتب على جر الدول النامية الى تكتلات وأحلاف زيادة عبء الضرائب على السكان وزيادة العجز في ميزانياتها المجهدة بالفعل .

وما يسمى أسلوب الألفام البطيئة الانفجار إنما هو إحدى الممارسات المفضلة لدى الاستعمار الجديد في الشؤون السياسية . فالامبريالية عندما تنسحب تخلف لشعوب المستعمرات السابقة مشكلات معلقة خاصة بالحدود ، ومشكلات عنصرية وأخرى مرجعها عدم المساواة بين القوميات . وهى تفعل ذلك بأن تفرض أوضاعا سياسية غير متكافئة على مختلف المقاطعات والأقاليم ذات التركيب القومى المختلط .

ويتوقع الامبرياليون أن تندلع في هذه البلاد بعد حصولها على استقلالها نزاعات قومية ومشاحنات فيما بين القبائل . وتوضح نزاعات الحدود ، والخلافات بين اثيوبيا والصومال وكينيا ، أو بين المغرب والجزائر ، أن الامبريالية تستطيع الى حد ما وفي بعض

الحالات أن تحقق هذه الأهداف . وحتى بعد أن تصل شعوب الدول النامية ، بعد النزاعات الدموية الطويلة الأمد التي تثيرها الامبريالية والرجعية الداخلية ، الى تسويات سلمية ، فإن الدول الغربية تبذل مافي وسعها لدفع التناقضات القومية الى المقدمة من جديد .

وكان من بين الممارسات الشائعة الأخرى للامبريالية البريطانية في السنوات الأخيرة تكوين الاتحادات الفيدرالية ، مثل اتحاد ماليزيا والاتحادات السابقة في أفريقيا والكاريبى ، من بقايا امبراطوريتها الاستعمارية السابقة . وتتكون هذه الاتحادات الفيدرالية عادة من اقاليم ذات مستويات تطور مختلفة ، وغالبا ما تكون ذات تركيب قومى متعدد الألوان وأوضاع سياسية مختلفة . ويكون على رأس هذه الاتحادات حكومات شديدة الحماسة في مساندة المصالح الاقتصادية للاحتكارات الأجنبية وفي قمع كل الحركات التقدمية .

والقسمة الرئيسية للاستعمار الجديد من وجهة النظر الاقتصادية هي الرغبة في فرض الطريق الرأسمالى للتطور على الدول النامية ذات السيادة بهدف الاحتفاظ بها كموضوعات للاستغلال الامبريالى .

● البحث عن دعائم جديدة :

في المرحلة الحالية ، مرحلة الصراع بين النظامين والنمو الثابت لقوى الاشتراكية ، تهتم الامبريالية اهتماما شديدا بالابقاء على الدول النامية داخل النظام الرأسمالى العالمى . ومع ذلك فإن هذه الدول ما ان تظهر باستقلالها السياسى ، فإن ابقاءها داخل النظام الرأسمالى العالمى لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق التطور الرأسمالى فيها . بيد أن هذا الهدف يصطدم برغبة الامبريالية فى الإبقاء على أقصى قدر من التأخر السياسى والاقتصادى فى الدول النامية .

وتترتب على هذا التناقض نتيجة أخرى هي محاولة الامبريالية أن تغرس في البلاد الحديثة الاستقلال أشكال الرأسمالية الأكثر ارتباطاً بالاستعمار ، وأن تضمن درجة ما من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة .

ويعنى ذلك أن القسمة النموذجية للاستعمار الجديد هي الرعاية المتعمدة لأكثر أشكال الاقتصاد الاستعماري تأخراً . ففي ظل السياسة الاستعمارية القديمة حافظ الاستعمار على علاقات ما قبل الرأسمالية بكل الطرق الممكنة . وكانت الاحتكارات الأجنبية ، ومن خلفها الإدارات الاستعمارية ، تعارض تطور رأس المال القومي معارضة عنيفة . ومع ذلك فإذا كان باستطاعة هذا الأسلوب أن يخفف من حدة التناقضات بين الاتجاه العام للسياسة الامبريالية والمصالح المباشرة للاحتكارات المختلفة أو يحد منها ، فإنه لا يؤدي بآية حال إلى القضاء على التناقض الرئيسي بين شعوب البلاد النامية الساعية إلى استقلال اقتصادي أصيل ، وبين الامبريالية التي تعترض طريقها .

وترتبط ارتباطاً مباشراً بالاتجاهات الجديدة في السياسة الاقتصادية الامبريالية رغبة الامبريالية في أن تسيطر على الفئات والمجموعات الاجتماعية الجديدة في البلاد النامية ، وفي أن يكون باستطاعتها الاعتماد عليها . ذلك أن المجموعات القديمة ، مثل الارستقراطية الاقطاعية وزعماء القبائل والكومبرادور ، قد فقدت بشكل عام ما كان لها من مكانة واعتبار بسبب تأييدها الصريح للإدارة الاستعمارية في الماضي ، في حين تقوضت قوتها الاقتصادية والسياسية في بلاد كثيرة خلال النضال من أجل التحرر . واليوم تتحول الامبريالية بصورة متزايدة نحو اقسام البورجوازية القومية التي انبثقت حديثاً ، ونحو اصحاب الأراضي الذين انتقلوا إلى صفوف البورجوازية ، ونحو البيروقراطيين الذين يحصلون على

مرتبات عالية . ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الامبريالية قد أغفلت المجموعات « القديمة » تماما . على العكس فالامبريالية تشجع بكل الوسائل الممكنة التعاون والتحالفات المباشرة بين القوى القديمة والقوى الرجعية الجديدة ، بل انها تحتفظ في السلطة - كلما كان ذلك ممكنا - بالقوى الاقطاعية (كما في الملايو) التى تتحول بالتدريج الى بورجوازية ، وتسمح لها بمشاركة البورجوازية الليبرالية الكبيرة فى الحكم .

ويجدر بنا أن تؤكد هنا أن أهمية الرجعية الداخلية فى البلاد النامية قد نمت نموا هائلا بالنسبة للامبريالية اذا ما قورنت بأهميتها فى عصر الاستعمار . فالقوى الرجعية الداخلية لم تكن عندئذ سوى خادم للامبريالية ، وكان يمكن أن تسير الأمور دونها سيرا طيبا . أما اليوم فان امكانية قيام الامبريالية بنهب الأمم المستقلة سياسيا ، ومجال مثل هذا النهب يعتمدان اعتمادا مباشرا على طابع القوى الاجتماعية التى تمارس السلطة فى هذا البلد أو ذاك .

ومن القسّمات الهامة لاقتصاد الاستعمار الجديد ما طرأ من تغيير على شكل وطبيعة تصدير رأس المال الى البلاد النامية . فبينما كان تصدير رأس المال الاحتكارى الخاص هو الشكل السائد قبل الحرب العالمية الثانية فان تصدير رأسمال الدولة الاحتكارية أصبح هو الشكل النموذجى اليوم . ولم يعد تصدير رأس المال محكوما فقط بمصالح المجموعات الاحتكارية المختلفة ، وانما أيضا بالسياسة الاقتصادية الرسمية للدول الامبريالية . وهذا هو السبب فى أنه لم يعد يمكن النظر اليه منفصلا عن المجرى العام للصراع بين النظامين العالميين .

وبدأ الجزء الأكبر من رأس المال القادم من الدول الرأسمالية العالية النمو يصل الى الدول النامية فى شكل قروض حكومية ،

وانواع مختلفة من « المعونة » ، ترتبط بها جميعا دون استثناء
خيوط سياسية محددة . ويذهب نصيب الأسد من « المعونة »
الى ذلك العدد القليل من الدول التي ربطت مصيرها بالتكتلات
العسكرية السياسية التي أقامتها الدول الامبريالية ، وتنفق
اما على احتياجات عسكرية أو متطلبات استهلاكية .

وفي السنوات الأخيرة فقط ، عندما ووجه الامبرياليون
بالمساعدات الاقتصادية المتزايدة التي يقدمها المعسكر الاشتراكي
الى الدول النامية ، وجدوا أنفسهم مرغمين على تقديم قروض
واعتمادات ائتمانية طويلة الأجل . وهم ينظرون الى أشكال
وأساليب الاستثمار الرأسمالي هذه على انها الأشكال والأساليب
الأكثر فعالية وقدرة على تحقيق هدفهم الرئيسي في الإبقاء على
الدول النامية داخل اطار النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وفي
تحويلها الى حلفاء محتملين لهم في الصراع ضد المعسكر الاشتراكي
العالمي . وهم يخلقون في الوقت نفسه أكبر فرصة ممكنة أمام
الاستثمار الخاص في الدول الحديثة الاستقلال . وتتبع نفس
الهدف أيضا الاحتكارات المالية الدولية ، مثل البنك الدولي للإنشاء
والتعمير وصندوق النقد الدولي ... الخ .

ومن القسمات المميزة أيضا حقيقة أن الامبريالية ترغب بصورة
متزايدة على أن تؤيد لا الاحتكارات الخاصة فقط ، وانما مشروعات
الدولة الاقتصادية أيضا ، فمثلا الاحتكارات يسيطرون عادة على
مجالس ادارة هذه المشروعات . ومن الأمثلة على ذلك « فكرة
التطور العضوي » التي قدمها الاستعماريون الفرنسيون الجدد
للمستعمرات الفرنسية السابقة في أفريقيا . فالغرض بسيط
للاغاية : الإبقاء على الأمم الأفريقية النامية كمصادر للمواد الأولية
لدول السوق الأوروبية المشتركة المتقدمة صناعيا ، وفي المحل الأول
لصالح رأس المال الاحتكاري في فرنسا وألمانيا الغربية . وذلك هو

أساساً شكل من أشكال الاستعمار الجماعي الجديد . وفي حالات نادرة للغاية ، دفعت اليها المنافسة من جانب المعسكر الاشتراكي ، يوافق الامبرياليون على اقامة مشروعات للصناعة الثقيلة في البلاد النامية . ويحدث ذلك على سبيل المثال في الهند حيث تعاقدت احتكارات المانيا الغربية وبريطانيا على بناء مشروعات للحديد والصلب .

● التخريب الايديولوجي :

يتميز الاستعمار الجديد في المجال الايديولوجي بأمرين : العداء للشيوعية واستغلال الجوانب السلبية للقومية . وتوجه أجهزة الدعاية في الدول الامبريالية نحو تخريب التعاون بين الدول النامية وبلدان الجماعة الاشتراكية . وتقوم بخدمة هذا الهدف الصحافة الامبريالية ومختلف المعارض ومراكز الاعلام التي تقام في البلدان النامية ، الى جانب « اعتمادات المساعدات » المتعددة وفرق السلام الأمريكية ومحطات اذاعة « صوت أمريكا » . وتوضح خبرة نضال التحرر الوطني انه حيثما بدأت الدوائر الحاكمة في بلد نام في اتباع سياسة معادية للشيوعية ، فما أيسر ما تستطيع الامبريالية اخضاع هذا البلد لسيطرتها ، وتعطيل حركة التحرر الوطني ، وعرقلة تنفيذ الاصلاحات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الموجهة ضد الامبريالية (حدث ذلك على سبيل المثال في العراق ، خلال المدة القصيرة لحكم البعث ، بعد انقلاب فبراير ١٩٦٣) .

بيد أن الامبريالية تجد من الصعب عليها بصورة متزايدة تضليل الشعوب في البلاد النامية . ولم تخل من سبب تلك الأصوات التي ارتفعت في بلاد كثيرة مطالبة بحظر مراكز الدعاية الامبريالية ، مثال ذلك محطة اذاعة « صوت أمريكا » في الهند ، وبرامج « المعونة » الأمريكية في سيلان ، وكثير من المجالس الأمريكية ومراكز الاستعلامات الأمريكية في اندونيسيا . وترغم الامبريالية على الالتجاء

الى مناورات معادية للشيوعية أكثر دهاء ، ومن بين هذه المناورات محاولة اقناع شعوب البلاد النامية بأن سياسة الدول الاشتراكية نحوها تتبع أهدافا أنانية وتتنافس مع كتلة الدول الامبريالية على « نفس الأساس » .

وزيف مثل هذه المزاعم واضح تماما . فالاستعمار الجديد هو قبل كل شيء مجرد شكل جديد للاستغلال الامبريالى ، فى حين أن البلاد الاشتراكية ، بسبب طبيعة التركيب الطبقي فيها ، لا علاقة لها بالاستغلال . وتقوم الدول الاشتراكية ، اضطلاعا بواجبها الاممى ، بمساعدة الدول النامية على خلق المتطلبات المادية والثقافية اللازمة لتطورها السريع وتحررها من التبعية الضارة للرأسمالية العالمية . وينبع الواجب الاممى للدول الاشتراكية من التضامن الاخوى بين حركة الطبقة العاملة الدولية وحركة التحرر الوطنى فى نضالهما المشترك الواسع النطاق ضد العدو الرئيسى المشترك - الامبريالية ، سواء فيما تتخذه من أشكال استعمارية قديمة أو من أشكال الاستعمار الجديد . والدول الاشتراكية ليس لديها مستعمرات ، ولا تحاول الحصول على امتيازات تعود عليها بالربح فى البلاد النامية ، ولا تقوم باستثمارات من أجل الأرباح ، وإنما توسع مساعدتها الاقتصادية دون أن تربط بها أية خيوط سياسية ، وبشروط مواتية للغاية بالنسبة لهذه البلاد .

ومن أكثر الجوانب فعالية فى سياسة الامبريالية المعاصرة للشيوعية فى البلاد النامية استغلال ورعاية أكثر قسمات القومية سلبية . فللقومية فى البلاد النامية فى آسيا وأفريقيا قسماتها التقدمية ، كما لها قسماتها الرجعية . ويعبر الجانب التقدمى عن نفسه فى تحيزها ضد الامبريالية ، أما جانبها الرجعى فيعبر عن نفسه فى الاتجاه نحو الانعزال القومى والانغلاق القومى والشوقينية . وعن طريق استغلال حقيقة أن معظم بلاد آسيا وأفريقيا قد حققت

استقلالها تحت راية القومية ، يسعى الاستعمار الجديد الى الاستفادة من الجوانب السلبية للقومية وحرف النضال التحريري الى طريق الشوفينية والعداء للشيوعية ، وذلك لاضعاف طابعها المعادى للامبريالية .

ويشكل الاستعمار الجديد الخطر الرئيسى على حركة التحرر الوطنى . فالنضال ضده أكثر صعوبة وتعقيدا من النضال ضد الاستعمار القديم ، لأنه فى هذه الحالة لن يكون المدفع وحده كافيا ، بل سيتطلب الأمر جهدا صادقا من جانب الأمم المستقلة حديثا فى مجالى البناء الاقتصادى والصراع الايديولوجى . ومن المتطلبات الأخرى التى لا غنى عنها للنجاح الوطنى فى هذا النضال كل من وحدة وتضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وتدعيم وتنسيق الصلات الأخوية بين الجماعة الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة الدولية .

استراتيجية الاستعمار الجديد

بقلم : ف. فينوت

لقد كاد النظام الاستعماري أن ينهار ليحل محله ما يقرب من ستين دولة فتيّة ، ثم يعد الكثير منها خاضعا للسيطرة الامبريالية ، وان ظل جزءا من الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ويصبح النضال من أجل التحرر الوطني جزءا لا ينفصم من عملية الانتقال الثوري للبشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية .

وتوضح الحياة في الوقت نفسه أن الاستعمار لم يختف تماما . بيد أن الاستعمار الجديد ، وهو نظام جديد للسياسة الاستعمارية ، يهدد الشعوب الحديثة الاستقلال . والاستعمار الجديد هو أساسا استغلال اقتصادي وتبعية سياسية للبلاد المستقلة ذات السيادة . ويلجأ الامبرياليون الى كل وسيلة ممكنة لحرمان الشعوب المتحررة حديثا من استقلالها ، أو لتحويل هذا الاستقلال الى مجرد اجراء شكلي . وتتضمن الوسائل التي يستخدمونها : الحروب الاستعمارية ، التكتلات العسكرية ، المؤامرات ، الارهاب ، النشاط التخريبي ، الضغط الاقتصادي ، الرشوة ، « معونة » الاستعباد ، محاولة كسب البورجوازية القومية الى جانبهم ، محاولات شق حركة التحرر الوطني ، التحالف مع القوى الرجعية المحلية . والحلقة المركزية في سلسلة أساليب الاستعمار الجديد هي الاستفادة من التركة الاستعمارية ، التبعية الاقتصادية للبلاد النامية . وقد قالت جريدة غاڤيان تيهس أن الاستعمار أفغوان أسطوري له مائة رأس ، يهدد بوضع حد للحرية التي حصلت عليها الشعوب حديثا .

وبعد أن حصلت المستعمرات على استقلالها السياسى أصبح التقدم الاستعماري يعتمد في الأساس على العوامل الاقتصادية . بيد أن مجال الاقتصاد هو ساحة القتال الرئيسية للامبريالية ، رأس الجسر الذي تنقل اليه عن عمد المعركة الفاصلة ضد حرية الشعوب . ويحاول الاستعمار الجديد أن يستفيد من عوامل مثل سيادة رأس المال الأجنبي في البلاد النامية ، وحقيقة أن اقتصادها يقوم على توريد المواد الأولية أو الزراعة ذات المحصولات المحدودة التي هي نتيجة للماضي الاستعماري والتقسيم غير المتساوي للعمل . كذلك يستفيد الاستعمار الجديد من نسب المبادلة غير المتكافئة التي ترجع الى سيادة الاحتكارات في السوق العالمية ، ومن ارتباط الدول النامية الثابت بالأسواق الرأسمالية العالمية ، وحاجة هذه البلاد الى خدمات رأس المال والخدمات التكنيكية ، وهي الخدمات التي تضع الامبرياليين في مركز اصحاب الفضل .

وترتبط أساليب القهر التي يتبعها الاستعمار الجديد ارتباطا عضويا بالاقتصاد الرأسمالي العالمي . وهكذا فإن النمو الاقتصادي في البلاد النامية التي تتخلص من تبعيتها لهذا الاقتصاد ، يتأثر تأثرا قويا بالاتجاهات الرأسمالية ، ويكون خطر استمرارها كضحايا للعبودية الاقتصادية خطرا حقيقيا للغاية .

وحيث يتبين للامبريالية أن الضغط المباشر لم يعد يجدي ، فإنها تحاول بلوغ أهدافها بالاعتماد على قوانين الاقتصاد الرأسمالي . وهناك أمثلة متعددة توضح كيف أن الاستعمار « القديم » ، بعد أن خسر المعركة السياسية ، يعود في رداء الاستعمار الجديد . من ذلك ما يقوله الصحفي السويسري ش . ه . فافرور من أنه في عدد من البلاد الأفريقية تتمتع مشروعات استعمارية معينة بحق تحديد سياسة الدول التي تعمل فيها . والى أن تتخذ اجراءات حاسمة لاضعاف قبضة الاحتكارات ، سيظل باستطاعة الامبريالية

أن تفرض اشكالا باهظة وشاقة ودائمة من اشكال التبعية . وذلك جانب من جوانب الاستعمار .

وجانب آخر هو أن انهيار النظام الاستعماري يكون مصحوبا لا بضعف الطابع العدواني للامبريالية والاستعمار في المجال الاقتصادي ، وانما بزيادة هذا الطابع حدة . وبعد أن فقدت الامبريالية مواقعها في المجالين العسكري والسياسي ، فانها تستخدم قوتها الاقتصادية الى اقصى درجة ممكنة . وفي الوقت نفسه تزداد التناقضات بين الدول الامبريالية حدة ، ويصبح حلها أكثر صعوبة . وفي ظل هذه الظروف تستخدم أساليب الاستعمار الجديد بوحشية خاصة .

والاستعمار الجديد استراتيجي وليدة تفكير طويل من اجل انقاذ الرأسمالية ، وأهدافها الرئيسية هي تدعيم القوة غير المحدودة للاحتكارات وتحويل البلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية من جديد الى مؤخرة للامبريالية .

(١)

وفر امتلاك المستعمرات للامبرياليين كثيرا من « أسباب المصلحة » والمزايا الكبيرة ، بيد أن السياسة الاستعمارية كان يمكن تنفيذها عن طريق الأساليب غير المباشرة أيضا ، من خلال عدد من الاشكال الانتقالية للتبعية الحكومية . وتقدم لنا أمريكا اللاتينية مثلا صارخا على ذلك . فالاستعمار الجديد يعنى استخدام واحياء كل الأساليب التي اتقنت خلال ممارسة السيطرة الامبريالية .

ومع ذلك فان الاستعمار الجديد لا يعنى مجرد حصول الامبريالية الى استخدام الأساليب المعتادة للقهر غير المباشر ، كما لا يعنى سلسلة من الاجراءات والمحاولات اليائسة لاتقاذ التركة

الاستعمارية ، بل هو إعادة تخطيط للنظام بصورة مخططة لتجديد وتدعيم الاستغلال الاستعماري . وتحدد القسمات النوعية للاستعمار الجديد سلفا بحقيقة أن استراتيجيتها بأسرها يحكمها الصراع بين النظامين العالميين .

ويتضمن الاستعمار الجديد قبل كل شيء أوسع استخدام ممكن لجهاز الدولة للأساليب الحكومية في العلاقات بين البلاد الامبريالية والبلاد النامية . ويتضح ذلك بجلء فيما طرأ من تغير على طبيعة تصدير رأس المال من الدول الامبريالية . فمثلا في عام ٦٠ - ١٩٦١ ، بلغ صافي صادرات رأس المال من الولايات المتحدة ٨٦٣ مليار ١١ مليون دولار ، وصلت صادرات رأس المال الخاص منها الى ٩١٦ مليار ٥ مليون دولار ، ذهبت منها ١٩٨٠ مليون دولار الى البلاد النامية ، ويمثل الباقي صادرات رأسمال الدولة الذي يذهب أساسا الى البلاد النامية .

أما رأس المال الذي تقدمه الدول « المانحة » الأخرى فيتحرك بطريقة مماثلة . ففي عام ١٩٦٢ صدر من فرنسا ٦٩٢٢ مليون فرنك الى البلاد النامية ، منها ٩١٢ مليار ٤ مليون فرنك جاءت من الدولة . وفي الفترة ٥٦ - ١٩٦٢ زاد نصيب الدولة في صادرات رأس المال الفرنسي من ٥٨٦ ٪ الى ٧١ ٪ . ولقد اتخذ تصدير رأسمال الدولة في الأساس شكل « معونة » امبريالية ، بلغ مجموع ما التزمت دول الغرب واليابان بتقديمه منها ٨٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦٢ . وفي الفترة ٤٥ - ١٩٦١ خصصت الولايات المتحدة ما يزيد على ٩٠٥٠٠ مليون دولار في شكل « معونة » .

وعلى خلاف الحال في الماضي فإن رأس المال الخاص يعاد توزيعه أساسا على البلاد الرأسمالية العالية النمو . أما الاهتمام بالتركة الاستعمارية فقد عهد به الى رأسمال الدولة الذي يكون عليه أن يمهّد الطريق أمام الاحتكارات للقيام باستثمارات مربحة ، كما يكون

عليه قبل كل شيء خلق المناخ السياسى الذى يلائمها . وهكذا يحاول الامبرياليون الرد على التحالف بين حركة التحرر الوطنى والاشتراكية العالمية ، وزيادة حدة الصراع الطبعى فى الحلبة العالمية ، وبخاصة فى البلاد النامية ، حيث تتخذ شكل صراع من أجل طريق غير رأسمالى للتطور .

ومن أساليب الاستعمار الجديد الأخرى التى تستخدمها الدول الامبريالية لتحقيق مصالح الاحتكارات فرض أحلاف التكتلات والالتزامات ، وكذلك المعاهدات الاقتصادية واتفاقيات التفضيل الجمركى بين البلاد الاستعمارية والمستعمرات السابقة ، وتكتلات العملة ، والاتفاقيات الخاصة بتوفير الضمانات الاستثمارات الأجنبية . . . الخ . وتستخدم فى وقت واحد عدة أساليب تشكل عادة الأساس الاقتصادى والحدود القانونية للمساومات بين الاحتكارات والبورجوازية القومية فى المستعمرات السابقة . كما أن الاحتكارات الأكبر حجما التى تهتم أساسا بالمواد الأولية ، والتى تخشى فقدان الأرباح الاستعمارية ، تصر فى بعض الأحيان على أن تقوم الدولة الامبريالية بتنظيم الانتقال الى مثل هذه المساومات . وهى عندما تفعل ذلك فانما تضحي بمصالح ممثلى الأشكال الزراعية الاستعمارية الأكثر تأخرا .

ولنفس الأسباب فإن الروافع الاقتصادية وكل ترسانة الاستعمار الجديد لا تستخدم فقط من أجل المصالح الاقتصادية للاحتكارات . وهنا يبرز دور السياسة ، فليس من قبيل المصادفة أن الأستاذ الأمريكى ، توماس ر . آدم ، مثلا يعتبر تصدير رأس المال الخاص الوسيلة الرئيسية التى تحدد مستقبل مناطق إفريقيا المختلفة ، الوسيلة التى تسمح بأن يفرض عليها معايير الحكم اللازمة للغرب ، وبالمحافظة على النظام الراهن فى جمهورية جنوب أفريقيا . . . الخ . وقد كشف رايمانانجارا ، مندوب مدغشقر فى

السوق المشتركة ، وهو شديد التعصب لفرنسا ، المغزى الحقيقي لانتساب البلاد الأفريقية الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، عندما أعلن أن هذا الانتساب إنما هو في المحل « إجراء سياسى » .

ويتخذ الاستعمار الجديد عادة أشكالا « جماعية » . فالخوف من آفاق انتقال البلاد المتحررة حديثا الى الطريق غير الراسمالي للتطور ، يفرض على الامبرياليين « الوحدة » فى العمل ، وهو أمر لم يكن يمكن تصوره فيما مضى . فعلى الرغم مما بينهم من منازعات، إلا أنهم يأملون عن طريق توحيد جهودهم فى تحطيم الموجة الثورية المتنامية وفى عزل الشعوب المناضلة عن المعسكر الاشتراكى . والاستعمار « الجماعى » اشتقاق من امبريالية حلف الأطلسى . وعن طريق العمل معا ، يقوم الامبرياليون بجر الشعوب التى أطاحت بالنير الاستعمارى ، الى أحضان « التكامل » الامبريالى على اساس الرأسمالية واتجاهات سياسية معادية للشيوعية .

ويعمل الاستعماريون معا فى المجال المالى بصورة متزايدة .

ويزداد التنسيق فى برامج « المعونة » والاستثمارات المتعددة الجوانب ، واندماج رأس المال المصرفى لمجموعات قومية مختلفة (وهو أمر تتميز به كثيرا سياسة البنوك الفرنسية فى أفريقيا) . ومن الناحية الأخرى ينمو دور الجهاز المالى الجديد للامبريالية ، وعلى وجه التحديد دور أجهزة دولية خاصة وصل نصيبها فى تحقيق برامج « المعونة » الغربية الى ١٥٪ فى عام ١٩٦٢ . وقد قدم أكبر هذه البنوك ، وهو البنك الدولى للانشاء والتعمير (البنك العالمى) ، « قروض تنمية » قيمتها ٦٠٠ مليون دولار حتى ٣٠ يونية ١٩٦٢ ، اتفق منها ٦٠٠ مليون دولار على المشروعات المتعلقة بالبنيسان السفلى للمجتمع .

وقد حول هذا التنظيم الى ادارة مالية من النوع التقليدى لتنمية «العملاء» (البلاد التى تتعامل معه) بحيث يمكنهم أن يصبحوا موردين للمواد الأولية الى الشركات الغربية .

وتتزايد المحاولات الامبريالية الرامية الى تحويل المعونة الفنية التى تقدمها الأمم المتحدة الى سلاح من أسلحة الاستعمار الجديد . ويخلق الامبرياليون صحافة تعمل باستمرار من أجل الضغط المشترك على البلاد النامية .

وعلى الرغم من ذلك تفشل هذه الاجراءات « الجماعية » فى تخفيف حدة الصراع فيما بين الدول الامبريالية . وتسمى بلاد امبريالية مثل الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية الى الاستفادة من انهيار النظم الاستعماري باعادة توزيع مجالات النفوذ فى الأسواق المتبقية توزيعا يتفق ومصالحها . كتب أوتو زيرر ، المؤرخ الألماني المتخصص فى شئون أفريقيا ، يقول ان الأمريكيين قد تغفلوا الى كثير من المواقع الأساسية التى كان الفرنسيون يسيطرون عليها من قبل ، بحيث أصبح فى إمكان الولايات المتحدة استغلال مناجم الفوسفات والمبجنيز والرصاص والنحاس التى كانت يوما فى أيدي فرنسا . وتستخدم كل دولة امبريالية روافع الاستعمار الجديد الخاصة بها . من ذلك أن انجلترا وفرنسا تعتمدان على المواقع التقليدية ، فى حين تعتمد الولايات المتحدة على قوتها العامة وعلى القسدر الكبير من رأس المال الذى تستطيع تصديره . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تتخلف عن انجلترا ، من حيث مقدار الاستثمارات فى الهند على سبيل المثال ، إلا أنها تشغل المركز الأول من حيث سرعة زيادة هذه الاستثمارات .

ويستفيد الاستعمار الجديد الى أقصى حد ممكن من الأساليب التى سبق للامبرياليين استخدامها ، وهو لا يتعفف عن استخدام القهر والعنف الاستعماريين . ونحن نشهد اليوم المحاولات الكاملة

لالتجاء الامبريالية الى المغامرات العسكرية الاستعمارية لقهر حركة التحرر الوطنى فى أكثر المناطق الاستراتيجية والمراكز الرئيسية أهمية بالنسبة للنضال المعادى للاستعمار . فتلك كانت الحال فى الجزائر ، وذلك هو الموقف فى الهند الصينية ، حيث أسفرت الامبريالية الأمريكية عن وجهها ، وكذلك فى الكونغو وأنجولا وغيرهما من الأماكن . ويوضح كل ذلك أن محاولات الاستعمار ، فى لحظات انهياره ، لارجاء هزيمته النهائية إنما تسبب للشعوب كثيرا من المعاناة والمتاعب .

وفى الوقت نفسه فإنه مما يميز الاستعمار الجديد بشدة ذلك الاهتمام المتزايد الذى يوليه الجوانب الاجتماعية للسياسة الامبريالية . ففى عدد من بلدان الشرق العربى وأفريقيا وغير ذلك من المناطق مازال الامبرياليون يعلقون الآمال على الدوائر الحاكمة الاقطاعية والقبلية . بيد أن هذا السند التقليدى للاستعماريين ، الذى فقد اعتباره بسبب ارتباطه بهم ، قد تزعزع بدوره مع انهيار الأنظمة الاستعمارية فى مجموعها . ويسعى الامبرياليون بطريقة محمومة الى خلق سند جديد يكون قبل كل شئ من « الطبقة الوسطى المزدهرة » ، كما أنهم يعدون هيئات قيادية للدول الجديدة ، وينصبون عملاءهم فى أجهزة الحكم بها ، ويقحمون السياسة الإصلاحية على حركة الطبقة العاملة فيها . . . الخ . وتعد آسيا وأفريقيا مناطق للنشاط الواسع النطاق لأجهزة المخابرات الامبريالية ، مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التى لم تتورع عن وضع قبيلة فى قصر الأسرة المالكة فى كمبوديا .

(٢)

المؤشر العام لكل مظاهر الاستعمار الجديد هو فرض الرأسمالية وزرعها « وتطعيمها » فى البلاد النامية ، باعتبارها أسس كل بنيان السيطرة الذى يقيمه فيها . من ذلك أن تقرير لجنة كلاى

المعروفة يطالب في صورة انذار بأن الرأسمالية ينبغي تشجيعها في البلاد المتحررة حديثا ، وبأن هذا الهدف ينبغي أن يصبح الوظيفة الأساسية « للمعونة » التي تقدمها الولايات المتحدة . كذلك تتحدث وثيقة الحكومة الفرنسية السابق الإشارة إليها عن الأمر نفسه بوضوح كبير : من الضروري نبذ الأهداف الانتقالية « للحرب الباردة » اليومية والتركيز على الهدف الاستراتيجي ، هدف اقامة « نظام اقتصادي » (رأسمالي) في الدول الفتية من أجل نشر عملية التطور المشترك لاقتصاد الأطلنطي في القارات الأخرى .

ولا يسع المرء سوى أن يشير الى التناقضات الكامنة في استراتيجية الاستعمار الجديد . فالحس الطبقى يطالب بتشجيع الاتجاهات الرأسمالية الفردية وتطوير الرأسمالية في البلاد المتأخرة اقتصاديا كوسيلة لاقاقة تقدمها الاجتماعي ونشاطها السياسي في الخارج . وتلك هي المصلحة الرئيسية للدوائر الحاكمة في البلاد الغربية . ومع ذلك فان هذه الدوائر تخشى في الوقت نفسه ظهور منافسين جدد . وتلجأ الاحتكارات في بحثها عن مخرج من هذا التناقض ، الى فرض استخدام اشكال مختلفة من « المشاركة » مع رأس المال المحلي في البلاد النامية . كتبت جريدة *جورنال اوف كومرس* ، الناطقة بلسان رجال الأعمال الأمريكيين ، عما تعتبره أكثر الاكتشافات أهمية ، قائلة ان « المشاركة » قد أحكم تنظيمها ، وان المستثمر يمكنه أن يحصل على مركز السيطرة بأن يساهم بمقدار ١٥ ٪ فقط من تكاليف المشروع . وقد حرصت على نفس الهدف خطة تناقش الآن في مجلس الشيوخ الأمريكي ، تقضي بتكوين جهاز من رجال الأعمال يضم « مستشارين » رأسماليين يقدمون خدمات فنية لرجال الأعمال المحليين .

والاتجاه الاقتصادي الرئيسي للاستعمار الجديد هو جعل تصدير رأس المال يتخذ شكل استثمارات احتكارية . وكما أوضح

مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة الذي انعقد في جنيف في عام ١٩٦٤ ، فإن الغرب ينظر الى جذب الاستثمارات بشكل عام على أنه المعيار الأساسي « لرغبة » الدول الفتية في تنمية اقتصادها . وكان أكثر الجميع بلاغة هو جورج بال ، المندوب الأمريكي ، الذي أكد أن اقتراح واشنطن الجديد بخصوص « المعونة الذاتية » للبلاد المتحررة حديثا يتضمن خلق الظروف التي يتطلبها المستثمرون الأجانب . وهدف الولايات المتحدة وحلفائها هو جعل التنمية متطابقة مع استيراد رأس المال الاحتكاري ، ومن السهل أن نتنبأ بأن ذلك سيؤدي الى اطالة أمد تبعية الدول الفتية والى زيادة اعتمادها على الخارج في تمويل خطط التنمية لديها .

وفي المحل الأول ، فإن رأس المال الخاص ، كما أشرنا فيما سبق ، « لا يذهب » الى البلاد المتأخرة اقتصاديا . والحقيقة أنه في الفترة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦١ كانت الاستثمارات الأجنبية الخاصة الطويلة الأجل التي خرجت من الدول المصدرة لرأس المال موزعة كما يلي : ٦٧٨ر٥ مليون دولار الى بلاد رأسمالية عالية النمو ، ٤٣١ر٣ مليون دولار الى الجزء انهائل « المتبقى من العالم » ، بما فيه البلاد النامية . وفي عام ١٩٦٢ ، صدر ٢٧٣ر٣ مليون دولار من رأس المال الخاص من الولايات المتحدة ، بيد أنه لم يذهب من هذا المبلغ الى البلاد النامية سوى ٥٥٢ مليون دولار .

واستنادا الى أرقام هيئة الأمم المتحدة ، فإن العجز السنوي في التراكم الكلي لرأس المال بالبلاد النامية ، اذا افترضنا أن الهدف هو زيادة الدخل بالنسبة للفرد بنسبة ٢ ٪ سنويا ، يصل الى ٨٩٤ر١٣ مليون دولار . فاذا ما قارنا هذا الرقم بالرقم الذي قدمنا فيما سبق لرأينا بوضوح مدى مافي تقديرات « التنمية » بمساعدة الاحتكارات الغربية من أوهام .

فكيف نفسر التدفق الزائد المتبادل لرأسمال الاحتكارات في منطقة شمال الأطلسي أساسا ، حيث يقل معدل الأرباح عنه في البلاد المتحررة حديثا بمقدار يتراوح بين ست وعشر مرات ؟ يكمن التفسير الاقتصادي لذلك ، الى جانب أسباب أخرى ، في الدرجة العالية من انتاجية العمل والتطور الاقتصادي العام في الدول الرأسمالية الصناعية ، وهو ما يضمن عائدا سريعا للاستثمارات . وعلى بلادان آسيا وأفريقيا أن تقطع شوطا طويلا ومعقدا من التطور الاقتصادي قبل أن تستطيع أن تقف على قدم المساواة في هذه المجالات مع أمريكا الشمالية أو أوروبا . فهي بحاجة الى استثمارات هائلة ذات طبيعة غير انتاجية في بنيتها السفلى لضمان استثمارات مربحة . بيد أن ذلك لا يروق الاحتكارات ، فالتطور بشكل عام لا يمكن أن يكون الا نتاجا ثانويا لما تقوم به من عمليات ، ولذلك فهي توجه جهودها الى منطقة الرأسمالية العالية النمو ، حيث يوجد بنيان سفلى جاهز ، ومن خلال أرباحها الهائلة تجد عوضا عما يمكن أن تحصل عليه في البلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية من معدلات الربح الأعلى .

ويحاول رأس المال الاحتكاري تجريد الدول الفتية من سلاحها السياسي ساعيا للحصول على ضمانات بالمحافظة على الظروف السابقة التي كان يعمل في ظلها . ويمكن أن يقال انه يتحين الفرص ويلجأ الى الابتزاز .

وهناك مغزى محدد في نداءات الغرب لها بالاعتماد على رأس المال الأجنبي في تنمية اقتصادها ، فهي توعز الى الشعوب التي نهبتها الاحتكارات بأن تقوم هي نفسها بالمراحل الأولى من تنمية البنيان السفلى ، فتتفيل هذه المهام هو سبيلها الوحيد للحصول على « المعونة » كتكلمة « للمعونة الذاتية » . وبعبارة أخرى فان الشعوب الأخرى المتحررة حديثا ينبغي أن تعد هي نفسها الظروف التي

تسمح للاحتكارات باستغلالها . وتصر الدول الغربية على أن تقوم البلاد النامية بإزالة القيود على نشاط رأس المال الأجنبي .

ثانيا : تتناقض الاستثمارات الاحتكارية مع نفس فكرة التطور ، طالما لا تُلغى النظام الاستعماري ، بل تعمل على تدعيمه . ويوضح توزيع استثمارات أي بلد امبريالي على الفروع المختلفة أنها لا توضع في الصناعات التحويلية سوى بأقل قدر ممكن ، وأنها تسهم في تدعيم الاتجاه الأحادي الجانب القائم على انتاج المواد الأولية لاقتصاد البلاد المتحررة حديثا . ولدينا مثل صارخ على ذلك هو قيام الاحتكارات الدولية بإنشاء عدة مجمعات للتعدين في بلدان افريقيا . وهذه المجمعات موجهة نحو استخراج المادة الأولية والعمليات الأولى المتعلقة بها ، وذلك في ظروف الحد الأعلى من الربح للاحتكارات والنفقات الدنيا من جانبها على البنيان السفلى .

ثالثا : لا تؤدي هذه الاستثمارات الأجنبية الى تراكمات داخلية ، وإنما الى استنزاف البلاد النامية ماليا . وتفيد البيانات التي قدمها س . بريش ، السكرتير العام لمؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة ، والتي نشرتها جريدة لوموند الفرنسية ، أن الأرباح والفوائد التي أعيدت من البلاد النامية الى أوطانها في الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦١ بلغت ٢٠٩٠٠ مليون دولار . وتشكل الأرباح المعادة الجزء الأكبر من هذا المبلغ ، ومع ذلك فإن جميع الاستثمارات الطويلة الأجل في هذه البلاد في الفترة ٥١ - ١٩٦٠ لم تزيد على ١٠٣١٠ مليون دولار ، أي أن الأرباح التي تحققت في هذه البلاد كانت أكبر من أن تكفي لتغطية تدفق الاستثمارات . ولقد قامت البلاد النامية خسائر ضخمة بكثير ، وبخاصة من جراء نسب المبادلة غير العادلة التي تعمل بدورها على إثراء الاحتكارات .

رابعاً : ان الأمر الأعظم أهمية ليس هو الأرقام المطلقة للاستثمارات ، وإنما حقيقة أنه على ضوء الظروف القائمة في البلاد المتخلفة تكون نسبة الاستثمارات الأجنبية كبيرة للغاية دائماً ، وأن عملية إعادة الأرباح الى أوطانها تصبح استنزافاً ضاراً لأموال الاقتصاد القومي . وفي الوقت نفسه يمارس رأس المال الأجنبي ضغطاً كبيراً على مجالات الحياة القومية في البلد المستغل . وكما جاء في وثيقة رسمية فرنسية فان المشروع الأجنبي في البلد المتخلف اقتصادياً يصبح مركزاً مهيمناً جباراً للحياة الاجتماعية .

خامساً : تكاد الاحتكارات والكراتلات الدولية أن تكون خلف كل شركة (وبخاصة في مجال التعدين) . ومن ثم فانه ما ان تتزايد الاستثمارات الأجنبية في هذا البلد أو ذاك ، حتى يصبح ذلك البلد ضحية « لهيكل القوة » لهذه الاحتكارات والكراتلات ، كما عبر عنه ش . هوارد ، المعلق الأمريكي ، في عدد ٦ ديسمبر ١٩٦٢ من جريدة جازيت آند ديلي .

وتحقيق المخطط الأمريكي « للتنمية » يمكن أن يكون ذا طبيعة مزدوجة : سواء أكان زيادة كمية بحثة في إنتاج البلاد النامية في نطاق اقتصاد استعماري تاماً ، أم تغيراً جزئياً في الهيكل الاستعماري للاقتصاد ، بحيث يقترب من هيكل اقتصاد رأسمالية نامية ، ولكن فقط كمكمل لصناعة الغرب وفي حدود استيعاب الاحتكارات لاقتصاد البلاد النامية المعنية .

ويعتبر و . روستو ، منظر الرأسمالية الأمريكية ، أن من أخطار الأسلوب الاشتراكي للاقتصاد هو أنه يسمح للبلاد المتخلفة بأن تغلب سريعاً على تأخرها . ومن ثم يبدو أنه يحاول أن يثبت من الناحية المضادة بأن التنمية وفق الطريق الرأسمالي لا تخلق « خطر » التصفية السريعة للتأخر . وهذا هو ما يريد الامبرياليون ،

كما أن تكوين رأسمالية ضعيفة في البلاد النامية يوسع أساس
التقسيم غير العادل للعمل في إطار النظام الرأسمالي العالمي ،
وتحول دون خروج إطار التنمية في هذه البلاد عن « كنف »
الاحتكارات .

(٣)

فماذا يعتقد الامبرياليون أنه معدل وآفاق التقدم وفق الاتجاه
الرأسمالي للبلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية ؟ وما « قمم
التقدم » التي يعد بها الغرب ؟

منذ بضع سنوات أوصت لجنة هوفر الأمريكية أنه لا ينبغي
اقامة مشروعات صناعية كبيرة في بلدان آسيا وأفريقيا . كما قد
طالبت جريدة ويپووتر التي تعكس مشاعر الدوائر الحاكمة ذات
النفوذ في الولايات المتحدة ، في يونيو ١٩٦٠ ، بأن يمنع المسئولون
في الحكومات الأفريقية ... من ارتكاب حماقات الاقتصادية التي
من نوع اقامة مشروعات للصناعات المعدنية ؛ ومن الأفضل أن يقدم
لهم النصح ببناء مصانع للمصاييح الكهربائية . ويوجه م . وليامز ،
مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، إلينا نصحا جديدا بأن نفسر
« تصنيع » أفريقيا على أنه يعني أن تقام هناك فروع للمنشآت
الأمريكية التي تعمل في صناعة الأمشاط والأواني .

ويمكننا أن نجد نوعا من جوهر الأفكار الامبريالية عن « التنمية »
في عرض للمسترد . رينتر ، المحرر بمجلة كارنت الأمريكية ، الذي
يرسم من أجل الوضوح الصورة المبسطة التالية : شاب نشط
يقدم إلى مدينة هادئة ويفتح مكتبا للتأمين ، وتمضي بضعة أشهر
ثم يصل إلى نفس المدينة ابن عم له يعمل نجارا ، وفيما بعد يفتح
أحد بنوك نيويورك فرعا له هناك ، ثم ينظم شخص آخر محلا
للغسيل والكي بالمدينة . وبعد مضي خمسة عشر عاما تصبح المنطقة
« نامية » (يباشر أصحاب المنشآت من الطبقة الوسطى كل الأعمال

المدنية التى جعلت من هذه المنطقة ماهى عليه) . فالشيء الرئيسى كما نرى هو اقامة مشروعات صغيرة وعلى مهل ، يديرها أحد بنوك نيويورك ، أى « تنمية » فى حدود محلات الكى والفسيل .

ويفيد مثل هذا البرنامج الاقتصادى كأساس للخطط السياسية الدعية التى يضعها الامبرياليون . ويلقى الأستاذ هـ . مورجنتو من جامعة شيكاغو ، فى كتابه **أهداف السياسة الأمريكية (*)** ، على عاتق رابطة العالم الحر مهمة جر البلاد غير المنحازة ... الى النظام الحيوى العالمى الذى نظمته قوى الامبريالية .

ويمكن أن نجد تعبيرا عاما عن هذا النمط من الأهداف فى مخطط « الامبريالية العليا » الأمريكى : فهو يعنى تكاملا شاملا للعالم الرأسمالى ، تسيطر عليه الدول الامبريالية فى أمريكا وأوربا وتضطلع فيه « بالمسؤولية » عن مصير « بلاد العالم الأقل نماء » . وعندما يشرح دين راسك هذه الخطط فإنه يختزلها الى تدعيم المركز الممتاز للغرب من الناحية التنظيمية ، ثم « جر جميع الشعوب تدريجيا الى جماعة الدول المستقلة » التى توجه ضد الشيوعية باعتبارها « أسلوبا منافسا فى تنظيم المجتمع » . وكتب دين راسك فى **ذى ديبارتهنت أوف ستيت بوليتن** (نشرة وزارة الخارجية الأمريكية) يقول بأن هدفهم هو جماعة حرة من الأمم المستقلة ، وان كانت معتمدة على بعضها البعض ، تضطلع بتوحيد الشمال والجنوب ، الشرق والغرب .

وتشجيع الرأسمالية فى البلاد النامية هو السياسة العامة للامبرياليين . وهم يهدفون عن هذا الطريق الى التوصل الى قدر أو آخر من الاندماج العضوى بين العالم المتخلف اقتصاديا وعالم حلف الأطلنطى . ويرغب الامبرياليون فى جر البلاد المتحررة حديثا

The Purpose of American Politics (*)

الى الرجل العملاق « للتكامل » الذي يشكل تهديدا لاستقلال الدول الفتية .

ولذلك فلا عجب أن تقابل هذه البرامج بالرفض حتى من جانب تلك الدوائر في البلاد النامية التي تشغل بشكل عام نفس المراكز التي يشغلها الغرب . وقد اتخذت الدول الأفريقية ، في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ، قرارا بالاجتماع ينص على أنه سيكون من الخطأ البالغ النظر الى التصنيع على أنه مجرد إقامة فروع محدودة الحجم للصناعة الصغيرة ، وعلى أن أفريقيا لابد أن تحاول منذ البداية خلق فروع استراتيجية جيدة التجهيز للصناعة .

(٤)

تعد « المعونة » السيئة السمعة - العنصر الأساسي للاستعمار الجديد ، والعملية المالية والسياسية الطويلة الأجل للامبريالية - الوسيلة الرئيسية لفرض طريق التطور الرأسمالي عنوة على البلاد المتحررة حديثا . ويسمى فاو لير ملتون ، المدير السابق لوكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة ، هذه « المعونة » الترسانة الأكثر فعالية للحرب الباردة . ولا يكاد ذلك أن يكون في حاجة الى تعليق .

ان سياسة توسيع « المعونة » الامبريالية لا علاقة لها بالمشكلات الحقيقية للبلاد التي تحصل عليها ، دعك من أن هذه « المعونة » لا تمثل سوى جزء لا دالة له من الأرباح التي تنتزعها الاحتكارات من هذه البلاد . واستنادا الى كومننت على نسيل المثال ، فإنه ينفق أقل من ١٠ ٪ من المعونة البريطانية على التنمية الاقتصادية . وانطلاقا من الاحتياجات الاقتصادية للبلاد النامية عند تقديرنا « للمعونة » الأمريكية ، فإننا لا نجد سوى بندين فقط من بنود هذه « المعونة » ينطبق عليهما هذا المعيار تماما : مخصصات التعاون

التفنى وأعانات « التنمية » ، وقروض « صندوق التنمية » . وقد وصل الاتفاق على هذين البلدين خلال الفترة المشار إليها (٤٥ - ١٩٦١) إلى ما يزيد قليلا على ٣٤٠٠ مليون دولار فقط . بيد أن هذه المخصصات ذات الطبيعة الاقتصادية لا تذهب في أغلب الأحوال إلى الإنتاج ، وبخاصة إلى الاحتياجات الصناعية للدول التي تحصل عليها .

ومن السمات المميزة للوظيفة الاجتماعية السياسية « للمعونة » الامبريالية تطور « المعونة » الأمريكية التي تزايدت مع اعلان سياسة « الآفاق الجديدة » . وقد تضمن « قانون المعونة الأجنبية » المعروف ، الذي صدر في ٤ سبتمبر ١٩٦١ ، فقرات جديدة لم يسبق لها مثيل تنص على حماية الاستثمارات الأمريكية الخاصة ، وعلى اجراءات لتشجيع الصناعات الصغيرة في البلاد التي تحصل على « المعونة » ، وعلى تخصيص جزء من « أموال المعونة » للأبحاث الخاصة ، وتيسير توسيع نشاط الاحتكارات . . . إلخ . وأصبحت برامج « المعونة » متوقفة بشكل مباشر على اتخاذ اجراءات من هذا النوع . وفيما يتطرق بهذه الحيل أشار الكونجرس بارتياح إلى أن القانون الخاص بالمعونة قد وفر ضمانات لتشجيع المشروع الفردي لم يسبق توافرها من قبل على الإطلاق ، وإلى أن السياسة الأساسية للكونجرس والحكومة كانت تقوم على تشجيع اشتراك المشروع الفردي في جهود الحكومة للاسهام في النمو الاقتصادي في البلاد النامية الجديدة . وعارض الكونجرس حق الشعوب في التأميم ، وهو حق من حقوق السيادة ، ودعا إلى اتخاذ اجراءات مالية صارمة ضد الدول التي تنزع ملكية الممتلكات الأمريكية دون دفع التعويض « المناسب » .

وكما توضح الوثائق الأمريكية السابق الإشارة إليها فإن رأس المال الحكومي ورأس المال الخاص اللذين يتدفقان من

البلاد الغربية ، وبخاصة من الولايات المتحدة ، الى البلاد النامية ، قد اختلطا مع بعضهما البعض الى درجة يستحيل معها التمييز بينهما احصائيا . وهكذا أصبحت برامج « المعونة » من الناحية الفعلية برامج لتصدير رأس المال الاحتكاري . وكما أشير في رسالة خاصة الى الكونجرس في عام ١٩٦٥ ، فإن توزيع صادرات رأس المال بشكل عام يعتمد على استعداد هذا البلد أو ذاك للالتجاء الى « المعونة الذاتية » ، التي لا تعنى أكثر من الحاجة الى عمل كل ما هو ممكن عمليا لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة من الخارج . وباختصار فإن الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الامبريالية ، تستفيد من مركزها كدولة مقرضة كي تملأ على التطور الداخلى للبلاد المتأخرة اقتصاديا روح الاستعمار الجديد ، وتخضع التنمية فيها لاشراف الاحتكارات .

ولا تسهم « المعونة » الغربية على أى نحو فى التقدم الحقيقى للقوى الانتاجية فى البلاد التى تحصل عليها ، حيث انها تصرفها عن التأميم . من ذلك أن الكميات المسلمة فى اطار « المعونة » الفرنسية، تتحدد فى الأساس باحتياجات احتكارات التعدين . أما بالنسبة للمعونة الأمريكية فانها تتعارض تعارضا مباشرا مع الحاجة الى تنمية الصناعة ، وبخاصة داخل قطاع الدولة ، فى البلاد التى تحصل على المعونة .

تلك هى « استراتيجية المعونة » ، ليس فقط بمعنى أن الامبريالية بشكل عام ترغب فى عرقلة التقدم الاقتصادى للبلاد النامية ، وانما أيضا بمعنى انها ترغب فى أن تسيطر الاحتكارات على انتاجها . وفى الوقت الحالى تقوم الدول الامبريالية بتحسين الظروف أمام توسع الاحتكارات ، واستثمار الأموال فى خدمات غير مربحة تدعم الانتاج ، واطاعة فى اعتبارها أن البلاد التى تحصل على المعونة سيكون عليها أن تلتجئ مباشرة الى رأس المال الاحتكاري ،

وأن تقبل شروطه لتقديم أية معونة ذات طبيعة صناعية ، ويمكن أن نرى هذا الدافع بوضوح في الشروط التي تحكم « المعونة » المقدمة من الولايات المتحدة . واستنادا الى وثيقة رسمية فان هذه المعونة لا تغطي ، سوى بصورة جزئية ، النفقات غير المربحة على التنمية التمهيديّة العامة ؛ أما فيما يتعلق بالطلب على رأس المال من الاحتياجات الصناعية الفعلية فان البلاد التي تحصل على المعونة لا تستطيع أن تركز سوى الى الاستثمارات الخاصة .

و « المعونة » في حد ذاتها تمهد الطريق أمام الاحتكارات . وهكذا فان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية : (أ) تعطي « المستثمرين المحتمليين » كل المعلومات اللازمة ؛ (ب) تتحمل نصف تكلفة العمل التمهيدي في تنفيذ الاستثمارات في هذه المنطقة أو تلك ؛ (ج) تقدم القروض بالعملة المحلية وبالدولارات للمستثمرين الأمريكيين . ويعهد بتنفيذ برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بصورة متزايدة الى ممثلي الاحتكارات . كما أن المتحصلات بالعملة المحلية من بيع فائض المنتجات الزراعية تنفق أيضا وفي الأساس على تقديم القروض للمنشآت الأمريكية .

وعلاوة على ذلك فان « المعونة » توجه بصورة متزايدة الى تأييد الرأسماليين المحليين ، وإلى تدعيم معسكر القوى الرجعية ، وأخيرا الى توسيع أساس سيطرة الاحتكارات الغربية . ومرة ثانية فان عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتمشى مع هذه السياسة تماما . فرسالتها هي أن تخلق في البلاد التي توجد فيها «ميكانيزم» خاص لتدعيم المشروع الفردي وتدعيم ما يسمى بنوك التنمية ، وهيئات التنمية الصناعية ، ومراكز تقديم المساعدة للاستثمارات ، ومراكز أبحاث زيادة الإنتاجية ، ومؤسسات الائتمان والادخار ، واتحادات الائتمان . الخ . وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد قدمت قروضا قيمتها ٤١٦ مليون

دولار الى أربعة وخمسين من البنوك وغيرها من مؤسسات. النشاط الخاص في عدد من البلاد . واستنادا الى برامج «المعونة» . لا تقدم الآلات وقطع الغيار وغيرها الا الى القطاع الخاص ، ان قدمت. أصلا . وفي الهند وغيرها من البلاد تدخل « المعونة » الأمريكية في نزاع مع قطاع الدولة في الاقتصاد لاقتصارها أساسا على تمويل. كل اجراءات « المشاركة » بين رأس المال المحلى والمنشآت المحلية.

و « المعونة » سلاح في الصراع من أجل الأسواق ، ووسيلة. للتوسع التجارى للاحتكارات . وعلى هذا الضوء قومت «المعونة» على سبيل المثال بوساطة لجنة فرنسية حكومية خاصة . فقد أعلنت هذه اللجنة صراحة أن « المعونة » تسهم في توسع الصناعة العالية النمو ، لأن مثل هذه الصناعة تتطلب بطريقة أو بأخرى. نفقات تمهيدية معينة تشكل من الناحية الفعلية من القروض والاعانات . ويلتجئ الامبرياليون الأمريكيون بصفة خاصة الى مثل هذه الأساليب للاستعباد الاقتصادي ، فيرغمون البلاد التي تحصل على « المعونة » على أن تنفق القروض والاعانات في الولايات المتحدة وحدها . وقد كتبت جريدة يونيتد ستيتس نيوز آند وورلد ريبورت ، في عددها الصادر في ٦ أغسطس ١٩٦٢ ، تقول ان رجال الأعمال في كل دولة تقريبا يحصلون على ربح مباشر من تنفيذ برامج « المعونة » . اذ تدفع البلاد للبضائع الأمريكية اثمانا تزيد. عادة مرتين أو ثلاث مرات على الأسعار العالمية ، محكومة في ذلك ، بالشروط التي فرضت عليها .

ومن الجوانب الأساسية في برامج «المعونة» الاتفاقيات والمطالب. المتعلقة بتوفير الضمانات للاستثمارات الخاصة ، والتي تحد كثيرا من حرية العمل عند الدول التي تحصل على « المعونة » ازاء رأس المال الأجنبى . وحتى منتصف عام ١٩٦٤ كانت الولايات المتحدة قد فرضت خمسا وخمسين اتفاقية من هذا النوع . ولقد

كانت « المعونة » التي حصل عليها كثير من هذه البلاد صغيرة بدرجة تدعو الى السخرية ، ومع ذلك أرغمت هذه البلاد منذ البداية على أن تطلق يد احتكارات وول ستريت تماما ، وتضمنت التزاماتها ضمانات فيما يتعلق بإمكانية تحويل الأرباح الى دولارات ، و ضمانات ضد نزع الملكية وضد الخسارة الناجمة عن النشاط العسكري .



وتحاول الامبريالية عن طريق التحكم المسافرين والتدخل العسكري (في الهند الصينية والكونغو) فرض سيطرتها على التنمية الاقتصادية والعمليات الاجتماعية في البلاد المتحررة حديثا .

وتسعى استراتيجية الاستعمار الجديد الى تدعيم التبعية الاقتصادية ، وتهدد بنسف الاستقلال السياسي للدول الفتية . فمن الصعب أن ننكر مثلا أن الهجوم الذي تشنه الرجعية الأجنبية والداخلية ضد قطاع الدولة في الاقتصاد الهندي وضد السياسة الخارجية الهندية قد ازداد كثيرا ، بعد أن اقترح رأس المال المحلي والأجنبي فروعا من الصناعة كانت مقصورة في الأصل على الدولة .

ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن الاستعماريين هم الذين يحاولون غرس الرأسمالية في مستعمراتهم السابقة . ف فيما سبق كان باستطاعتهم نهب المستعمرات ، بل وتأخير تطور الرأسمالية فيها في أغلب الأحوال . واليوم تعد قوانين الاقتصاد الرأسمالي ورقة رابحة بالغة الأهمية بالنسبة لها مادامت هذه القوانين تدعم النظام الوحيد « لأوعية التوصيل » : فالاحتكارات لديها مستودع هائل من الثروة والقوة ، بيد أن نصيب البلاد النامية هو الفقر .

لكن الحياة نفسها تفرض تعديلات جوهرية على خطط الاستعمار .

ان تصفية التبعية الاقتصادية عملية طويلة ومعقدة . فسيطرة الاحتكارات واحتياجات البلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية الى راس المال والمساعدات ، وعجز البلاد الاشتراكية حتى الآن عن أن تفي تماما بالاحتياجات المتنوعة للدول الفتية ، هذه كلها عوامل موضوعية ، وعلى الدول الفتية أن تأخذها في اعتبارها . بيد أن هذه الدول تزداد اقتناعا كل يوم بأن خطط الامبرياليين يمكن احباطها في الظروف الراهنة . وعلى ضوء النمو الثابت للنظام الاشتراكي العالمي والمعونة الشاملة التي يقدمها لشعوب البلاد المتحررة حديثا ، تحصل هذه الشعوب على فرص أعظم لارغام الامبريالية على قبول اشكال العلاقات الاقتصادية التي تضمن لها مساواة كاملة في الحقوق كما تضمن لها استقلالها .

وتشن الدول الفتية نضالها في هذا الاتجاه بصرف النظر عما تلاقيه من صعاب . ويساعدني تحليل استراتيجيات الاستعمار الجديد على أن أفهم لماذا تبحث الجماهير الواسعة للشعوب المتحررة حديثا عن مخرج على طريق التطور غير الرأسمالي . وتحقق هذه التطلعات عن طريق الجهود المشتركة بين الشعوب والحكومات في عدد من البلدان مثل الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ومالي وغانا وغيرها .

ان اختيار طريق التطور هو من اختصاص الشعوب نفسها . ويصبح الطريق غير الرأسمالي حقيقة واقعة في عدد متزايد من البلاد . كما أن النضال الفعلي من أجل الاستقلال الاقتصادي يقنع الشعوب بأنه على هذا الطريق وحده يمكنها بسرعة بالغة أن تؤمن استقلالها وتقدمها .

طائفة المراهبين المحسنين

بقلم: د. فيكتور

شهد الدورة التاسعة عشرة لمجلس محافظي البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ، التي عقدت في طوكيو في نهاية عام ١٩٦٤ ، حوالي ألفي مندوب يمثلون مائة وعشرين بلدا ، معظمهم من رجال البنوك ومخططي السياسة المالية البارزين في العالم الرأسمالي .

وفي الاجتماع الأول أفاض جورج . ك . وودز ، رئيس مجلس ادارة البنك الدولي ، في شرح الصعاب الاقتصادية التي تواجه البلاد النامية ، وهي الصعاب التي تشغل بال البلاد الرأسمالية البارزة سواء لأسباب سياسية أو لاثارها على الاقتصاد العالمي . فالتقدم الاقتصادي للمستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة ، استنادا الى المصرفي الأمريكي ، كان «بطيئا بصورة مخيبة للآمال» ، كما أن كثيرا منها كانت مثقلة بقروض متزايدة قصيرة الأجل . ومع ذلك فإن المعونة التي قدمت لها ، على الرغم من أنها كانت « ملحة » ، كانت « عملا ناقصا » ، وازداد هذا الاتجاه وضوحا برفض الكونجرس الأمريكي تيسير الشروط التي تمنح المعونة بمقتضاها ، بل وبإصراره في الحقيقة على تشديدها ، وبصفة خاصة على زيادة الفائدة على قروض التنمية .

وقد تأسس البنك في نهاية عام ١٩٤٥ ، وبدأ عمله منذ حوالي منتصف العام التالي . وهو يعد أكبر التنظيمات الرأسمالية الدولية

التي تقدم « المعونة » للبلاد النامية وأقواها تأثيرا . وعلى الرغم من أن عدد الدول الأعضاء فيه قد تزايد منذ ذلك الحين ، من ٢٨ دولة الى ١٠٢ دولة (معظم الأعضاء الجدد من المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة في أفريقيا وآسيا) فإن نشاطه لا يتحدد بمصالح الدول التي قام لمساعدتها ، وإنما بسياسة الاحتكارات الغربية ، وفي مقدمتها الاحتكارات الأمريكية .

ومن بين مهام البنك الرسمية تشجيع تنمية الانتاج في البلاد الأقل نماء من الناحية الاقتصادية ، وتشجيع الاستثمار الخاص في هذه البلاد عن طريق الاكتساب في قروض المستثمرين الأفراد أو المشاركة في مثل هذه القروض ، أو منح القروض بالكامل من أمواله الخاصة حيثما يحجم رأس المال الخاص عن الاستثمار .

بيد أنه في الممارسة لا يبدى محافظو البنك أى اهتمام بزيادة القوى الانتاجية في البلاد النامية ، ويتبعون سياسة تساعد رأس المال الخاص على تحقيق أهدافه التوسعية قبل كل شيء . وبالنسبة للقروض التي تصدر عن البنك فهي تقدم في المحل الأول للحكومات التي تسير في ركاب السياسة الخارجية الأمريكية . أما عن تلك الحكومات التي تصر على اتباع سياسات خارجية وداخلية مستقلة فتواجهه بإجراءات تمييز وبمقاطعة ائتمانية ، مما يعد سمات مميزة لاتجاهات البنك .

وعند أول يناير ١٩٦٣ كان البنك قد قدم ٣٢١ قرضا بلغت قيمتها ما يزيد على ٦٥٠٠ مليون دولار لتمويل ٧٠٠ مشروع في ستين بلدا ، ذهب منها ٢٢٠ قرضا الى البلاد النامية ، ولكن أساسا لتمويل الصناعات التي توافق هوى المستثمرين الأفراد - حيث أرسى هذه القروض الأساس لإقامة المشروعات الفردية وتشغيلها بنجاح ، وساعدت على زيادة صادرات المواد الأولية . ويحظر تمويل المشروعات الاستراتيجية باهتمام خاص .

ومن مجموع قروض البنك خصص ١٨٠٠ مليون دولار ، أى ٢٦ ٪ منها ، لتنمية الطاقة ، وفى المحل الأول لإنشاء المحطات الكهربائية (أساساً فى أمريكا اللاتينية حيث معظم الطاقة تستخدمه المشروعات الفردية التى تملك الولايات المتحدة عددا كبيرا للغاية منها) ؛ ٢٠٠٠ مليون دولار ، أى ٣١ ٪ ، للنقل والمواصلات (إنشاء وتجديد خطوط السكك الحديدية والطرق البرية والمطارات والموانئ وخطوط التلفراف والتليفون) ؛ ٩٩٢ مليون دولار ، أى ١٥ ٪ ، للتنمية الصناعية ؛ ٥٠٤ مليون دولار ، أى ٨ ٪ ، للزراعة .

وبعبارة أخرى ذهب ما يقرب من ٦٠ ٪ إلى البنيان السفلى . فمحطات القوى والسكك الحديدية والموانئ ضرورية لزيادة ناتج المواد الأولية وصادراتها ، والطرق البرية وخطوط المواصلات بدورها ذات أهمية استراتيجية . وتبدى الاحتكارات الأمريكية اهتماما شديدا بكل ذلك . فهى تنظر إلى الصناعة فى البلاد النامية كمنافس لها ، وإن يكن حتى منافسا احتماليا . وهذا هو سبب احجام البنك عن تمويل المشروعات الصناعية . ولكن حيث أن هناك حاجة إلى تمويلها ، فإنه يفضل أن تكون مساعده فى إقامة المشروعات الفردية ، وبخاصة تلك التى يشترك فيها رأس المال الأجنبى الخاص .

وتقدم القروض والتسهيلات الائتمانية للبلاد النامية بشروط لئلا بسيادتها . من ذلك أن تركيا واثيوبيا وسيلان وبلاد متعددة أخرى قد منحت تسهيلات ائتمانية بشرط أن تنشئ « بنوكا مستقلة للتنمية الصناعية » يشترك فيها رأس المال الأجنبى ، وأساسا رأس المال الأمريكى ، وأن تشرف هذه البنوك على التشييد الصناعى . كما أن اتفاقية القروض التى منحت لتايلاند من أجل تجديد ميناء بانجوك وخطوط السكك الحديدية التابعة للدولة قد اشترطت نقلها إلى أيدي الأفراد .

ولفترة طويلة ظلت سياسة البنك الاستثمارية عن عمد تقرر القروض بفكرة الزام الدول الأعضاء بالسعى الى مساعدة رأس المال الخاص . وتم ذلك عن طريق :

١ - زيادة الفائدة دون مبرر .
٢ - التوقف عن تقديم المعونة بحجة أن البنك كان « يجمع الديون » .

٣ - رفض مساعدة البلاد التي يرى البنك أنها لا تكافح التضخم وأخطار وقوعه مكافحة فعالة .

٤ - التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للبلاد الأعضاء بحجة أنه كان قلقا على قدرتها على سداد ديونها .

وكانت هذه السياسة توجه أساسا ضد البلاد النامية التي ناقش مندوبوها مع محافظي البنك شكاوى متعلقة بارغامها على السعى الى مساعدة رأس المال الخاص ، الذي ليست لديه من مصلحة سوى الاستفادة مما لديها من موارد المواد الأولية والذي ليست لديه أية نوايا لتشجيعها على التصنيع .

وفي عام ١٩٥٧ تقدمت بلاد أمريكا اللاتينية التي اشتركت في الدورة الثانية عشرة لمجلس المحافظين بمذكرة مشتركة تطالب فيها البنك بمراجعة سياسته ، وأصرت فيها على أن يسارع البنك بالنظر في مطالبها الخاصة بالقروض وعلى أن حكوماتها ، وليس البنك ، هي التي ستكون لها الكلمة الأخيرة في تحديد المشروعات التي ستعطى لها الأولوية . كما طالبت أيضا بأن تمنح القروض للتنمية الاقتصادية الاجمالية لبلاد أمريكا اللاتينية وليس للمشروعات التي تكون للاحتكارات الغربية مصلحة فيها .

ولم تمض احتجاجات ومطالب البلاد النامية ، التي انعكست في مذكرة بلدان أمريكا اللاتينية ، دون أن تحدث آثارها . فقد جاء

فى كتاب يوجين ر . بلاك ، الرئيس السابق للبنك ، أن « المعونة الاقتصادية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، يتحدثون عنها كسلاح تكتيكى فى الحرب الباردة » ، واقترح « دبلوماسية للتنمية » . وقال ان هذه الدبلوماسية « ينبغي أن يكون لها مكانة فى السياسة القومية للدول الغربية ، مكانة ليست سائدة وانما منفصلة ومتميزة تسمح لها بأن تؤدي دورها على الرغم من الجدل المرير لعصرنا » .

وتشير عبارة « الجدل المرير لعصرنا » بوضوح الى المنافسة بين النظامين والى الانتصارات التاريخية التى سجلتها الاشتراكية . وفى مواجهة حركة التحرر الوطنى الصاعدة والمساعدة المتزايدة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى وغيره من البلاد الاشتراكية الى البلاد النامية فى تقديمها الاقتصادى ، قرر محافظو البنك اجراء بعض التنازلات .

وبالطبع لم تكن سياسة البنك حتى ذلك الوقت قد طرأ عليها أى تغير ، اذ كان مازال يحددها البنك الذى يمثل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وبخاصة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية أيضا ، وارتباطه الوثيق بالبنوك والشركات الصناعية البارزة فى العالم الرأسمالى . فمن بين مناصب المديرين الأربعة عشر ، يشغل الأمريكيون عشرة منها ، والبريطانيون منصبين ، وهولندا وفرنسا المنصبين الباقيين . ومن المصادفات أن للدولتين الأخيرتين صلات وثيقة بالشركات الأمريكية . وعلى الرغم من ذلك فقد أرغم المحافظون على زيادة القروض والتسهيلات الائتمانية الى البلاد النامية . وكان من بين التغيرات الهامة التى حدثت منذ بداية الستينيات التحول الى تمويل برامج التنمية الطويلة الأجل فى هذه البلاد .

وقد أدى تمويل البلاد النامية على نطاق متزايد الاتساع الى تنشيط عام لسياسة البنك الائتمانية . فقبل الخمسينيات كانت

قروضها السنوية ٣٠٠ مليون دولار ؛ وفي السنة المالية ١ - ١٩٦٢ وصل الرقم الى ٨٨٢ مليون دولار ؛ وتم الحصول على المبالغ الاضافية عن طريق زيادة رأسماله المصدر من ١٠٠٠ مليون دولار الى ٢١٠٠ مليون دولار (برفع اشتراكات البلاد الأعضاء) وادراج المساعدات التي يقدمها المستثمرون الافراد .

بيد أنه ينبغي أن يقر في أذهاننا أن البنك بزيادته لقدرته الائتمانية لم يحل مشكلة مساعدة البلاد النامية . بل على العكس ، فإن قوته المالية المتزايدة مازالت تجعل من الأيسر بالنسبة للاحتكاريين الغربيين أن يقوموا بنهب البلاد النامية . وما تزال تسهيلات البنك الائتمانية باهظة التكاليف وتقدم بمقتضى شروط ضارة .

وقد زادت الفائدة على قروض البنك زيادة كبيرة في السنوات العشر الماضية . ففي عام ١٩٥٥ كانت الفائدة تتراوح بين ٣ ٪ ، و ٢٥ ٪ ؛ وفي عام ١٩٥٩ أصبحت تتراوح بين ٧٥ ٪ ، و ٥٥ ٪ ؛ وفي السنوات الخمس الماضية تراوحت بين ٥ ٪ ، و ٢٥ ٪ ؛ وفي عام ١٩٦٣ كان متوسطها ٧٥ ٪ . كما أدى توسع العمليات الائتمانية الى زيادة كبيرة في أرباح البنك . ففي السنة المالية ٥ - ١٩٥٦ لم تزد هذه الأرباح على ٤٤ مليون دولار ، في حين وصلت في السنة المالية ١ - ١٩٦٢ الى ١٦٦ مليون دولار .

ومن المهم أن نشير الى أنه بينما كانت معدلات الفائدة لمؤسسات ائتمانية دولية وقومية كثيرة تميل الى الانخفاض في السنوات القليلة الماضية ، ظلت الفائدة التي يفرضها البنك الدولي مرتفعة . وتقوم هذه الفائدة على أساس موقف تفاضلي يتحدد بدقة بالنسبة للبلاد التي تحصل على « المعونة » ، استنادا الى النظام الاقتصادي والسياسي للدولة التي تطلب « المعونة » وموقفها من البنك والدول

التي تسانده . بيد أنها مرتفعة للغاية في كل الحالات - أكثر ارتفاعا من متوسط السعر العالمى للفائدة .

وبينما تقدم القروض الأمريكية للهند بفائدة ٣ ٪ سنويا ، فإن قروض البنك تكون بسعر ٥ ٪ سنويا (أى أكثر من ضعف الفائدة على القروض الخاصة بالتنمية الصناعية التى يقدمها الاتحاد السوفيتى للهند) . وتعد الصفة « الدولية » للبنك واجهة مربحة للفرائض المالية الأمريكية الربوية على القروض التى تمنح للبلاد النامية .

وجدير بالذكر أن البنك عندما يقوم بدور المقرض ويحصل على القروض من بنوك مثل بنوك سويسرا أو ألمانيا الغربية ، فإنه لا يدفع أكثر من ٣ - ٣.٥ ٪ سنويا . وبعبارة أخرى ، فإن النقود التى يحصل عليها بفائدة منخفضة « يعاد بيعها » الى البلاد الأخرى بفائدة مفرطة في ارتفاعها . وذلك عنصر هام من عناصر الدخل ، أما من يشرى من جراء ذلك فهو الدول الأعضاء الأكثر نفوذا في البنك ، وبخاصة الولايات المتحدة .

وقبل عام ١٩٥٨ كانت عمليات البنك الائتمانية تتركز في أمريكا اللاتينية . وهذا السلاح البالغ الأهمية للاحتكارات الأمريكية قد ساعدها على ترشيدها استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في أمريكا اللاتينية . وفي الوقت نفسه كان البنك يمنح أيضا قروضا للبلاد النامية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ، بيد أن هذه « المعونة » كانت مقيدة الى حد كبير ، فيما عدا بالنسبة للبلاد التى أمكن توريطها في الاستعدادات العسكرية الأمريكية (الباكستان وتايلاند والفلبين وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وتايوان شيانج كاي شيك) .

وعلاوة على ذلك فإن سياسة البنك القائمة على الاستفادة من المتاعب الاقتصادية لبلدان آسيا وأفريقيا في فرض شروط ائتمانية

صعبة قد أدت في حالات متعددة الى رفض قروضه ، بل والى معارضة صريحة في بعض الأحيان . وهكذا أرغمت الحكومة الهندية على التقدم باحتجاج رسمى ضد محاولات البنك للتدخل في شئونها .

ومع ذلك ففي عام ١٩٥٩ رأت الدوائر المسئولة في البنك انه من الضروري زيادة « المعونة » الى بلدان آسيا وأفريقيا . واستنادا الى الأرقام التى نشرتها الصحف الأمريكية في بداية عام ١٩٦٢ ، حصلت آسيا وأفريقيا على ٤٨٪ من قروض البنك ، في حين لم يحصل نصف الكرة الغربى ، وفي مقدمته أمريكا اللاتينية ، الا على ٢١٪ فقط . فقد أعيد النظر جوهريا في سياسة البنك الشاملة بإزاء البلاد الأفروآسيوية ، وبخاصة البلاد الرئيسية منها مثل الهند والجمهورية العربية المتحدة .

والآن أصبح على عاتق البنك والتنظيمات المالية المرتبطة به والمعتمدة على الولايات المتحدة ، من الناحية الرسمية على الأقل ، أن تتوصل مع حكومات بلدان آسيا وأفريقيا ودوائر الأعمال فيها الى شروط تضمن تسهيلات الاستغلال « العسادية » للاحتكارات الأمريكية . كما أصبح على البنك وعلى المسئولين فيه أن يتظاهروا بالموافقة على موقف هذه البلاد الحيادى من النزاع بين الشرق والغرب . ويمتنع البنك الآن على سبيل المثال عن ممارسة ضغط مباشر على الهند لحملها على تعديل سياساتها الداخلية والخارجية والاقتصادية . ان محافظى البنك في الحقيقة يملقون مندوبى الهند .

وفي الظروف الراهنة يرغم رأس المال الغربى العامل في البنك على تقديم تنازلات الى البلاد الآسيوية الأفريقية . وقد وجد ذلك تعبيرا عنه على سبيل المثال في الدور الذى لعبه البنك في تنظيم عدد من المؤسسات والاتحادات المالية (« بنوك التنمية » و « نوادى

المعونة « الإقليمية » لتقديم « المعونة » الى بلدان آسيا وأفريقيا
لمنحها قروضا بشروط أيسر من ذى اقبل .

ويعمل البنك عادة كوسيط فى المنازعات الاقتصادية بين الدول .
ففى الفترة ٥٨ - ١٩٦٠ على سبيل المثال لعب البنك دورا فى
تسوية النزاع بين الهند والباكستان حول الانتفاع المشترك بمياه
نهر الأندس وروافده . وخصص البنك بالتعاون مع حكومة
الولايات المتحدة مبلغ ١.٣ ملايين دولار لأعمال الرى فى تلك المنطقة .
كما استطاع البنك الحصول على مساعدة بريطانية وأسترالية وكندا
وألمانيا الغربية ونيوزيلندا فى تمويل المشروع . كذلك شمل البنك
برعايته تكوين « نادى » من الدول التى قدمت قرابة ثلاثة أرباع
الأموال المطلوبة لتمويل رى المشروع ، وهكذا ساعد البنك فى تسوية
النزاع الهندى الباكستانى .

ومن الطبيعى أن تكون تسوية المنازعات أمرا جديرا بالترحيب .
بيد أن وساطة البنك كان لها أيضا جانبها السلبى : فمشروع الرى
يعتمد اعتمادا زائدا على رأس المال الأجنبى ، وعلى رأس المال
الأمريكى فى المحل الأول ، ويشرف عليه البنك ، أى الولايات المتحدة .
وتأمل واشنطن أن تعمل مثل هذه « الوساطة » على تخفيف حدة
المشاعر المعادية للأمريكيين والمعادية للاستعمار بين حكومات الدول
الفتية ، وفى نفس اتجاهاتها الحيادية .

والآن يركز البنك على أفريقيا ، التى تتنافس على مواردها
المجموعات البارزة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية مع بعضها
البعض داخل البنك . وكان خطر تدعيم رأس المال الأمريكى لمركزه
هناك هو أحد الأسباب التى حدثت بالدول الاستعمارية الأوروبية
الى تنسيق سياستها الأفريقية خارج إطار البنك فور انتهاء
الحرب العالمية الثانية .

ويجدر بنا أن نتذكر أنه قد تشكلت منذ عام ١٩٥٠ لجنة للتعاون الفني في أفريقيا مكونة من كل من الدول الأوروبية التي لها ممتلكات هناك . وفي ١ - ١٩٥٢ عقدت فرنسا وبريطانيا سلسلة من المؤتمرات لمناقشة الاستقلال المشترك لموارد أفريقيا . وتبع ذلك تكوين المكتبين الانجليزي الألماني الغربي والفرنسي الألماني الغربي لتقديم « المعونة » للبلاد الأفريقية .

ومع ذلك فإن الموقف العام عند منتصف الستينيات جعل من المستحيل على دول أوروبا الغربية أن تحافظ على النظام القديم للاستغلال ، فأسرعت تستجدي عمالقة المال في الولايات المتحدة . وفي ذلك الوقت نشأت فكرة تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية تتكون من بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا . وكان لهذه المنظمة ثلاث لجان مختصة بتقديم المعونة الى البلاد النامية ؛ وتنظم هذه اللجان وتؤدي دورها بالاشتراك مع البنك ، وهي تعطي الأولوية بطبيعة الحال للمصالح الأمريكية .

وقد عظم نصيب القارة الأفريقية منذ اليوم الذي انضمت فيه شعوبها الى الصفوف الأمامية لحركة التحرر الوطني المعادية للامبريالية . ولما كان البنك يدرك أن هذه الحركة تنسف مراكز دول أوروبا الاستعمارية ، فقد ضاعف نشاطه في أفريقيا لصالح الامبريالية الأمريكية ، واستخدم كل ما تحت يده من وسائل في محاولة لدفع نضال التحرر الوطني بحيث يدور في فلكه السياسي الخاص ويتمكن من اخضاعه لسيطرته . وفي الوقت نفسه عقد البنك صفقات مع رأسمال دول أوروبا الغربية ، الذي لم يعد قادرا على الاحتفاظ بمواقع الاستعمار بمفرده ، ويمد مخالفه الى الأركان النائية في أفريقيا في تعاون وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومع السوق المشتركة .

وتقوم الولايات المتحدة الآن ، من خلال البنك ، بتدعيم مركزها في المستعمرات البريطانية والفرنسية . ومنذ عام ١٩٦١ ركز البنك على المجموعة الكبيرة من البلاد المرتبطة باتخاذ الأفرومالاجاش للتعاون الاقتصادي ، وبخاصة السنغال وموريتانيا والكاميرون وقولتا العليا والنيجر . فهذه البلاد قد زارتها بالفعل بعثات من البنك وقعت مع بلدان متعددة اتفاقيات خاصة بالتسهيلات الائتمانية وتقديم « الخبرة الفنية » فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية . وهناك يعمل البنك بالاشتراك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسوق المشتركة ، وبمساعدة البنك نجحت الولايات المتحدة في نقل عبء تقديم « المعونة » الى البلاد الأفريقية الى عائق منافسيها من دول أوروبا الغربية .

وفي الفترة الأخيرة أظهر البنك اهتماما متزايدا بمجموعة أخرى من البلاد الأفريقية - تتكون من غانا وغينيا ومالي والجمهورية العربية المتحدة والمغرب والجزائر . ففي عام ١٩٦١ وقعت هذه البلاد ميثاق الدار البيضاء دعت فيه الى تحرير الاقتصاد القومي من النفوذ الأجنبي عن طريق اقامة اتحاد اقتصادي وسوق مشتركة . وبينما كان رجال المصارف الامبرياليون يتوددون الى مجموعة الدار البيضاء في محاولة لكسب ثقتها ، كانوا يفعلون كل ما بوسعهم لشل اتجاهاتها التقدمية ومشروعاتها التي يرون فيها خطرا على الاحتكارات .

ويعلق محافظو البنك ، في جهودهم لاضعاف حركة التحرر الوطني في أفريقيا ، آمالا كبيرة على مجموعة مونروفييا التي تضم ، بالإضافة الى بلاد اتحاد الأفرومالاجاش ، دولا كبيرة وقوية النفوذ دوليا مثل نيجيريا وكينيا والصومال وتوجو والسودان والكونغو ليوبولدفيل وسيراليون وليبيريا (التي سميت المجموعة باسم عاصمتها) . ويحاول البنك أن يوازن مجموعة مونروفييا بمجموعة

الدار البيضاء التي يقدم لها الاتحاد السوفيتي مساعدات أخوية سخية .

ويقرن محافظو البنك واسيادهم الأمريكيون اجراءاتهم السياسية بادخال اصلاحات تنظيمية واقتصادية على البنك .

فحتى وقت قريب للغاية على سبيل المثال كان القسم المختص بالعمليات الافريقية جزءا من ادارة العمليات الأوروبية والافريقية والاستراتيجية . وكان على رأس هذه الادارة المالي البريطاني المعروف س . ر . كوب ، الذي كان يعمل مع سلاح الجو الملكي البريطاني في الفترة ما بين عامي ١٩٤١ ، ١٩٤٥ ، ومع الادارة العسكرية البريطانية في ألمانيا الغربية في الفترة ما بين عامي ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ .

وفي بداية عام ١٩٦٢ أنشأ البنك ادارة خاصة بالاضافة الى الادارات القائمة أسماها « ادارة العمليات الخاصة بأفريقيا » ، للنظر في « المعونة » المالية والفنية لكل البلدان الافريقية فيما عدا جنوب أفريقيا والجمهورية العربية المتحدة . ورأس الادارة الجديدة پيير موسى مدير ادارة الطيران المدني الفرنسي والمدير السابق لمكتب وزير شئون فرنسا فيما وراء البحار .

وفي ربيع عام ١٩٦٢ قام بروك ناب ، نائب رئيس البنك ، برحلة خاصة الى أفريقيا ، وبينما كان في السودان ، وهو من أقدم أعضاء البنك وأكبر عملائه ، « وافق » على خطة السبع سنوات للتنمية الاقتصادية . ومنح البنك للسودان عدة قروض تبلغ حوالى ٣٠ مليون دولار لتوسيع ميناء بورسودان ولمشروعات الري وإنشاء خطوط للسكك الحديدية .

وفي يونيو ١٩٦٢ قام خبراء البنك بزيارة الجمهورية العربية المتحدة . وكانت نتيجة الزيارة تقريراً رفع الى البلاد الغربية التي وعدت بأن تشترك مع بعضها البعض في تمويل الخطط الاقتصادية

للجمهورية العربية المتحدة ، وفي نفس الوقت تقريبا وضعت بعثة للبنك خطة خمسية لأوغندا ، للتنمية الزراعية فيها أساسا ، وأوصت بتخصيص مبلغ ٣٥ مليون دولار لهذا الغرض .

ويلعب ما يسمى المعونة الفنية دورا هاما في نشاط البنك ، وتتمخض هذه المعونة عن « تقديم المشورة » للبلاد النامية فيما يتعلق بتخطيط واعداد برامج التنمية الاقتصادية .

وتقدم هذه « الخدمات » « بعثات اشراف » تعار لحكومات البلاد التي تحصل على « المعونة الفنية » من البنك . وقد أرسلت أولى هذه البعثات الى كولومبيا في عام ١٩٤٩ . وهي تعمل اليوم في أكثر من ثلاثين بلدا ، من بينها تركيا وتايلاند وسيلان ونيجريا وليبيا وتنجانيقا ونيكاراجوا وجواتيمالا وغيانا البريطانية (جواتا حاليا) وجامايكا وفنزويلا .

وهي تعمل أيضا في الشرق الأوسط - العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية . وفي أفريقيا تعمل دول كثيرة بمشورة موظفي البنك عند وضع خططها . وتقوم كل خطط التنمية الفيدرالية والمحلية في نيجريا على التوصيات التي تقدمها إحدى هذه البعثات .

وفي صيف عام ١٩٦٢ شكل البنك إدارة للخدمات الاستشارية في مجال التنمية . ومهمة هذه الإدارة اختيار خبراء اقتصاديين وماليين « لتقديم المشورة » للبلاد النامية . وتتكون الهيئة الجديدة من خمسة عشر خبيرا بارزا . ومن الأمور ذات الدلالة أن محافظي البنك قد تبين لهم ضرورة وجود ثلاثة ممثلين بها من الهند .

والى جانب محاولات البنك لحرف التنمية الاقتصادية في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الى مسار يخدم مصالح الدول الامبريالية ، وبخاصة الولايات المتحدة ، فإنه يحاول ضمان الظروف

الضرورية للاستثمارات الأمريكية (وفي مقدمتها الضمانات للمستثمرين الأجانب الأفراد) وضمان سوق أفضل للسلع الأمريكية . وقد اتفق ما لا يقل عن ٣٧٠٠ مليون دولار من القروض التي منحها البنك الدولي الى مختلف البلاد حتى منتصف عام ١٩٦٢ على الواردات - أكثر من ١٧٠٠ مليون دولار على الواردات من الولايات المتحدة ، وأكثر من ٥٠٠ مليون دولار على الواردات من بريطانيا ، وقراءة ٤٠٠ مليون دولار على الواردات من جمهورية ألمانيا الاتحادية .



ان البنك الدولي أكثر من مجرد بورصة تتم فيها مناقشة عرض المعونة والطلب عليها . فهو يحاول أن يحل المشكلات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تواجه الرأسمالية اليوم ، وأن يرسم الطريق أمام الدول الفتية . اذ تمثل الدورات السنوية لمجلس المحافظين من الناحية الفعلية اجتماعا موسعا يشترك فيه عدد من البلدان وتناقش فيه قضايا تخرج كثيرا عن اطار المعونة والنشاطات المصرفية العادية ؛ مثل التجارة والنقل والمواد الأولية والعمل والائتمان والتخطيط وغير ذلك من المشكلات .

ومن بين المشكلات التي تشغل بال محافظي البنك العجز الواضح للبلاد التي تحصل على المعونة عن السداد ، بسبب التقلبات والتخفيضات المتكررة في ائتمان المواد الأولية - البند الرئيسي في صادرات البلاد النامية ، وبالتالي مصدرها الرئيسي للحصول على العملة الأجنبية - وبسبب أسعار الفائدة المرتفعة التي يحددها البنك . وقد أكد مستر يوجين بلاك في تقريره الى دورة عام ١٩٦٢ لمجلس محافظي البنك ، وكان يشغل عندئذ منصب رئيس البنك ، أكد أنه فيما بين عامي ١٩٥٥ ، ١٩٦١ زاد الدين العام في ٣٤ بلدا ، تضم حوالى ٧٠ ٪ من سكان العالم المتخلف ، الى أكثر من الضعف ،

في حين أن إيراداتها من الصادرات لم تزد بأكثر قليلا من ١٥ ٪ .
وحذر بلاك أيضا من النظر في فرض أية قيود على التجارة في
المستقبل ، مثل التعريفات الجمركية والحصص التي تفرضها البلاد
الراسمالية الكبيرة .

ويمكن تقدير دلالة هذه الظواهر وآثارها على الاقتصاد
الراسمالي من تقرير البنك عن السنة المالية ٢ - ١٩٦٣ . فقد
أوضح هذا التقرير أن القروض الكلية التي منحها البنك لم تزد
على ٤٤٨/٧ مليون دولار ، أي أكثر قليلا من ٥ ٪ من الرقم الخاص
بالسنة المالية ١ - ١٩٦٢ ، وهو أكبر انخفاض في تاريخ البنك .
والأسباب واضحة .

أولا ، الرفض الواضح من جانب البلاد النامية للتسامح في
القيود التي يفرضها عليها البنك الذي يواصل تقديم القروض
بشروط ضارة للغاية . ثانيا ، سياسة ما يسمى القروض المضمونة ،
فلا يمنح البنك قروضه سوى للبلاد التي يراها قادرة على الوفاء ؛
وهذا المعيار يقيد نشاطه ، لأن كل البلاد النامية تقريبا ، في رأيه ،
ليس لديها قدرة كافية على الوفاء . ثالثا ، عجز كثير من البلاد
النامية عن سداد الديون في المواعيد المحددة ، الأمر الذي يحرمها
طبقا للقواعد المعمول بها من طلب قروض أخرى .

وعندما خلف وودز مستر يوجين بلاك في رئاسة البنك في عام
١٩٦٣ ، وعد بتخفيف الشروط التي تمنح القروض بمقتضاها إلى
البلاد النامية . ومع ذلك فإن البلاد الراسمالية الرئيسية ، التي
توجه سياسة البنك ، تعارض بحزم القوانين التي تنقض في رأيهم
القوانين المقدسة للراسمالية .

وفي دورة عام ١٩٦٤ لمجلس محافظي البنك ، التي عقدت في
طوكيو في سبتمبر من ذلك العام ، اتخذ ممثلو هذه الدول موقفا

أكثر تشددا تجاه البلاد النامية . فأدرجت في جدول الأعمال اقتراحا بتحويل البنك سلطات بأن يعمل كوسيط ، بل وكحكم ، في الخلافات التي تنشأ عن تأمين أى بلد للأصول الأجنبية (المشروعات والأرض الخ) . وصوتت تسعة عشر بلدا من أمريكا اللاتينية وكذلك الفلبين والعراق ضد الاقتراح ، بيد أن قادة العالم الرأسمالى - وهم سادة البنك الدولى - استطاعوا فرض الاقتراح عن طريق الارهاب .

وقد أصبح واضحا تماما غداة دورة طوكيو مغزى الاتجاهات التى انعكست في هذا القرار - مزيد من الضغط على البلاد التى تؤمم أصول الدول التى نهبتها طويلا والمصممة على المضى في هذا السبيل . ففي ذلك اليوم أعلن مستر وودز أن البنك لن يمنح قروضا لسيلان واندونيسيا والجمهورية العربية المتحدة لأنها لم تدفع تعويضا « عادلا » عن الأصول الأجنبية التى أمتتها .

ان « المعونة » التى يقدمها البنك الدولى أكثر من مجرد « عمل ناقص » كما قال وودز . وعلى الرغم من أنها مشكلة « ملحة » للغاية أيضا من زاوية مصالح الاقتصاد الرأسمالى ، كما قال وودز في مكان آخر ، إلا أنها لا يمكن أن تحل في ظل الرأسمالية .

الاستعمار الجديد والواقع الأفريقي

بقلم: ف. كودريافسكي

تشير الأحداث الدائرة في فيتنام الجنوبية والكونغو وجنوب أفريقيا وماليزيا ، حيث يشن المستعمرون الجدد حروبا دموية ضد الشعوب المحبة للسلام ، الى أن الامبريالية تعود الى استخدام الأساليب الاستعمارية للقرن التاسع عشر ، عندما كانت القوة الغاشمة هي السلاح الرئيسي للدول الاستعمارية ضد بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . بيد أنه من السابق لأوانه أن نستنتج أن صانعي الاستعمار الجديد قد تخلوا عن سياستهم المعاصرة لأنهم لم يعودوا يرون فيها أسلوبا فعالا للاحتفاظ بسيطرتهم على المستعمرات السابقة .

فالنظرة الفاحصة لهذه الأحداث توضح أن ما قامت به الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا في ستانلي فيل ، على الرغم من طبيعته الاستعمارية الواضحة ، يكشف عن ميزات الاستعمار الجديد لا تخطئها العين . وسيدكر أن الامبرياليين قد حاولوا تبرير تدخلهم بقدر كبير من الادعاءات القانونية تستند الى « طلب » حكومة تشومبي ، التي تدعى الشرعية ، لطائرات وقوات من المظليين . وتروج ذلك على مثل هذا النطاق الواسع يثبت في حد ذاته أن الأمور قد تغيرت في أفريقيا . فالامبرياليون أصبح عليهم أن يقيموا وزنا للرأي العام الأفريقي ، وأن يعربوا عن نواياهم « الطيبة » حتى عندما يستخدمون القوة الغاشمة ، على الرغم من أن مثل التهريج السياسي يبدو مفتقرا الى اللباقة تماما .

ويحاول الامبرياليون استخدام الكونغو كرافعة تمكنهم من دفع الأحداث الأفريقية في الطريق الذي يريدونه لها . فلو أن الضربة المقصودة حالفها التوفيق لأصبحت الكونغو مستعمرة من جديد ، ولكانت كل القوى الرجعية والاقطاعية والموالية للاستعمار في أفريقيا قد عززت وجودها بدرجة كبيرة . بل ان هذه القوى الآن ، حيث أصبح انتصار الامبرياليين في الكونغو اقل احتمالا مما كان عليه قبل عملية انزال قوات المظلات في ستانلي فيل ، قد نشطت في محاولاتها تدمير الوحدة الأفريقية وتأييد نظام تشومبي .

وتزداد معظم الشعوب الأفريقية ادراكا للدلالة الحقيقية لأحداث الكونغو . وهكذا تنتشر المخططات الامبريالية لا ضد بلد واحد فقط ، وانما ضد أفريقيا التقدمية بأسرها . وفي مواجهة مثل هذه المعارضة يرغب الاستعماريون الجدد على التحديث عن نوع غريب ما من الفضيلة في محاولة لتبييض صحيفة أعمالهم .

ويقال عادة ان الاستعمار الجديد في أفريقيا يقتصر دوره على الاحتفاظ بسيطرة الاحتكارات على اقتصاديات الدول التي تحررت حديثا . فلو أن ذلك كان صحيحا لما غامر الامبرياليون بمركزهم بالالتجاء الى عمليات عدوانية غير شعبية للغاية مثل عملية انزال قوات من الجو في ستانلي فيل . لكن الدوائر الحاكمة باتباعها سياسة تخدم مصالح رأس المال الاحتكاري ، تزداد أعصابها توترا . وسبب ذلك أن العالم قد تغير : فهناك الجماعة الاشتراكية العالمية ، كما أن توازن القوى في العالم يتحول ضد الامبريالية ، وتقوم البلاد المتحررة حديثا باصلاحات ديمقراطية في كل المجالات .

والمشكلة الراهنة ليست الى حد كبير مشكلة تكوين دولة ذات سيادة في أفريقيا : بل مشكلة تحطيم كل العلاقات التي ظلت قائمة هناك حتى الوقت الراهن . وقد أوضحت خبرة حركة التحرر الوطني في أفريقيا بجلاء أن الشكل الأكثر ملاءمة للتنظيم السياسي

في البلاد الفتية هو دولة الديمقراطية الوطنية ، فهذه الدولة هي الوسيلة الأكثر ضمانا لتحطيم العلاقات التي تكونت في العصور القديمة بأسرع ما يمكن ، كما أنها تمثل جماهير الشعب الواسعة ، وتدافع عن مصالحها ، وتحصل على مساندتها فيما تقوم به من اصلاحات .

وقد أصبحت الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغانا وغينيا ومالي ، وحديثا الكونغو (برازا فيل) دولا ديمقراطية وطنية بدرجات متفاوتة . وهذه الدول ذات مستويات اقتصادية مختلفة ، ولذلك فهي لا تملك بالضرورة كل السمات التي تميز دولة الديمقراطية الوطنية . وهي في الوقت نفسه تعترف بالاشتراكية العلمية - باعتبارها الشكل الوحيد الذي يستطيع أن يقضي في اقصر وقت ممكن على كل مخلفات الاستعمار بما فيها مخلفاته داخل الاقتصاد . وتضيف خبرة كل من هذه البلاد شيئا جديدا الى مفهوم التنمية في دولة الديمقراطية الوطنية . وسيكون لخبراتها تأثير متزايد على البلاد الأخرى في القارة . ومع ذلك لا يمكن أن يكون هناك تحايل سليم للظروف الأفريقية دون توافر تقدير سليم بأن كل أحداث التنمية في أفريقيا إنما تتأثر بدرجة كبيرة بالنظام الاشتراكي العالمي .

وتحاول الدعاية الغربية أن تبقى الأفريقيين بعيدا عن الأفكار الاشتراكية التي تتمتع بقوة جذب كبيرة لأنها تدعو الى بناء مجتمع وفق مبادئ جديدة . وتعلن هذه الدعاية أن القارة الأفريقية هي حلبة الصراع بين النظامين العالميين - الرأسمالي والاشتراكي . ويحاول الامبرياليون استخدام هذه الحجة لحمل الأفريقيين على النظر الى البلاد الاشتراكية في نفس الضوء الذي تنظر فيه الى البلاد الرأسمالية ، حيث لا تحركها في أفريقيا سوى أغراض جشعة .

وعلاوة على ذلك فإن مثل هذه التصريحات توغز الى الزعماء الأفريقيين المحافظين بأن يتبعوا طريقا ايدولوجيا وسقطا بين

النظامين أو « الكتلتين » ، كما يسميهما الامبرياليون . كما أنها تعمل في الوقت نفسه عن عمد أيضا على بليلة عقول الأفريقيين بالزعم بأن اتخاذ موقف عدم الانحياز بين هاتين الكتلتين يعنى أن تكون لهم ايدولوجيتهن الخاصة . بيد أن الامبرياليين لا يذكرون انهم مازالوا يقبضون على المراكز السائدة في اقتصاديات المستعمرات السابقة ، ولذلك يمارسون قدرا غير قليل من التأثير الايدولوجى هناك .

ومع ذلك فان أفريقيا تتغير امام أعيننا . فهي تتحول من هدف للصراع الامبريالى الى عامل هام ونشط في السياسة العالمية . واليوم تتحدد الأحداث داخل أفريقيا وحولها لا بسياسات دول أخرى ، كما كانت الحال في الماضي ، وانما بالاتجاهات السياسية للقارة نفسها .

ويحاول الاستعمار الجديد تغيير توزيع القوى لصالح الامبريالية . وقد حاول الامبرياليون ، قبل أن تحصل البلاد الأفريقية على استقلالها ، أن يكسبوا التأييد الاجتماعى في المستعمرات برشوة زعماء القبائل ، وبتخصيص عدد من وظائف الادارة الاستعمارية لأبناء الفئات المتيسرة من السكان المحليين ، وبافساد أكثر الأفراد ثقافة بتربيتهم بروح معينة في جامعات غربى أوروبا أو محليا . والآن تستخدم وسائل جديدة لانجاز الأهداف القديمة .

ولناخذ السودان على سبيل المثال . لقد خلف الاستعمار البلاد مقسمة الى جزئين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية - الجنوبى والشمالى . واستند الحكم البريطانى الى الدوائر العربية الاقطاعية فى الشمال ، وسمح لهذه الدوائر بتحقيق تقارب مع الادارة المحلية أوسع بكثير من تقارب الأقسام الأخرى من السكان ، كما حصلت على عدد آخر من الامتيازات . وزادت هذه السياسة

بطبيعة الحال من الاستغلال الخالي من الرحمة للجنوب ، الذى كان بمثابة مستعمرة داخل مستعمرة .

والآن بعد أن حصلت السودان على استقلالها تحاول الدوائر الاستعمارية الاستفادة من النزاع بين الشمال والجنوب ، وهو النزاع الذى زرعه بيدها ، لنسف وحدة البلاد واضعافها فى مواجهة الامبريالية . وعندما أخذت تتبع هذه السياسة أوقفت تأييدها للشمال ، وهى الآن تفذى « النزعة العنصرية » لدى الجنوبيين ، لأن هذه « النزعة العنصرية » ليست سوى تأخر مرجعه الحكم البريطانى .

ولا شك أن الضغط العسكرى العنيف الذى يمارس ضد الكونغو يرتبط بالأحداث الأخيرة فى السودان . ومما هو جدير بالذكر أن الكونغو تقع على الحدود الجنوبية للسودان .

وهناك حلقات ضعيفة كثيرة فى أفريقيا يستخدمها الاستعماريون بنجاح لتنفيذ أغراضهم ، منها انتشار القبائل فى البلاد الأفريقية ، وتلك حقيقة تلعب دورا بالغ الأهمية فى توقعات الاستعماريين . وينبغى أن نسام بأن توقعاتهم فى هذا المجال ليست واهية الأساس . والكونغو يمكن أن يعتبر مثالا على ذلك .

فقد وجه الاستعماريون ضربتهم نحو حزب الحركة الوطنية الكونغولى ، بزعمامة باتريس لومومبا ، لأنه كان أساسا الحزب الوطنى الوحيد . ذلك أن الاستعماريين رأوا فى هذا الحزب نموذجا للكونغو الموحدة ، وقد أعقب هجومهم على الحزب عدد من اجراءات الاستعمار الجديد التى تستهدف إثارة النزعات القبلية . وتفتتت الكونغو المكونة من ست مقاطعات الى عشرين مقاطعة ، تخطط حدودها مناطق تقطنها مختلف القبائل . وكانت تلك خطوة متعمدة لتأخير تكوين الأمة الكونغولية وتهدف تحييد السلطة المركزية

وزيادة الدور الذى يلعبه زعماء القبائل . ولا عجب أن تمبرليك ،
السفير الأمريكى السابق الذى لا ينبغي التهوين من دوره فى مأساة
الكونغو ، كان غالبا ما يشترك فى أعياد هؤلاء الزعماء .

ويمكن ملاحظة عناصر الاستعمار الجديد هذه فى الاجراءات
التي اتخذها الامبرياليون البريطانيون قبل منح الاستقلال لنيجيريا
وأوغندا وكينيا . فقد أدى النظام الفيدرالى الذى فرض على
نيجيريا (فى غياب القوميات المستقرة) الى تدعيم التقسيم الاقطاعى
والقبلى للبلاد ، وخلف بصماته على الانتخابات البرلمانية الأخيرة ،
ووصل بنيجيريا الى حافة الانقسام .

وسمح النظام الفيدرالى للشمال الاقطاعى بالسيطرة على اكثر
الأجزاء تقدما فى البلاد ، وأدى الى تأخير تقدم نيجيريا نحو الاستقلال
الكامل والأصيل . صحيح أنه فى نيجيريا بدورها أصبح للمساعى
الشعبية من أجل الوحدة الكلمة العليا وأنه تم التوصل الى مهادنة
فى أزمة الانتخابات ، إلا أن هذه المهادنة لم تكن مع ذلك مهادنة
مستقرة بآية حال . ولكن ليس من قبيل المصادقة أن الصحافة
الغربية قد زاد صياحها حول ما يمكن أن يتعرض له الاتحاد من
تفتت ، فلقد كانت تعرف ما تهدف اليه . وسيكون تفاضى الشعب
بالنيجيري عن هذا الخط ، وسماحه لنفسه بأن يركن الى الرضى
بالمهادنة التى وقعت بين « الحلف التقدمى المتحد العظيم »
و « الحلف الوطنى النيجيري » ، عملا لا يغتفر من جانبه فى مواجهة
المناورات المحكمة التى يحيكها الاستعمار الجديد .

كذلك يجد الأوغنديون التقدميون المتاعب فى التغلب على النظام
الفيدرالى الذى فرضه عليهم البريطانيون . فهذا النظام بالغ الغرابة
حتى من وجهة نظر القانون البورچوازى . ذلك أن الدستور يعلن
أوغندا جمهورية ، ولكن الاتحاد لا يضم أوغندا وأقاليمها الادارية

فقط وإنما يضم أيضا عددا من الممالك الاقطاعية . وفوق ذلك كله فإن منصب الرئيس لا يمكن أن يشغله الا ملك وراثى ! ويمكن للمرء أن يتصور مدى الجهد الذى تبذل فى الصراع السياسى الداخلى ، وهو جهد كان يمكن استخدامه فى تدعيم الاستقلال السياسى والاقتصادى للبلاد . ومع ذلك يبدو أنه قد حدث الآن نقطة تحول ، وأنه سرعان ما ستقام دولة مركزية موحدة فى ظل القيادة الموحدة لؤتمر شعب أوغندا .

وقد حاول الامبرياليون البريطانيون أن يخلقوا المنازعات فى كينيا أيضا . فقد سفوا الى تبديد الثقة فى الاتحاد الأفريقى الوطنى لكينيا (الكانو) ، زاعمين أنه لم يكن يمثل سوى قبيلتى ليو وكيكويو ، فى حين أن القبائل الأخرى ، وبخاصة قبيلة الماساى ، كان يمثلها الحزب المعارض الذى حل نفسه الآن ، الاتحاد الأفريقى الديمقراطى لكينيا (الكادو) .

واستخدمت هذه المناورة لاضعاف كينيا عن طريق الإيقاع بين القبائل وضرب قبيلة بأخرى . وأضفى البريطانيون الغموض من عمد على مشكلة من كان يملك الأرض قبل أن يستولى عليها المستوطنون البيض ، الكيكويو أم الماساى . وكان هدف البريطانيين من وراء ذلك زرع الخلاف بين القبائل ، واضعين فى اعتبارهم أنها ممثلة بأحزاب مختلفة . بيد أن الأحداث أثبتت أن الكانو حزب وطنى يمثل المصالح المعادية للامبريالية والاقطاع لكل قبائل كينيا . فتحت زعامة الكانو تندمج قبائل كينيا بصورة تدريجية فى أمة واحدة .

كما أن مناورات الاستعمار الجديد للتفريق بين القبائل تخدم أيضا غرضا آخر . فكلما كثر عدد الوحدات الادارية ، وكلما زاد الاستقلال الذاتى الذى يمنح لها ، تضخم جيش الموظفين الذين يعيشون على ميزانية الدولة . ويترتب على ذلك بدوره مشكلات

جديدة للبلد المعنى . وهناك مأساة أخرى ، ولو أنها ذات طبيعة عابرة ، هي أنه توجد في الدول المتحررة حديثا (أو في معظمها) فجوة بين الأموال المتطلبة لتمويل جهاز الدولة والأموال المتطلبة لإقامة مشروعات الصحة والتعليم التي تشتد الحاجة إليها ، وبين الأموال التي تجمعها خزانة الدولة .

فالأرباح التي تحققتها الزراعة ومعظم المشروعات الصناعية نزلت في أيدي الاحتكارات ورأس المال الخاص والمستوطنين البيض ، مع إعادة مبالغ ضخمة منها إلى الخارج . ولهذا السبب تعتمد ميزانيات عدد كبير من الدول ذات السيادة على المعونة المالية التي تحصل عليها من البلاد الاستعمارية السابقة ، وكذلك من بلاد مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليابان . وتفضل الدول الرأسمالية التي تقدم مثل هذه المعونة أن تستخدم في الانفاق على جهاز الدولة وعلى الموظفين الذين يعملون فيه أكثر من انفاقها على التنمية الاقتصادية .

وينتمي كثير من الموظفين الأفريقيين الذين خدموا في الإدارات الاستعمارية إلى الأقسام القطاعية المتيسرة من السكان . وقد تربى هؤلاء الموظفون سياسيا على أيدي الاستعماريين ، وينحصر طموحهم في الإثراء الشخصي ، وهم لا يهتمون كثيرا برفاهية السكان . ويميل الموظفون عادة إلى المشروع الخاص ويصبحون معارضين لكل الإجراءات التي تؤدي ببلادهم إلى السير على الطريق غير الرأسمالي .

كتبت جريدة لوموند الفرنسية في عام ١٩٥٤ ، وكذلك في عام ١٩٦٠ ، تقول أن جميع رجال الصناعة وكبار رجال الأعمال الكنفوليين كان باستطاعتهم الاعتماد على أصابع يد واحدة ، بيد أنه خلال اضطرابات الكنفو ، التي كانت من تدبير السياسات الامبريالية ، انبثقت طائفة كبيرة من الأغنياء الجدد شغل أفرادها المناصب الرئيسية في الحكومة المركزية والمحلية ونهبوا الخزانة

دون رحمة . وترجع لوموند الى هذا النهب مسئولية الانخفاض في احتياطي الكنفو من الذهب ، من ٢١٠٠ مليون فرنك كنفولى في عام ١٩٥٩ الى ٤٧ مليون فرنك في اثناء الاحتفال الثانى بعيد استقلال الكنفو .

واستنادا الى البيانات التى قدمتها الجريدة الفرنسية كان هناك ١٨٧ وزيراً اقليمياً فى الكنفو عند بداية عام ١٩٦٢ ، يحصل كل منهم على ٥٠٠.٠٠٠ فرنك كنفولى سنوياً فى المتوسط بالإضافة الى ١٢٠.٠٠٠ فرنك فى صورة منح مختلفة . وكان مديرو الادارات يحصلون على ٣٦٠.٠٠٠ فرنك سنوياً ، ومساعدهم على ٣٠٠.٠٠٠ فرنك سنوياً . وفى الوقت نفسه كان متوسط الدخل السنوى للعمال يتراوح بين ١٨.٠٠٠ فرنك و ٣٦.٠٠٠ فرنك سنوياً ، أما دخل الفلاح فكان اقل من ٦.٠٠٠ فرنك .

بل ان لوموند كان عليها أن تتوصل الى النتيجة التالية ، « فى هذه الظروف كانت هناك ثورة وشيكة الوقوع ، ولم تكن هناك حاجة الى البحث عن اسبابها فى موسكو او بكين » .

وجدير بالذكر أنه منذ سنتين حذر دافيد داکتو ، رئيس جمهورية افريقيا الوسطى ، موظفى الدولة بأنهم اذا لم يكفوا عن العيش على حساب السكان ، فسيلقون من الشعب معاملة اكثر قسوة من تلك التى لقيتها الادارة الاستعمارية منه .

وقد اتخذت غانا اجراءات خاصة للحيلولة دون تحول الموظفين ذوى الرواتب العالية الى بورجوازية . ومن بين هذه الاجراءات فرض القيود على الدخول والملكية . وأوضحت الممارسة أن هذا الجزء من الجهاز الوظيفى يصبح بسهولة منفذا لسياسات الاستعمار الجديد . وتوصل الى نفس النتيجة أيضاً الحزب الديمقراطى والحكومة فى غينيا . وكان من بين المشكلات الرئيسية التى نوقشت

في الدورة المشتركة للجمعية الوطنية والمجلس الوطني الثوري لجمهورية غينيا في نوفمبر ١٩٦٤ هو كيفية منع الموظفين من التحول الى بورجوازية . وقال الرئيس سيكوتوري في هذه الدورة بأن الحكومة كان عليها أن تتخذ خطوات عاجلة من أجل « الحيلولة دون تكوين طبقة بورجوازية جديدة تكون شكلا أوليا للرأسمالية المستغلة وحليفا طبيعيا للامبريالية والاستعمار الجديد » .

ويعلق الاستعماريون الجدد آمالا كبارا على محاولاتهم لغرس مبادئ الديمقراطية البورجوازية في مستعمراتهم السابقة . ومن خواص هذه الديمقراطية مبدأ تعدد الأحزاب الذي يخلق في المجتمع الرأسمالي المقسم الى طبقات الوهم بصراع انتخابي . ومع ذلك فليس سرا أنه من خلف مشاهد الأحزاب المختلفة في البلاد الرأسمالية يشد رأس المال الاحتكاري الخيوط ويتحكم تماما في كل وظائف الدولة .

ان نظام تعدد الأحزاب نظام غريب على نحو خاص في البلاد الأفريقية الفتية ، وبخاصة في تلك التي لم يقطع التقسيم الطبقي فيها شوطا بعيدا ، وحيث العمال والفلاحون والمثقفون والبورجوازيون الصغيرة ، بل وجزء من البورجوازية القومية (اذا ما كانت تلعب بالفعل دورا ملحوظا في شئون البلاد) - أي الجزء الأكبر من السكان - حريصون على الوصول بالثورة الوطنية المعادية للامبريالية والمعادية للاقطاع الى نهايتها المظفرة . وفي مثل هذه الظروف لا يكون من شأن « الديمقراطية » البورجوازية التي تغرس بصورة اصطناعية الا أن تشق البلاد الى قبائل متصارعة وتنسف وحدتها الداخلية .

وقد أحبطت البلاد الأفريقية الأكثر تقدما دسائس الاستعماريين الجدد هذه . وينبثق نظام الحزب الواحد في معظم البلاد التي سارت على طريق التنمية المستقلة . ويعبر هذا الحزب الوطني

الديمقراطى عن تطلعات الجزء الأكبر من السكان ويهدف الى الوصول بالثورة المعادية للامبريالية المعادية للاقطاع الى نهايتها المظفرة . وقد اتبع هذا النظام الاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العربية المتحدة ، وجبهة التحرير الوطنى فى الجزائر ، وحزب المؤتمر الشعبى فى غانا ، والحزب الديمقراطى فى غينيا ، والاتحاد السودانى فى مالى .

كذلك يوجد نظام للحزب الواحد فى تنجانيقا ، حيث الاتحاد الافريقى الوطنى لتنجانيقا (التانو) هو الحزب الحاكم . وبعد ثورة عام ١٩٦٣ فى زنجبار كان هناك حزب واحد فقط هو حزب الافروشيرازى . وفى مناسبة تكوين جمهورية تنزانيا المتحدة ، كان هناك حديث عن اندماج حزبى التانو والافروشيرازى فى حزب واحد هو حزب تنزانيا الشعبى .

وجاء الاحتفال الثانى بعيد استقلال كينيا بنظام الحزب الواحد فى كينيا . وترتب على الحل الاختيارى لحزب الاتحاد الافريقى الديمقراطى لكينيا (الكادو) أن أصبح حزب الاتحاد الافريقى الوطنى لكينيا (الكانو) يتمتع بسيطرة كاملة . بل ان سياسيا معتدلا مثل كينيث كاوندا ، رئيس دولة زامبيا وزعيم « حزب الاستقلال الوطنى المتحد » الحاكم ، أعلن فى اجتماع عقد فى ندولا فى ١٧ يناير ١٩٦٥ أنه يؤيد نظام الحزب الواحد .

والبلاد الافريقية الفتية التى حصلت على استقلالها بعد عشرات السنين من الحكم الاستعمارى لديها حساسية شديدة للغاية ازاء كل ما ينتقص من كرامتها أو سيادتها القومية . وليس فى ذلك ما يثير الدهشة اذا ما تذكرنا أن الامبرياليين قد حاولوا سنوات طويلة حمل شعوب المستعمرات على الاعتقاد بأنها من مراتب دنيا . وبعد التخلص من « عقدة النقص » هذه أحد المكاسب الهامة التى

حققتها نضال التحرر الوطنى . والشعوب الأفريقية فى حالة تحفز دائم لكل ما تعتبره اعتداء على هذه المكاسب .

ان الاستعماريين الجدد اساتذة متمكنون فى اللعب على هذه القسمة من قسومات التكوين النفسى الأفريقى . ولناخذ على سبيل المثال ذلك التضليل الذى روجوا له فيما يتعلق بلعبة ستانلى فيل ، فقد حاول الساسة الامبرياليون فى مؤتمراتهم الدولية اخفاء عدوانهم فى الكنفو بالحديث عنه على أنه مساعدة لحكومة تشومبى « الشرعية » ، وهاجموا البلاد الأفريقية التى رفضت الاعتراف بهذا العمل باعتباره الرئيس الحقيقى للحكومة الكنفولية .

وعلى الرغم من أن معظم الدول الأفريقية قد استهجنّت هذه الهجمات ، الا أن بضع زعماء أفريقيين أخذوا جانب الاستعماريين الجدد ، من بينهم واتشوكو وزير خارجية نيجيريا السابق ، ووليم تابمان رئيس جمهورية كيريا ، وزعماء جمهورية مدغشقر وجمهورية ساحل العاج ومراكش والسنغال وتونس . وقد نجح الاستعماريون الجدد فى أحداث صدع فى الأساس الذى تقوم عليه منظمة الوحدة الأفريقية ، لأن بعض المسئولين الأفريقيين لم يستطيعوا التصدى لمحاولة وضع التدخل الامبريالى على قدم المساواة مع المساعدة التى تقدمها منظمة الوحدة الأفريقية .

وقد أصابت جريدة موندنوار التى تصدر فى دكار (السنغال) عندما كتبت تقول انه بينما كانت الدول الغربية تساعد تشومبى على لوى ذراع الشعب الأفريقى ، كان بعض الزعماء الأفريقيين « يجدون ملاذا لهم فى المبادئ السيئة السمعة ، مبادئ عدم التدخل وعدم الشرعية ، ولم يكونوا حتى يحاولون أن يلعبوا دورا نشطا فى حل هذه المأساة . وعن طريق الخلط بين الأرباح الرأسمالية والمصالح الأفريقية خلطوا أيضا بين عدم التدخل وعدم الاشتراك

في نضال الشعوب ضد الحكومات العميلة التي باعت نفسها
للامبريالية جسدا وروحا .

وجدير بنا أن نشير الى الموقف الذي اتخذه هوفويت بوانييه ،
رئيس جمهورية ساحل العاج . فعندما كانت المأساة الكونغولية في
ذروتها ، وكان مجلس الأمن مجتمعاً لمناقشة العدوان الامبريالي في
الكونغو ، لم يكن بوانييه يفعل شيئاً سوى ترديد « الحجج »
الحكومية المعادية للشيوعية والقائلة بأن الشيوعية كانت هي الخطر
الرئيسي على افريقيا ، وكان ذلك محاولة منه لحرف انظار
الافريقيين عن الخطر الحقيقي الذي يهددهم من جانب الامبرياليين ،
حتى أن جريدة لوموند رأت أنه من الحكمة عدم تأييد « الكليشيه »
المعادى للشيوعية الذي عفا عليه الزمن .

ان هداء عدد من الزعماء الافريقيين للشيوعية يضيف الحب
الى طاحونة الاستعماريين الجدد ، كما أن القول الشيوعي البالي
يساعد الامبرياليين في فرض معونتهم العسكرية على البلاد
الافريقية .

واقد قرر الامبرياليون في محاولة منهم لنسف الوحدة الافريقية
وتحسين مركز تشومبي ، الذي وجد نفسه بعد عملية ستانلي فيل
في عزلة سياسية ، قرروا الاستفادة من منظمة الأفرومالاجاش التي
أسستها مجموعة برازافيل المكونة من المستعمرات الفرنسية السابقة
(فيما عدا غينيا ومالي) . وهذه المنظمة كان لها في بادئ الأمر
طابع سياسي وكانت تعرف باتحاد الأفرومالاجاش . وفي أعقاب
ذلك ، بعد أن قامت في مايو ١٩٦٣ منظمة الوحدة الافريقية التي
تعارض تكوين منظمات سياسية اقليمية ، أعيد تنظيم الاتحاد تحت
اسم اتحاد الأفرومالاجاش للتعاون الاقتصادي وقد رفضت
جمهورية ساحل العاج والنيجر قولتا العليا الانضمام الى المنظمة
لأنها كانت تعارض اقتصارها على القيام بوظائف اقتصادية .

وفي مؤتمر رؤساء دول اتحاد الأفرومالاجاش للتعاون الاقتصادي، الذي عقد في نواكشوت (عاصمة موريتانيا) في فبراير ١٩٦٥ ، ، تقرر إعادة تنظيمه مرة ثانية في شكل حلف سياسي تحت اسم منظمة الأفرومالاجاش المتحدة . وكان ذلك خرقا صريحا لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية . وعلاوة على ذلك قرر هذا المؤتمر تقديم المساعدة لتشومبي ، وهكذا ساعد ولو من الناحية الرسمية فقط على وضع حد لعزلة تشومبي .

والآن بعد أن انسحبت قوات الأمم المتحدة من الكنفو ، وبعد أن أوضحت عملية ستانلي فيل رد الفعل السلبي للغاية لدى الرأي العام العالمي لانزال قوات غربية هناك ، تبذل الدوائر الاستعمارية جهودها لحمل هذا التجمع على وضع قوات عسكرية تحت تصرف تشومبي . ان الامبرياليين يريدون أن يتولى أفريقيون خنق الشعب الكنفولي وأن يجعلوا عدوانهم هناك يبدو مسألة أفريقية داخلية .

وقد زادت الدول الرأسمالية مؤخرا معونتها العسكرية لأفريقيا ، ولا يتم ذلك من جانب الدول الاستعمارية السابقة فقط ، وإنما من جانب ألمانيا الغربية واسرائيل أيضا .

وتفيد تقارير وكالة الأنباء الألمانية ان المعونة العسكرية التي قدمتها ألمانيا الغربية الى أفريقيا ستصل الى ٣٥٠ مليون مارك ألماني في نهاية عام ١٩٦٥ . واستنادا الى تقرير صادر عن ادارة الصحافة في الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني ، أصبحت ألمانيا الغربية الآن موردا كبيرا للأسلحة لأفريقيا ، وأنها الثانية بعد الولايات المتحدة في هذا المضمار . ففي عام ١٩٦٥ ستقوم بون بتزويد أفريقيا بالأسلحة في حدود مبلغ ١٦٠ مليون مارك ألماني . وقد كتبت جريدة فرانكفورت الجهميني تقول ان « صفحة جديدة قد بدأت في تاريخ المعونة التي تقدمها ألمانيا الى أفريقيا » .

ويوجد حاليا أكثر من مائتى خبير من البوندسفير (*) في نيجيريا والسودان وجمهورية مالاياش (مدغشقر) وليبيا واثيوبيا . وبالإضافة الى ذلك فان ٦٠٠ خبير عسكري بريطانى ، ٥٠ ضابطا فرنسيا ، ١٦٠٠ ضابط غير عامل ، يعملون الآن كمدرسين للجيش فى افريقيا . فاذا أضفنا الى هؤلاء الخبراء العسكريين القادمين من الولايات المتحدة وإيطاليا وبلجيكا والنرويج والسويد ، فان مجموع الخبراء العسكريين الغربيين يصل الى ٣٠٠٠ خبير .

وتسلم جريدة فرانتفورث ألجيميني ، بما قد يصل الى حد الصراحة المذهلة ، بأن الهدف الرئيسى لهذه المعونة هو « الإبقاء على أنظمة سياسية معينة وحماية رأس المال الأجنبى » . وتواصل الجريدة كلامها قائلة « ان البلاد التى تحصل على هذه « المعونة » ينبغى أن تكون فى مركز يسمح لها بالدفاع عن المصالح الاقتصادية والاستثمارات الرأسمالية للدول الغربية » .

ان الاستعماريين الجدد بترويجهم لقضية عدم الانحياز لآى من « الكتلتين » ، وبدفاعهم عن نوع ما من « النزعة المحلية » الأفريقية ، انما يحاولون فى الواقع اقرار اتجاهاتهم الاقتصادية والعسكرية فى افريقيا المتحررة حديثا . وهذا يجعل من الأمور الشديدة الأهمية بالنسبة للأفريقيين أن يتخلوا عن الوهم بأن الدول الغربية تقدم المعونة بدافع الكرم والجود . وينطبق ذلك بالمثل على الأوهام التى قد تغذيها هذه الدول فيما يتعلق « بالمعونة » الاقتصادية التى يقدمها الرأسماليون .

ان افريقيا لا تفهم دائما أن هذه « المعونة » تخدم مصالح الاحتكارات التى تربح من المبادلات غير المتكافئة ، مبادلة المواد الأولية الافريقية بالبضائع الغربية المصنوعة . فهذه « المعونة »

(*) جيش جمهورية المانيا الفيدرالية - المترجم .

تقدم بهدف المحافظة على سيطرة الاحتكارات على الاقتصاديات الأفريقية وعلى قدرتها على التأثير في القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات الأفريقية .

ومن المسلم به أن البلاد الأفريقية تحتاج الى المساعدات الخارجية ، طالما لا تملك بعد الوسائل الاقتصادية لتنفيذ الخطط التي تضعها للتنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن المساعدة التي تقدمها البلاد الاشتراكية كبيرة وتساعد هذه البلاد على وضع الأساس لاقتصاد مستقل ، إلا أنها لا تكفى للوفاء بكل متطلباتها . وبإمكان الوسائل التي تحصل عليها من البلاد الرأسمالية أن تكون ذات فائدة أيضا في تنمية أفريقيا إذا ما استخدمت في ظل رقابة حازمة من جانب الدولة ووجهت نحو الاحتياجات الاقتصادية المخططة وحدها .

وما أن ينتهى بلد ما من ارساء الأساس لاقتصاد مستقل ، حتى لا يعود للمساعدة الرأسمالية الخطر الذي تشكله بالنسبة لبلد ليس لديه قطاع دولة نام وتعاونى . ولناخذ الجمهورية العربية المتحدة على سبيل المثال حيث سقط نفوذ الاحتكارات الأجنبية والرأسماليين المظلمين الكبار والمتوسطين ، وحيث قطاع الدولة هو القطاع القائد . لذلك فإن القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها الجمهورية العربية المتحدة لا يمكن أن توقف التنمية فيها وفق الطريق المخطط أو حتى أن تتدخل في هذه التنمية . والعكس صحيح بالنسبة للبلاد التي لا يتوافر فيها مثل هذا الأساس .

ويعتقد بعض المسئولين في البلاد المستقلة حديثا دون موارد أنه مادام الأفريقيون قد حصلوا على السلطة السياسية فإن كل شيء سيسير على ما يرام ؛ ففي كينيا على سبيل المثال يعتقد بإمكانية وجود انتعاش قومى على أناس « الاشتراكية الأفريقية » دون تأمين

الصناعة والنقل والبنوك الخ التابعة للاحتكارات البريطانية الكبيرة .
بيد أن وجهة النظر هذه لا تأخذ في اعتبارها أن قطاع الدولة لا تكون
لديه أية فرصة لمواجهة الضغط الذي ستعرض له من جانب
الاحتكارات التي ضربت بجذورها في أعماق اقتصاد البلاد .

وتتوقع تنجانيقا أن تتمكن من تمويل كل أعمال التشييد
الواردة في الخطة الخمسية الجديدة من حصيلة المعونة الأجنبية .
وتعتقد الدوائر الحاكمة هناك أن الأضرار السياسية التي تنجم عن
اشتراك الاحتكارات الكبيرة في بناء الاقتصاد يمكن إبطال تأثيرها لأن
هذه المعونة ستأتي من بلاد مختلفة .

وهكذا تحاول تنجانيقا تطبيق مبدأ « عدم الانحياز » على البناء
الاقتصادي . ويدلل المسؤولون فيها على أن عدم الانحياز يعنى
الافتراضية لاي بلد يقدم المعونة . ولذلك لن يكون في استطاعة
أحد ممارسة نفوذ حاسم على الاقتصاد ، ومن ثم على سياسة البلد
الذي يحصل على المعونة .

وتلك أوهام خطيرة . وهي خطيرة بالفعل حيث أن خلق الآراء
الزائفة والوهمية في أذهان الشعوب المتحررة حديثا هو أحد
الأسلحة الهامة في ترسانة الاستعماريين الجدد .

أما سياسة فرنسا في أفريقيا فهي قضية تخضع للمناقشة .
فمنذ وقت قريب جدا ، في ديسمبر ١٩٦٤ ، طلب يوليوس نيريري
من الغرب مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على تقديم التأييد
للمناضلين من أجل تحرير أنجولا وموزمبيق . وقد أشار في ندائه
إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول باعتباره مثالا يحتذى ، قائلا
أنه قد أعاد « كل الكرامة والحرية إلى الشعوب الأفريقية التي كان
يحكمها يوما ما » .

فعلى أى أساس تقوم فى إفريقيا هذه الأوهام عن السياسة الفرنسية ؟ السبب الأول هو أن فرنسا قد اتخذت مؤخرا موقفا ملحوظا ضد المغامرات العسكرية الأمريكية والبريطانية ، كما رفضت الاشتراك فى التدخل العسكرى فى قبرص ، ودعت الى حياد فيتنام ووضع حد للعدوان الأمريكى فى فيتنام ولاوس . كذلك لم تشترك فرنسا فى المغامرة الأمريكية البلجيكية البريطانية فى ستانلى فيل . وعندما قام العميل تشومبى بزيارة باريس استقبله دييجول استقبالا فاترا .

وكل هذا تفسره الدروس المفجعة التى تعلمتها فرنسا فى الجزائر ؛ وتطلب منها ذلك سبع سنوات كاملة . كما أن هزيمتها المشينة فى ديان بين فو قد تركتها تلعق الجراح التى أصيبت بها فى الهند الصينية . ولقد تعلمت فرنسا من خبرتها أن أساليب استعمار القرن التاسع عشر أصبحت عتيقة بدرجة تدعو الى اليأس . وهى تحاول الآن أن تخلق أشكالا مهيبة للاستعمار الجديد أكثر ملاءمة للنصف الثانى من القرن العشرين . وينبغى أن نسلم أنها قد صادفت بعض النجاح .

وكل المستعمرات الفرنسية السابقة مستقلة الآن من الناحية الرسمية (لم تستمر فرنسا سوى فى حكم الصومال « الفرنسى » بمينائه جيبوتى) بيد أنها نجحت فى أن تربط مستعمراتها بها بروابط قوية ، فمواد المعاهدة التى تربط فرنسا بمستعمراتها السابقة لها طبيعة « الاتحاد » بين الراكب والحصان .

ان هناك أحد عشر بلدا تربطها بفرنسا اتفاقيات للدفاع المتبادل . كما أن الكاميرون التى لا تربطها بفرنسا معاهدة رسمية تعتمد على مساعدة فرنسا العسكرية ، وقلتا العليا التى رفضت أن توقع معاهدة دفاعية تسمح للطائرات الفرنسية بالتحليق فوق أراضيها

وبالهبوط في مطاراتها ، وهكذا يشكل هذا البلد حلقة هامة في الدفاعات العسكرية الفرنسية في أفريقيا . وليس هناك مستوى دولتين من مستعمرات فرنسا السابقة ، هما غينيا ومالي ، لا تربطهما ببلدهما الاستعماري السابق أية روابط .

والمعاهدات مع البلدان الأفريقية المستقلة حديثا تعطي فرنسا الحق في الاحتفاظ بقواعد عسكرية فوق أراضيها ، واقامة قواتها العسكرية فيها ، وتكوين جيوش محلية وتزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية . ويشترك كبار المسئولين العسكريين الفرنسيين في مجالس الدفاع بهذه البلاد . وبهذه الطريقة لم تفقد فرنسا كل شيء في مستعمراتها السابقة ، حتى ولو لم تكن تحتفظ ب وحدات عسكرية كبيرة هناك مادامت وسائل النقل الحديثة تجعل من الممكن بالنسبة لها نقل القوات الى المناطق البعيدة دون صعوبة .

وقد أوضح قمع قوات المظلات الفرنسية للانتفاضة الشعبية في جابون مدى فاعلية هذه المعاهدات ، وكيف أنها تستخدم للتدخل السياسي في الشؤون الداخلية للبلاد المستقلة من الناحية الرسمية .

ويصبح دور فرنسا « كفاعل خير » بالنسبة للأفريقيين أكثر وضوحا اذا ما تذكرنا أن ثمانية عشر بلدا أفريقيا ، معظمها من المستعمرات الفرنسية السابقة ، أعضاء منتسبون في السوق الأوروبية المشتركة ؛ وأنه في كثير من البلاد الأفريقية « الناطقة بالفرنسية » تتكون الزمرة الحاكمة من سياسيين يعطفون على فرنسا ، ومن بينهم وزراء سابقون في الحكومات الفرنسية ومندوبون وموظفون في الادارة الاستعمارية ؛ وأنه حتى الآن وعلى الرغم من قيام منظمة الوحدة الأفريقية مازالت منظمة الأفرومالاجاش تضم أربعة عشر بلدا (من بينها رواندا التي لم تكن من قبل مستعمرة فرنسية) [٥٦]

والأوهام فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية تكملها الأوهام المتعلقة
بألمانيا الغربية واليابان (وان كانت الأوهام الأخيرة أقل انتشارا
في أفريقيا) ، ويعتمد هذان البلدان الامبرياليان على الذكرى غير
الواضحة لماضيهما الاستعماري ، وهما يعلنان عن نفسيهما كبلادين
معادين للاستعمار ، ويحاولان التذلل ونيل الخطوة لدى الأفريقيين
باعتبارهما « ضحيتين » للدول الاستعمارية - الولايات المتحدة
وبريطانيا وفرنسا - في أثناء الحرب العالمية الثانية .

وقد وقع بعض الساسة الأفريقيين في هذا الشرك ، ويلحق
ذلك كثيرا من الأضرار بقضية الوحدة الأفريقية .

وقد أكدت أحداث الكنفو مرة أخرى أن سلاح الدول الأفريقية
الأكثر فعالية في نضالها المعسادي للامبريالية والاستعمار إنما هو
الوحدة الصلبة المستقرة . فالوحدة داخل البلد ينبغي أن تقوم على
النضال ضد محاولات الاستعمار الجديد لشق الوحدة بين شعوبه
وإثارة المنازعات القبلية وتقسيم البلاد بأن تفرس فيها المبادئ
العنفنة للديمقراطية البورجوازية . ان وحدة جميع البلدان الأفريقية
المستقلة على أساس منظمة الوحدة الأفريقية ينبغي أن تكون هي
الرد على محاولات الاستعمار الجديد لبذر بذور الخلاف . وهذه
الوحدة ينبغي أن تكون وحدة بين حركة التحرر الوطني مع المكونات
الأخرى للعملية الثورية العالمية الواحدة - الجماعة الاشتراكية
العالمية وحركة الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية . كما أنها حصن
لا يقهر ضد كل الهجمات الامبريالية التي تشن بالصورة الاستعمارية
القديمة ، وضد مناورات الاستعمار الجديد الأكثر دهاء .

الإمبريالية وعربها ضد العصابات

بقلم: د. سيددروف

يتخذ التحرر من الاستعمار في الوقت الراهن أشكالاً مختلفة كثيرة - ابتداء من الانتفاضات المسلحة وحروب العصابات إلى المظاهرات السلمية والإضرابات السلمية وحملات العصيان المدني . وكثيراً ما تتفاعل هذه الأشكال وتكمل بعضها بعضاً . وقد أقرت شرعية وعدالية كل أشكال النضال المعادي للاستعمار في « إعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » ، وفي مقررات « مؤتمر أديس أبابا » وفي غيرها من الوثائق الدولية .

وعلى الرغم من ذلك فإن العلم السياسي البورجوازي الغربي لا يتخلى عن محاولاته « لاثبات » عدم شرعية نضال التحرر الوطني ، وبخاصة في شكله الأكثر حدة ، وهو حرب العصابات التي أكره الاستعماريون الجدد شعوب فيتنام الجنوبية والجنوب العربي والكنغو (ليوبولد فيل) وأنجولا وموزمبيق على شنّها .

ويسعى المدافعون عن الاستعمار الجديد إلى أن يبرروا « نظرياً » التدخل الإمبريالي في الشؤون الداخلية للأمم الآسيوية الأفريقية ، وإلى تقنين تصدير الثورة المضادة باسم « عدالة » ومصالح « العالم الحر » ، أي مصالح الإحتكارات الإمبريالية .

ويطلق الأيديولوجيون البورجوازيون على أعمالهم العدوانية ضد الشعوب المناضلة تعبير « الحرب ضد العصابات » . والفكرة

الأساسية التي ينطلقون منها في نشر « نظرية » هذه الوسيلة من وسائل الهجوم هي الزعم الذي لا أساس له بالمرّة بأن انتصار الحركات الشعبية في بلدان كثيرة في آسيا وأفريقيا لا يفسره سوى انصراف الغرب الطويل الأجل الى استراتيجية الحرب النووية الصاروخية « الشاملة » ، في حين كان الشيوعيون ، الذين يزعم أنهم يتبنون تكتيكات « الحروب الصغيرة » ، يعدون الانتفاضات ويقهرون الامبراطوريات الاستعمارية .

ونجد مثل هذه الحجج على سبيل المثال في مجلة ريفي هيليتير جنرال ، الناطقة بلسان حلف الأطلنطي ، التي تزعم أن « حروب العصابات كانت تشن غدرا في كل القارات منذ اختراع القنبلة الذرية . وجعل ذلك من الحرب الشاملة كارثة أشد فداحة بكثير » . وتواصل المجلة كلامها قائلة أن هذه النزاعات يحرض عليها في كل مكان الشيوعيون « المخادعون » ، لأن الحرب « جانب من المذهب الماركسي اللينيني لا يمكن التنازل عنه » . وحيث أن « قوات حفظ النظام » ضعيفة في البلاد المستقلة حديثا في آسيا وأفريقيا ، فإن « انتصار الشيوعية يتقدم عن طريق العصابات » .

كما كتب بير سالينجر ، العضو السابق في مجلس الشيوخ الأمريكي ، مقالا في مجلة لوك يحمل نفس الفكرة يقول فيه انه في عصرنا عندما يعنى القاء قنبلة ذرية على بلد ما فنساء شبه مؤكد للجانب المهاجم نفسه ، تقوم الاستراتيجية الشيوعية على إثارة حروب « التحرر الوطني » المحلية . ويزعم سالينجر أن هذه الاستراتيجية توضع الآن موضع الاختبار في فيتنام الجنوبية .

ومثل هذه التصريحات التي تصدر عن أجهزة الدعاية والدوائر الحاكمة في الدول الامبريالية ، وبخاصة في الولايات المتحدة ، تتبع هدفا واضحا واحدا : هو اقناع الرأي العام العالمى بأن الحروب

في فيتنام الجنوبية وغيرها من بلدان آسيا وأفريقيا يثيرها الشيوعيون ، ومن ثم فلا بد من إرسال القوات الأمريكية ، أو على الأقل الأسلحة الأمريكية ، إلى هناك لانقاذ هذه البلاد من «التهديد الشيوعي» .

ويعلن كبار الضباط الغربيين رياء أن «التهديد الشيوعي ينبغي القضاء عليه ، وإتينا في موقع يسمح لنا بتحقيق هذا الهدف» . وهم يؤكدون أنه قد اكتشفت وسائل جديدة لا تخطيء للقضاء على الانتفاضات في آسيا وأفريقيا - «الحرب ضد العصابات» ، التي أحكمت استراتيجيتها ، وأنه قد دربت وحدات خاصة على القتال ، وأن أسلحة ومعدات مقابلة قد طورت .

ولقد مرت أكثر من ثلاث سنوات منذ أن رفع مذهب «الحرب ضد العصابات» إلى مصاف السياسة الرسمية في الولايات المتحدة ، حيث قد تسلطت تماما فكرة «الحرب ضد العصابات» ، طبقا لما تقوله الصحافة الأمريكية ، على أرقى عقول واشنطن الاستراتيجية ، بما فيها عقول الرئيس والوزراء . فهذه العقول مشغولة بتجميع خبراتها وصياغة مفاهيمها «النظرية» . وقد كتب ماكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكي ، في جريدة نيويورك تيمز ، يرحب في غبطة بأن تسمى الحرب التي تشنها الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية باسمه ، ويقول أنني لا أعترض على أن يسمى هذا النزاع «حرب ماكنمارا» ، وأعتقد أن هذه حرب غاية في الأهمية ، وأنا سعيد بأن تنسب إلى ، وسأعمل كل ما في استطاعتي لكسبها .

وثمة حقيقة أخرى تؤكد «اهتمام» الولايات المتحدة بفيتنام الجنوبية ، وهي تعيين الجنرال تايلور ، الذي يعتبر نفسه «أب» النظرية الأمريكية عن الحروب المحدودة ، و «الحرب ضد العصابات» ، وخبرا في الشؤون العسكرية لجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى ، سفيرا لها في سايجون .

بيد أنه مهما حاول « المنظرون » البورجوازيون ، فلن يستطيعوا اثبات « شرعية » التدخل الامبريالى المسلح فى شئون الأمم الآسيوية والأفريقية . ويوضح التاريخ بما لا يدع مجالا للشك أن حركات حروب العصابات الرئيسية اليوم إنما تنشأ فى المناطق التى يعرض الغزاة الأجانب التطلعات القومية لشعوبها للخطر ، والتى يكون الاستقلال القومى فيها مهددا ؛ وأنها تنشأ فى المواقف الثورية التى يلجأ الشعب العامل فيها ، وقد نفذ صبره ، الى السلاح ضد المستغلين والقاهرين . ويعنى هذا أن ظروف قيام حرب عصابات واسعة النطاق لا يمكن أن تقم من الخارج ، فذلك أمر مستحيل تماما بطبيعة الحال . كذلك لا يمكن لهذه الحرب أن تصدر عن طريق الشيوعيين كما تنازع الدعاية الامبريالية ، فالأحزاب الشيوعية تقف دائما ضد تصدير الثورة .

ومن الأمور ذات الدلالة أن كل الناس الذين على قدر من الاتزان ، حتى فى الولايات المتحدة ، لا يؤمنون « بتصدير الثورة » عن طريق الشيوعيين » ، ويعترفون سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بالحقيقة الواضحة وهى أن « الحرب ضد العصابات » ليست سوى ستار من الدخان لتغطية إجراءات الاستعمار الجديد التى تتخذها واشنطن . وهكذا يكتب ستيوارت ألسوب ، الصحفى الأمريكى المعروف ، معلقا على هذه « النظرية » قائلا أن هدفها هو ضمان وسائل فعالة للولايات المتحدة لمقاومة « حرب العصابات » .

ولا يدخر الامبرياليون وسعا ، من أموال أو امدادات حربية ، لنشر خطط « الحرب ضد العصابات » فى آسيا وأفريقيا . ولناخذ على سبيل المثال البيان الصريح الذى ألقاه روبرت كيندى ، المدعى العام السابق ، فى مايو ١٩٦٣ ، وقال فيه أن لدينا الآن فرصة واسعة لضرب رجال العصابات . وتشرف اليوم لجنة خاصة فى واشنطن على الإجراءات التى تتخذ ضد الانتفاضات الشعبية ،

وأصبحت الوحدات الحربية التى تشكل لأغراض خاصة أقوى الآن ست مرات مما كانت عليه فى عام ١٩٦١ . ويقوم خبراء « الحرب ضد العصابات » بعمليات التدريب فى الولايات المتحدة وبناما وأوكتياوا وأوربا وفيتنام الجنوبية .

وتكرس واشنطن اهتماما خاصا لتدريب خبراء « الحرب ضد العصابات » فى فيتنام الجنوبية . ومن المعروف أنه يوجد هناك الآن أكثر من ٢٢.٠٠٠ « مستشار » أمريكى ، بالإضافة الى ألف ضابط أمريكى . ويتولى مدربون ذوو كفاية خاصة تعليمهم تكتيكات العصابات وأساليب مقاومتها . ويلحق هؤلاء الضباط بجيش فيتنام الجنوبية حيث يشغلون مناصب إقليمية مختلفة . وتقول مجلة يونيتيدستيتس نيوزأند وورلدريبورت ، أن الضباط والمستشارين الأمريكين يوجهون من الناحية الفعلية نشاط الفيتناميين .

ويزعم ماكنمارا ، وزير الدفاع الأمريكى ، أن هذا النظام يعطى للضباط والمستشارين الأمريكين فى فيتنام الجنوبية فرصة لتحسين أساليبهم فى محاربة رجال العصابات المحليين . ويقول إننا لا نعلم الآخرين فقط وإنما نعلم أنفسنا أيضا ، فنحن نحسن بدرجة ملموسة تدريب المعلمين فى جيشنا وقواتنا الجوية وكذلك قدرتنا على مقاومة التمرد والعصيان .

ومن نافلة القول أن هذه الوحدات مجهزة لا بأحدث أسلحة المشاة فقط ، وإنما أيضا بالمعدات التى صنعت خصيصا لاستخدامها ضد تكتيكات حرب العصابات ، وفى الظروف الخاصة لمسرح معين من مسارح الحرب . وتشمل هذه المعدات طائرات ذات تصميم خاص بما فيها طائرات الهليكوبتر ، ودبابات برمائية ، وعربات مصفحة تحملها الطائرات عبر البلاد . وقد جاء فى تصريح للرئيس

چونسون أن الولايات المتحدة كانت تشحن الى فيتنام « أسلحة من .
أرفع مستوى » .

وعلاوة على ذلك يدافع البنتاجون وتجار السلاح الأمريكيون باستمرار عن تصميم أنواع جديدة من المعدات العسكرية اللازمة لقوات « الحرب ضد العصابات » تكون ذات فعالية كبيرة في بلدان آسيا وأفريقيا . ولناخذ على سبيل المثال عدد ٢٣ مايو ١٩٦٤ من مجلة بيزنس ويك الناطقة بلسان الاحتكارات الأمريكية . ففي إحدى المقالات دافعت المجلة عن الحاجة الى تصميم طائرة جديدة خفيفة الوزن ذات محرك واحد تسهل قيادتها وصيانتها ، وذات سرعة بطيئة نسبيا وقادرة على الاقلاع من ممرات وحقول وطرق بدائية وعلى البقاء فوق اراضى العدو وفي مناطق الانتظار فترة طويلة ، وملائمة لمدى واسع من مهام القتال ، ابتداء من الاستطلاع والتفطية الجوية المباشرة الى حماية طائرات الهليكوبتر وتحديد الهدف واطاءة ميدان القتال . ولا تخفى مجلة بيزنس ويك حقيقة أن الولايات المتحدة سوف تكون على استعداد لأن تقدم هذه الطائرة للأسويين والأفريقيين وغيرهم ممن يشتبكون في « حروب ضد العصابات » .

وتتوق الدوائر البريطانية الحاكمة بدورها الى انشاء وحدات عسكرية خاصة مهمتها قمع حركات العصابات في آسيا وأفريقيا . ويعسكر الآن حوالى ١٨٠٠٠ ضابط وجندى بريطاني في عدن . بالجنوب العربى . والمدينة مزودة بمطمار كبير يسمى . مطمار هورماكر ، وبتهيئات بحرية . وقد أرسلت الحكومة البريطانية عددا من هذه الوحدات الخاصة ، ومن بينها رجال المظلات المدربون على « الحرب ضد العصابات » فى الخطوط الأمريكية ، لقمع حركة التحرير . وعلى الرغم من ذلك ، فان حركة العصابات تتصاعد . باطراد فى الجنوب العربى .

وجدير بالذكر أن التصدير الامبريالى للثورة المضادة يتم بطرق مختلفة . فهو فى قيتنام الجنوبية كما رأينا يتخذ شكل « حرب ضد العصابات » تشنها وحدات من الجيش الأمريكى ذات تدريب خاص الى جانب قوات العصابة العسكرية المحلية ، وفى الكنفو تتخذ شكل حملات تأديبية تتم تحت الاشراف المباشر لقوات المرتزقة البيض .

وقد جاء فى قرار الدورة الطارئة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية أن : « زيادة تفاقم الوضع فى الكنفو إقْد مهد لها السبيل للتدخل الأجنبى فى شئون البلاد الداخلية واستخدام حكومة تشومبى لقوات المرتزقة » .

وتضم فرقة « تشومبى الأجنبية » كثيرا من النازيين السابقين المتمرسين فى الحروب الاستعمارية ، أى الأشخاص الذين اتخذوا من الحرب والنهب حرفة لهم . وتصف لنا الجريدة البريطانية أوبزرفر واحدا من هؤلاء يدعى روبرت دينر حارب وهو ما يزال شابا فى كوريا ، ثم اشترك بعد ذلك فى حروب الهند الصينية والجزائر وكاتانجا واليمن حيث حارب الى جانب الملكيين .

ومن نافلة القول أن نظام تشومبى لم يكن ليستطيع أن يصمد طويلا عن طريق استخدام الجنود الأجانب المأجورين مالم يكن ذلك بفضل المعونة المالية والعسكرية السخية التى تقدمها الدول الامبريالية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبلجيكا . ويعبر المسئولون فى واشنطن صراحة عن رغبتهم فى تقديم كل نوع من التأييد الى تشومبى .

بيد أن استخدام جيش موبوتو وقوات كاتانجا والمترزقة البيض و « المستشارين » الأمريكيين والبلجيكيين لم يؤد الى النتائج المرجوة . عندئذ قررت الدول الامبريالية أن تشن هجوما عدوانيا

مشاركاً على رجال العصابات . ونفذ هذا الهجوم كما هو معروف ،
بوساطة قوات المظلات البلجيكية التي نقلت جوا الى ستانلى فيل من
جزيرة أسنشن على طائرات عسكرية أمريكية .

وقد تجردت القوات التأديبية البلجيكية من الرحمة بشكل
غير معهود ، اذ قتلت عشرات الآلاف من الكنفوليين الأبرياء . ولكن
الفزاة البلجيكيين والأمريكيين كان عليهم أن يفادروا ستانلى فيل ،
بعد فترة وجيزة من هبوطهم فيها ، وذلك بعد أن فشلوا في تحقيق
هدفهم الأساسى وهو سحق رجال العصابات الكنفوليين الوطنيين .

ومن المناسب أن نشير الى شكل آخر من أشكال التصدير
الامبريالى للثورة المضادة . فالامبرياليون اذ يضعون الموقف الدولى
فى اعتبارهم يحجمون مثلاً عن الانحياز الصريح الى جانب البرتغال
فى حربها الإستعمارية فى أنجولا وموزمبيق وغينيا المسماة بالبرتغالية
خشية أن يؤدى ذلك الى أن تتخذ البلاد المستقلة فى أفريقيا اجراءات
فعالة ضد مثل هذا التدخل . وتفضل واشنطن ولندن ويون
استخدام التكتيك الاستعمارى القديم فيما يتعلق بهذه المستعمرات ،
البرتغالية ، أى أن تعمل من خلال الآخرين ، وهذه المرة من خلال
سلازار ، بمساعدته بالأموال والأسلحة والامدادات العسكرية .

وقد حصلت برتغال سلازار على ملايين كثيرة من الدولارات
من بلدان حلف الأطلنطى فى السنوات القليلة الماضية ، بخلاف
مبلغ ١٢٥ مليون دولار قدمته البنوك الأمريكية منذ اندلاع الحرب
فى أنجولا . كذلك زودت حكومة ألمانيا الغربية نظام سلازار بقرض
قدره ٣٠ مليون دولار .

وتستخدم اقنابل النابالم الأمريكية والبريطانية الصنع ضد
الشعب الانجولى . كما حولت بريطانيا سفينتين حربيتين الى
البرتغال فى صيف عام ١٩٦٢ . وقد شحنت البرتغال الى أنجولا

جزءاً من ذخيرة حلف الاطلنطي التي كانت مخزونة في البرتغال .
وقرب نهاية عام ١٩٦٣ تمكن الثوار في غينيا المسماة بالبرتغالية من
ان يستولوا من الاستعماريين البرتغاليين على ترسانة كاملة من
المسدسات المصنوعة في ألمانيا الغربية ومدافع المورتار الأمريكية
ومدافع البازوكا البريطانية وكذلك محطة اذاعة ميدان بريطانية .

وليست الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية دولا محبة
للخير بطبيعة الحال . فهي عن طريق تقديم المساعدة العسكرية
للبرتغال تصدر الثورة المضادة للمستعمرات البرتغالية وتخدم أولا
وقبل كل شيء مصالحها الخاصة . وتقول فييچيلاانس أفريكا ، المجلة
الاسبوعية التي تصدر في تنزانيا ، أن لفر البرتغال ، وهي أضعف
الدول الاستعمارية ، واستطاعتها الاحتفاظ بمستعمراتها حتى
يومنا هذا ، إنما تفسره حقيقة أن الدول الامبريالية القوية مهتمة
بالمحافظة على هذه المستعمرات . . . فرأس المال الأمريكي
والبريطاني يسيطر على الجزء الرئيسي من المشروعات في انجولا
وموزمبيق .

ولم تسفر المعونة المالية والعسكرية السخية التي تقدمها
الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الى نظام سلازار عن
النتائج المرجوة . فالوطنيون في انجولا وموزمبيق وغينيا المسماة
بالبرتغالية يشددون نضالهم من أجل الحرية والاستقلال . والآن
تتحكم القوات الثورية في انجولا ، التي يبلغ تعدادها ستون ألفا ،
في منطقة مساحتها ٢٠٠.٠٠٠ كيلومتر مربع ، على الرغم من أن
تعداد قوات الأمن ثمانون ألف ضابط وجندي .

وتوضح الحياة بصورة مقنعة أن تكتيكات « الحرب ضد
العصابات » ، التي تتبع بكثير من الصخب والعناد ، تكون مخيبة
للآمال باستمرار . فالخطط الأمريكية لاستئصال حركة العصابات

فى فيتنام الجنوبية ، حيث كانت الآمال معلقة على « وحدات مكافحة العصابات » ، أسفرت عن فشل ذريع . اذ يسيطر رجال العصابات فى فيتنام الجنوبية الآن على أكثر من ثلاثة أرباع أراضى بلادهم . ويقيم فى الأراضى المحررة ستة ملايين من سكان فيتنام الجنوبية البالغ عددهم ١٤ مليون نسمة .

وفى البلاد الأفريقية الآسيوية الأخرى ، حيث تلجأ الامبريالية الى تكتيكات « الحرب ضد العصابات » ، مثل الكنفو وأنجولا والجنوب العربى ، فان الامبرياليين بعيدون للغاية أيضا عن تحقيق هدفهم الأساسى - وهو القضاء على القوات الوطنية التى تحارب ضد الاستعمارين القدامى والجدد .

والوضع لا يمكن أن يكون غير ذلك . فالغزاة الامبرياليون ، والنظم العميلة التى يؤيدونها فى بلدان آسيا وأفريقيا ، ليس لديهم مؤخره يعتمدون عليها . أما بالنسبة لرجال العصابات من الناحية الأخرى فان الجبهة والمؤخره لا انفصال بينهما ، والنضال يشن حيث تكون الظروف مواتية ومواقع الخصم ضعيفة . وفى فيتنام الجنوبية يشكو ا . هويلر ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكى ، من أن الحرب هناك « حرب من نوع خاص » ، حرب يصعب فيها تحديد أراضى العدو . هناك مناطق خطيرة ، ولكن دون خط قتال محدد .

ولقد اضاع كبار ضباط البنتاجون وقتهم فى بناء « نظريتهم » العامة عن « الحرب ضد العصابات » . اذ كان واضحا منذ البداية أنه مخطط عقيم . وتوضح التطورات الأخيرة بجلاء أن الطرق والوسائل الشديدة البراعة التى أعدت فى القيادات العسكرية للدول الامبريالية طرق ووسائل لا جدوى منها ، لأن الوطنيين المحاربين يأخذونها فى اعتبارهم على الفور فى مجرى العمليات العسكرية ويفيرون تكتيكاتهم العسكرية الخاصة تبعا لذلك .

كذلك لا ينبغي أن تغفل النقطة التالية : وهي أنه لا توجد تمرينات أو تدريبات يمكن أن ترفع كفاءة استغلال قوات القمع للظروف المحلية الى مثيلتها لدى رجال العصابات ، أى الشعب الذى عاش آباءه وأجداده وعملوا وحاربوا الفزاة الأجانب على أراضى وطنهم .

إن حركة التحرر الوطنى فى العصر الراهن حركة جماهيرية لكل الشعب تتحدد آفاقها لا بالقوة العددية لفصائل العصابات فقط ، وإنما أيضا بمدى اتساع الأساس الاجتماعى ، أى التأييد الواسع والشامل الذى تقدمه أغلبية السكان . ولقد بدأ بعض الزعماء الغربيين يدركون ذلك . فالسياسى الفرنسى المعروف ، ل . بودار ، على سبيل المثال ، قد توصل الى نتيجة أن « رجال العصابات لا يقهرون ، لأنهم أنفسهم بين الشعب كالسمك فى الماء » . ولم يضع مدى ذلك الوقت الذى قضاه كابوت لودج كسفير للولايات المتحدة فى سايجون ، لأنه وصل من الناحية العملية الى نفس النتيجة ، فقد اضطر الى أن يعترف بأنه كلما قرر القيت كونج انتهاء أحد الاشتباكات فإنهم ببساطة يذوبون بين صفوف الشعب .

إن فشل تكتيكات « الحرب ضد العصابات » فى بلدان آسيا وأفريقيا ، وكذلك الاحتجاج المتزايد بين أقسام واسعة من الراى العام الأمريكى ضد تصدير الثورة المضادة ، سيؤدىان ان عاجلا أو آجلا الى وهن حمية الحرب فى واشنطن وإلى حملها على التخلّى عن خططها المجنونة لقمع حركات التحرر الوطنى عن طريق القوة المسلحة . فلقد مضى الى الأبد الزمن الذى كان باستطاعة الاستعماريين فيه أرغام قارات بأسرها على أن تخضع تحت أقدامهم بواسطة السناكى والبنادق الأوتوماتيكية والمدفعية . إذ يقف الآن الى جانب الشعوب المقاتلة الجماعة الاشتراكية الجبارة التى تفتبر تأييد النضال المعادى للتصدير الامبريالى للثورة المضادة واجبها الاممى .

لقواعد العسكرية في الاستراتيجية الإمبريالية

بقلم: د. شفيق كوفى

دفع تطور الأحداث في أجزاء العالم المختلفة الى المقدمة مرة أخرى بمسألة قواعد الولايات المتحدة ، والدول الغربية الأخرى ، فيما وراء البحار . فالحرب في فيتنام ، والنزاع في بناما ، والموقف المتوتر في قبرص ، وتدخل قوات بريطانيا وفرنسا في الشئون الداخلية لمستعمراتهما السابقة في أفريقيا ، وازدياد نشاط القوات البحرية الأمريكية في البحر المتوسط ، وخطط الإنتاجون فيما يتعلق بالمحيط الهندي - كل هذه التطورات تتصل بطريقة أو بأخرى بمشكلة القواعد .

وقد بدأ رجال الدعاية في واشنطن يغيرون نغماتهم في محاولة منهم لتهدئة الخواطر حول هذه القضية ، فبعد أن كانوا يؤكدون من وقت ليس ببعيد أن القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي الأجنبية كانت أساسا جوهريا « للدفاع عن العالم الحر » ، تنتشر الآن بصورة متزايدة التصريحات القائلة بأن شبكة القواعد الخارجية تفقد أهميتها وتذبل بالتدريج .

فهل هذه هي الحالة من الناحية الفعلية ؟ وما الدور الحقيقي للقواعد الأجنبية التابعة للدول الغربية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، في الخطط الاستراتيجية الجارية للتكتلات الإمبريالية العسكرية ؟

لا يمكن أن ننكر أن بعض القواعد الأمريكية في أوروبا الغربية وأفريقيا وآسيا يجرى الآن تخفيض قوتها أو إلغاؤها . ويرجع هذا قبل كل شيء إلى أنهم مع تطور الأسلحة الصاروخية النووية ذات الدقة الكبيرة والقوة التدميرية الهائلة أصبح كثير من القواعد معرضا للهجوم بدرجة كبيرة للغاية . فبينما خلال الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال كانت ممرات الإقلاع والهبوط بالمطارات تستطيع الصمود طويلا أمام قذف القنابل ، فإن صاروخا ذا رأس نووية يمكنه في أيامنا أن يدمر تماما أى مطار بكل منشآته ومعداته . كما أن مصاطب إطلاق الصواريخ - أن لم تكن مخبأة في أنفاق رأسية تحت الأرض - يمكن أن يؤدي لفج الهواء الناتج عن انفجار قنبلة ذرية إلى تعطيلها ، حتى لو كان الانفجار على مسافة بعيدة منها .

وفي هذه الظروف يفضل البنتاجون ، بل يرى من الضروري ، إلغاء بعض قواعدده في الخارج ، وأساسا تلك القواعد التي لم تعد من وجهة نظره ذات أهمية أساسية ، أو حتى أصبحت عتيقة للغاية . بيد أن عدد القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج ، التي تم إغلاقها أو من المقرر الاستغناء عنها ، لا تشكل سوى جزء صغير من مجموع هذه القواعد ، مجرد بضع عشرات من مجموع المنشآت التي يتحدث عنها ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى والبالغ عددها ٢٢٣٠ منشأة . إذ أن أغلبية القواعد الأمريكية في الخارج قد أبقي عليها ، وعلاوة على ذلك أعيد تنظيمها وتم تجديدها ، بل وزودت بمنشآت جديدة .

وتسحب وسائل الهجوم الاستراتيجية - الأسلحة النووية ووسائل حملها - التي كانت منتشرة فيما سبق في قواعد أرضية متقدمة ، ومن ثم كانت معرضة للهجوم بشكل خاص ، إلى المؤخرة ويتم تركيبها تحت الأرض في الولايات المتحدة أو على فواصات ذرية . وفي الوقت نفسه فبدلا من قاذفات القنابل الاستراتيجية

يجرى توزيع القاذفات المقاتلة المجهزة بأسلحة نووية والمصممة لضرب أهداف قريبة ، وكذلك الأسلحة الصاروخية التكتيكية في قواعد جوية أمريكية متقدمة في بريطانيا واليابان وغيرهما من البلاد.

وهكذا تكسب التسهيلات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية بمحاذاة شبكة القواعد الأمريكية التي تواجه الدول الاشتراكية . وتربض أسراب من طائرات الاستطلاع في قواعد جوية بفرنسا وألمانيا الغربية ؛ ومهمتها رصد الأهداف في المسارح المحتملة للحروب . كما تقام محطات للرادار ذات مدى يصل الى عدة آلاف من الكيلومترات ، وكثير من محطات التجسس المتخصصة في نشاط المخابرات ، في ألمانيا الغربية وتركيا واليابان ، وذلك لاختيار الأهداف الموجودة على أبعاد كبيرة داخل أراضي العدو المحتمل .

ويعد المركز الرئيسى الأمريكى للاتصال والاستطلاع ، وهو وكالة الأمن القومى ، شبكته من المحطات في اليابان وأوكيناوا . وكذلك يوسع مركز آخر من مراكز المخابرات الأمريكية ، وهو وكالة أمن الجيش ، سلسلته من محطات الاستطلاع الشديدة السرية ، التى توجد بالفعل في بريطانيا واليابان وكوريا الجنوبية واثيوبيا وفي منطقة قناة بناما .

وعلى ضوء الأهمية التى تعلقها القيادة الأمريكية على بناء أسطول من الغواصات الحاملة للقذائف الصاروخية ، تصبح إقامة محطات برية للخدمة والتموين على أراضي الدول الأخرى ذات أهمية خاصة .

وعندما عرضت الخطط الخاصة باستخدام غواصات بولارىس الذرية ، زعم مقدموها بأن بإمكانها حماية السكان المدنيين في الولايات المتحدة وحليفاتها من النتائج الحتمية لخطتها الطائشة . وقالوا ان غواصات بولارىس لن تكون مرتبطة بقواعد برية عندما

تقوم بعملياتها ، ولذلك فلن تجر الى ضربة ذرية انتقامية تسبب بطبيعة الحال خسائر فادحة بين سكان البلاد المعنية . وقد كتب الأستاذ أوسكار مورجينسون ، الخبير الأمريكى المعروف فى الأسلحة النووية ، فى عام ١٩٥٩ يقول « ان القوات المبعثرة فى البحر تعيش فى عزلة ؛ وهى تتجول باستمرار ولا تعرض للخطر أى سكان مدنيين » .

بيد أن غواصات پولارىس (فى بداية عام ١٩٦٤ كانت هناك من هذه الغواصات اثنتا عشرة غواصة ؛ وفى عام ١٩٧٠ سيرتفع هذا الرقم الى أكثر من ٤٠ غواصة) ليست بأية حال نظاما معزولا مطلقا للأسلحة قادرا على العمل بصورة مستقلة فى أعماق المحيطات ، بل على العكس تعتمد كفاءتها تماما على عمل القواعد والمنشآت الأرضية .

والى جانب قواعد التموين الرئيسية على سواحل الولايات المتحدة المطلة على الأطلنطى والباسيفيك ، تحاول القيادة الأمريكية تنظيم قواعد متقدمة لأعمال الصيانة والتزويد بالدخيرة والمؤونة والتغير الدورى للبحارة .

وحتى وقت قريب لم تكن هناك سوى قاعدة واحدة من هذا النوع فى هولى لوخ باسكتلندا ، لخدمة ثماني غواصات ذرية أمريكية تابعة لأسطول المحيط الأطلنطى وثلاث غواصات سبق تسليمها لحلف الأطلنطى ، وقد أرسلت هذه الغواصات الثلاث فى العام الماضى الى البحر المتوسط . وفى ٢٥ فبراير ١٩٦٤ وصلت قاعدة عائمة للغواصات الذرية الى الميناء الاسباني روتا ، وهكذا كان الموقع الثانى لمساندة الغواصات الأمريكية الحاملة للقذائف الصاروخية فى غربى أوروبا (وأكبر قاعدة بحرية أمريكية) . وتقول الصحافة الأمريكية ان الغواصات الذرية التى سترسل الى البحر المتوسط ،

والتي يتراوح عددها بين ثمانى وعشر غواصات ، ستربط بقاعدة روتا ، فى حين ستظل الغواصات التى تعمل هناك ترسى فى قاعدة هولى لوخ .

ويجرى العمل فى اقامة قواعد وسيطة للغواصات الأمريكية الحاملة للقذائف الصاروخية والتي تعمل بالقرب من السواحل الأوربية . وقد نشر فى تقارير خاصة أن المنشآت العسكرية السرية الخاصة بخدمة الغواصات الذرية تقام الآن فى جزر الأزور البرتغالية وفى القاعدة الأمريكية هفالفيورد على جزيرة أيسلاند .

وتخطط الولايات المتحدة أيضا لإنشاء أسطول صغير من غواصات بولارىس للمحيطين الباسيفيك والهندي . وسيحصل الأسطول الأمريكى فى الباسيفيك على أولى غواصاته الذرية فى المستقبل القريب . وتقام قواعد وسيطة لأسطول الباسيفيك الصغير فى ميناء أبراى بجوام فى بيرل هاربر بجزر هاواى . وتوضح المحاولات المستميتة للحصول على إذن بدخول الغواصات الذرية الأمريكية الى الموانئ اليابانية أن الولايات المتحدة تريد اقامة قواعد متقدمة لهذه الغواصات على الشواطئ اليابانية .

وليس للبحرية الأمريكية حتى الآن أية نقط ارتكاز فى منطقة المحيط الهندي يمكن استخدامها لرسو الغواصات المزودة بالقذائف الصاروخية .

بيد أن تقرير وكالة أسوشيتدپرس للأنباء عن وصول عدد من حاملات الطائرات الأمريكية الى هذه المنطقة والتقارير الصحفية عن الخبراء الأمريكيين المشغولين بمسح عدد من موانئ الخليج العربى ، تشير الى أن هناك خططا لاقامة اقواعد بحرية أمريكية فى المحيط الهندي .

وبالإضافة الى قواعد التمويل والقواعد الوسيطة والمتقدمة ، فإن البحرية الأمريكية بشكل عام ، وغواصاتها الحاملة للقذائف الصاروخية بشكل خاص ، بحاجة الى نظام متسع للمواصلات ومحطات تحكم وتوجيه ملاحى . وعلى الرغم من أنه قد حدث أخيرا تقدم كبير فى المواصلات اللاسلكية مع الغواصات الموجودة تحت سطح الماء ، إلا أن هذه المسألة مازالت من بين المسائل المعقدة . فهذه المواصلات تتم عن طريق محطات إرسال خاصة منتشرة على نطاق العالم كله ويقع معظمها خارج الولايات المتحدة . ومن بين مبلغ ٨.٥ مليون دولار طلبت البحرية الأمريكية من الكونجرس اعتماده فى عام ١٩٦٤ لتحسين نظام المواصلات اللاسلكية لديها ، خصص مبلغ ٤٤.٥ مليون دولار لبناء وامادة تجهيز المنشآت فى الخارج .

ومن الواضح أنه كلما زاد عدد الوحدات الأمريكية العاملة من الغواصات الحاملة للقذائف الصاروخية ، وكلما زاد عدد الوحدات البريطانية والفرنسية من نفس الغواصات (تقضى الخطط البريطانية بانزال أربع غواصات والفرنسية ثلاث غواصات من هذا النوع حتى نهاية الستينيات) ثم زادت أهمية المنشآت البرية اللازمة لخدمة القوات البحرية الاستراتيجية .

وينبغى أن نضيف الى ذلك أن الولايات المتحدة وبعض حليفاتها ، وفى مقدمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لم تتخل بعد عن خططها لتزويد الغواصات الحاملة للصواريخ بأسطول صغير مكون من ٢٥ سفينة عائمة مزودة بصواريخ بولاريس وتخفى مهمتها فى هيئة سفن تجارية (كما صرح بذلك دافيد ماكدونالد ، قائد العمليات البحرية) . وقد خصصت المدمرة الأمريكية بيدل بالفعل لتكون بمثابة السفينة الأولى على سبيل التجربة « لاختبار امكانيات » انشاء

اقوات نووية متعددة الأطراف تابعة لحلف الأطلسي ؛ اذ سيتكون طاقم المدمرة من بحارة من بلاد مختلفة من حلف الأطلسي .

ووجود عدد كبير من المنشآت السرية التابعة للبحرية الأمريكية على أراضي الدول الأخرى يعنى أنه ينبغي تغطية مهمتها على أنها تخدم أغراضا سلمية ، مثل محطات دراسة الفضاء الخارجى .
والحالة التالية تصلح مادة للتفكير .

فبعد ثورة زنبار سارعت الادارة القومية لأبحاث الطيران والفضاء الى اعلان أن المحطة الأمريكية المقامة فوق الجزيرة لتعقب الأقمار الصناعية التى يقودها آدميون ستغلق ، بيد أن وزارة أخرى فى واشنطن ليس لها رسميا علاقة بهذه المحطة تدخلت وطلبت الإبقاء على هذه المحطة . وهناك يكون من الطبيعى أن يثار السؤال التالى ، اليست هذه المحطة مصممة بالفعل لأغراض سرية لا علاقة لها بأبحاث الفضاء ؟

وفى الفترة الأخيرة حدد لنقط الارتكاز العسكرية فى الأراضي الأجنبية التى يمكن استخدامها لما يسمى العمليات المحلية الخاصة « بمقاومة العصابات » ، أى فى الحقيقة ضد حركة الشعوب للتحرر الوطنى ، حدد لها مكان خاص فى الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الأخرى .

فوسائل النقل المحسنة تجعل من الممكن الاحتفاظ بقوات تخصص لهذه العمليات فى مناطق تبعد كثيرا عن المناطق المحتملة لنشاطها . وجدير بالذكر أن التدريب على نقل القوات على نطاق واسع وعبر مسافات طويلة كان جزءا من مناورات الشتاء التى قامت بها القوات الأمريكية فى غربى أوروبا والباسيفيك . ومع ذلك فإن نقل الأسلحة والذخيرة والطعام أمر أكثر صعوبة . وهذا هو ما دعا المنتجون الى إقامة محطات للمؤونة والمهمات فى مختلف

أجزاء العالم لتأمين عمل الوحدات التي تنقلها الطائرات والقوات ذات المهام الخاصة التي تنقل الى هذه المناطق .

وقد نظمت مثل هذه القواعد التموينية بالفعل في جوام والفلبين وأوكنياوا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا . ويشير الى معدل تكديس المهمات في التقارير التي تنشرها الصحافة الأمريكية : يتم شهريا تفريغ ١٢٠ سفينة شحن ، ٢٠ ناقلة بترول ، في موانئ جوام . وقد أثار الإنتاج مسألة انشاء قواعد تموين عائمة .

ولمقاومة حركة التحرر الوطني وتدريب القوات الخاصة « بمقاومة الغصابات » تحاول الدوائر العسكرية في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أيضا الاحتفاظ بعدد قواعدها في آسيا وأفريقيا ، بل وبزيادة هذا العدد ان أمكن . وقد كتبت جريدة إيفنج نيوز التي تصدر في هانا ، تقول ان ٢١ قاعدة جوية ، ١٢ قاعدة بحرية ، تابعة لدول غير أفريقية ما زالت موجودة في البلاد الأفريقية .

ويخصص الدور الرئيسي في خطط القيادة الأمريكية في أفريقيا لقاعدتين هما قاعدة هويلس في ليبيا والقاعدة الموجودة بالقرب من أسمره في اثيوبيا . وتوفر القاعدة الأولى التدريبات التكتيكية للقوات الجوية المرابطة في غرب أوروبا والتابعة لكل من الولايات المتحدة وحلف الأطلسي ؛ وفي أثناء أحداث الكونغو عملت هذه القاعدة أيضا كرأس جسر هام لتدخل الولايات المتحدة وحلف الأطلسي . وقد نظمت القاعدة الأخرى ، الواقعة على ساحل البحر الأحمر ، بمقتضى الاتفاقية الأمريكية الاثيوبية الموقعة في عام ١٩٥٣ ، كملتقى هام للمواصلات ومركز لعمليات المخابرات ، كما أنها محطة لتخزين المعدات العسكرية .

وقد احتفظت القوات المسلحة لكل من بريطانيا وفرنسا ، بمقتضى اتفاقيات فرضت على عدد من المستعمرات السابقة ، بعشرات من

القواعد في أفريقيا ، كما تحاول انشاء قواعد جديدة . ونورد هنا
فقرة من بيان القاه أحد زعماء حركة التحرر الوطنى في جزر كومورو
التى مازالت تحت الحكم الفرنسى ، وذلك في دار السلام في أواخر
فبراير ١٩٦٤ . « ان الأرخيل مكان خطر بسبب القاعدة البحرية
والمعسكر الحربى اللذين أقيما فيه أخيرا . ويجدر بنا أن نشير
بعناية الى أن وجود حكم استعماري مزود بقوات عسكرية في جزر
كومورو يشكل تهديدا لا للجزر فقط وانما لشرقى أفريقيا وأفريقيا
كلها أيضا » .



وتجرى تغييرات خطيرة في استراتيجية القواعد في الولايات
المتحدة وغيرها من الدول الغربية . ففي أثناء الحرب العالمية الثانية،
ولفترة تلت ذلك تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة ،
كانت الثكنات والمطارات العسكرية هي المنشآت الرئيسية في
القواعد . والآن أصبح حطّ تخفى مهمتها بعناية مجهزة
بمعدات إلكترونية متنوعة . وبالمثل أصبحت المعسكرات الحربية
الاستعمارية القديمة تقوم ظاهريا بدور المخازن التى لا ضرر منها
وكذلك بدور مراكز التدريب . لقد أصبحت القواعد الإمبريالية
الراهنه مجسّات لأحدث أنظمة الدمار للأسلحة النووية الصاروخية
ونقط ارتكاز لسياسة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى .

وعلى الرغم من أنه يجرى توسيع شبكة القواعد الأجنبية
التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، ومن أنها تجهز
بأحدث الأسلحة ، فلا ينبغي أن يستنتج المرء أوتوماتيكيا أن هناك
خطرا وشيكاً بحرب عالمية ثالثة ، فالموقف ليس بهذه البساطة .
وليست استراتيجية القواعد التى تتبعها الإمبريالية بقادرة في
حد ذاتها على تغيير توازن القوى العالمية - العسكرية والسياسي .

والاقتصادي - الذي يتشكل لصالح السلم والاشتراكية . كما ان
اقدرة الاتحاد السوفييتي النووية الصاروخية التي تتزايد باستمرار،
وغير المعرضة لهجوم مفاجيء ، هي العقبة الرئيسية في طريق اولئك
الذين يخططون لحرب عالمية جديدة .

وترغم الدول الغربية على أن تضع في اعتبارها قوة الاتحاد
السوفييتي والجماعة الاشتراكية بأسرها . وهذا هو السبب في أن
الوضع ، وبخاصة بعد توقيع معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب
النووية ، قد أصبح أفضل وأكثر استقرارا .

بيد أنه من الخطأ في الوقت نفسه أن تغيب أبصارنا عن الخطر
الذي تمثله القواعد العسكرية الغربية في الأراضي الأجنبية ، والا
نرى خطر اتساع منطقة انتشار الأسلحة الصاروخية والنووية .

ولننظر الى منطقة البحر المتوسط . فحتى وقت قريب لم يكن
خطر الحرب النووية الصاروخية يهدد بشكل مباشر سوى عدد قليل
من بلدان البحر المتوسط التي وافقت على وجود أسلحة نووية
صاروخية فوق أراضيها ، أي تركيا وإيطاليا وأسبانيا . والآن بعد
أن الغيت المصاطب الأمريكية المعدة لإطلاق الصواريخ الموجهة ذات
المدى المتوسط في تركيا وإيطاليا ، تزعم الدعاية الموالية للأمريكيين
بأن الخطر الشامل الذي كانت تتعرض له بلدان البحر الأبيض قد
قضى عليه . بيد أن ذلك مجرد وهم .

فمع وجود غواصات بولاريس النووية التابعة للولايات المتحدة
وحلف الأطلسي تتجول في البحر المتوسط ، يظل خطر الضربة
الانتقامية معلقا فوق جميع بلدان البحر المتوسط ، مادامت هذه
الغواصات تستطيع بدء حرب نووية حرارية بإطلاق صواريخ
بولاريس من المياه الإقليمية لأي بلد من هذه البلاد .

وبطبيعة الحال لا تستطيع السفن العائمة المخصصة لخدمة الغواصات والحاملة للصواريخ أن تتجنب ضربة انتقامية . ويشير الخبراء العسكريون الأمريكيون أنفسهم الى أن المحطات اللاسلكية التي تقوم بإرشاد الغواصات اللرية ومساعدتها على تصويب صواريخها نحو الهدف ، هي إحدى النقاط الأكثر ضعفا في هذا النظام بأسره .

وقد لاحظت مجلة يونيتد ستيتس نيقل انستيتيوت بروسيدينجس ما يلي : « اليوم لدينا محطات هامة للمواصلات العسكرية حول الكرة الأرضية . وأي تحليل لتوزيع هذه المحطات لابد أن يكشف عن جانبين هامين : هي أن كلها تقريبا قريبة من البحر ، وأنها موجودة فيما وراء البحار قريبة من بعضها البعض . . . وفي وقت الحرب لن يكون بالإمكان الدفاع عن الكثير منها ، ان لم تدمر » .

واليكم الحوار التالي البالغ الدلالة بين مستر ماهون أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي والادميرال جالانتين في مناقشة دارت في العام الماضي حول مخصصات وزارة الدفاع في إحدى لجان مجلس النواب الأمريكي :

« مستر ماهون : هل الوسائل البرية الحالية المرتبطة بإدارات اتصال ذات تردد منخفض جدا شديدة التعرض للهجوم أو التخريب ؟

« أدميرال جالانتين : . . . حيث أنها عبارة عن تركيبات كبيرة وفسيحة فانه يمكن إصابتها ، ومن ثم فهي معرضة للهجوم . . . وانه لصحيح بسبب كونها نظاما ثابتا غير متحرك وكبيرا أنه يمكن الوصول إليها وإصابتها بضربة مباشرة » .

فاذا ما تعرضت مثل هذه المحطات التي تقوم بنقل الأوامر وتعليمات الملاحاة لضربة قاتلة ، فان الغواصات الحاملة للصواريخ

لا بد أن تجد نفسها في نفس موقف الجبار الخرافي الأعمى . فهو لأنه أعمى يكون عليه أما أن يتوقف عن العمل أو أن يوجه ضرباته في الظلام . ومن الطبيعي أن يحل الانتقام الذرى بالبلاد التي تقام على أراضيها مختلف المنشآت ، المرتبطة باستخدام الأسلحة النووية الصاروخية بوجه عام والفواصات الحاملة للصواريخ بوجه خاص .

وبعد أن حولت القيادة الأمريكية البحر المتوسط الى منطقة الفواصات الحاملة للصواريخ ، بدأت في تنفيذ خطط مماثلة في المحيط الهندي . وقد تأكد عزم الولايات المتحدة على وضع أسطول صغير من الفواصات المجهزة بالصواريخ في هذه المنطقة في تصريحات أخيرة أدلى بها متحدثون باسم القوات المسلحة الأمريكية . ففي مارس ١٩٦٤ أشار دافيد مكدونالد ، رئيس العمليات في البحرية الأمريكية ، وهو يتحدث عن المحيط الهندي ، الى أن « بعض الناس قد قالوا بأن هذه المنطقة الفسيحة كانت فراغا كبيرا في دفاع العالم الحر . ويبدو أن ذلك وقت مناسب لاتخاذ خطوة وقائية محددة » . (وقد اتخذت هذه الخطوة بعد صدور هذا التصريح بوقت قصير) . ويسلم دافيد مكدونالد في الحقيقة بوجود خطط لاقامة قوات بحرية أمريكية في هذه المياه استنادا الى قاعدة دائمة .

ولا يثنى كبار الضباط الأمريكيين عن موقفهم حقيقة أن معظم الدول في منطقة المحيط الهندي تعارض سياسة التكتلات العدوانية وتدافع عن تدعيم الأمم وأمنها . وترغب الدوائر العسكرية الأمريكية في تشتيت قواتها النووية الصاروخية على نطاق العالم ، وذلك لتخفيف اثر الضربة الانتقامية التي لا بد أن تتعرض لها الولايات المتحدة اذا ما اقدمت على استخدامها ، أى تحويل الضربة الى بلدان أخرى ، وبخاصة بلدان جنوبي آسيا .

وقد أدى اسقاط طائرة التجسس الأمريكية ، بقيادة باورز ، فوق الأراضي السوفيتية ، الى لفت أنظار الرأي العام العالمي الى

حظر آخر ناشئ عن وجود قواعد عسكرية للولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في الأراضي الأجنبية - خطر الأعمال الاستفزازية المتهورة التي يمكن أن تسبب زيادة حادة في التوتر الدولي بل واندلاع نزاع مسلح .

وبالمثل تمت أخيرا محاولات يائسة ومتهورة من جانب القوات البريطانية في تنجانيقا وأوغندا وكينيا والقوات الفرنسية في جابون « للتحكم في زمام التاريخ » بمساعدة القواعد العسكرية . وقد كتبت جريدة غانيان تيمس تقول ان جابون وبلاد شرقى أفريقيا ضربت أمثلة كلاسيكية على نشاطات الاستعماريين والاستعماريين الجدد بهدف العودة الى السلطة .

ولذلك فلا عجب أن الحركة المطالبة بإلغاء قواعد الولايات المتحدة والدول الامبريالية الأخرى في الأراضي الأجنبية تنتشر الآن على نطاق العالم ، من بناما الى سيلان . وعلاوة على ذلك تتخذ حكومات بعض بلدان آسيا وأفريقيا اجراءات محددة ضد استراتيجيات القواعد التي تتبعها الامبريالية .

فسيريمافو باندارانايكا ، رئيسة وزراء سيلان السابقة ، على سبيل المثال قد حثت الولايات المتحدة المرة تلو الأخرى على أن تمتنع عن ارسال سفن حربية مزودة بأسلحة نووية الى المحيط الهندي .

كذلك كانت الخطبة التي القاها الرئيس عبد الناصر ، رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، في ٢٢ فبراير ١٩٦٤ ، مبادرة هامة أخرى في نفس الاتجاه . اذ كانت خطبته موجهة ضد سياسة الحكومة الليبية لسماحتها باقامة قاعبة جوية أمريكية وعدد من القواعد البرية البريطانية فوق أراضيها . وحرصا من الحكومة الليبية على مشاعر شعبها ومشاعر الشعوب العربية الأخرى

سارعت الى اعلان عزمها على عدم تجديد اتفاقياتها العسكرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا عندما ينتهى أجلها .

وافادت الصحافة الأجنبية بأن هذا التصريح أعطى لواشنطن ولندن الأمل فى ألا تثار مسألة قواعدهما فى ليبيا قبل عدة سنوات . بيد أن الحوادث قد اتخذت اتجاها غير متوقع .

فقد طالبت مجموعة من أعضاء مجلس النواب الليبى بالغناء لاتفاقيات القواعد . واكد مفتاح الرجيب ، رئيس المجلس ، أن « اغلاق القواعد العسكرية هو مطلب الشعب » . وقال أن هذه الخطوة ضرورية لانقاذ البلاد من خطر تعرضها لهجوم بالأسلحة الحديثة . وكان على حكومة ليبيا أن تغير موقفها : فقد طلبت من لندن وواشنطن بدء المحادثات حول مستقبل القواعد واضطرت حكومتاهما الى الموافقة .

إن اغلاق القواعد العسكرية الإمبريالية فى الأراضى الأجنبية ضرورة لا مناص منها من ضرورات العصر . ليس من الأمور ذات الدلالة أنه على ضوء الأحداث فى بناما كتب سلازبرجر ، المعلق البارز للشئون الخارجية فى جريدة نيو يورك تيمز ، يستحث الحكومة الأمريكية ، كى يتجنب ما هو أسوأ ، على أن تفكر فى موقف واقعى ، لا فيما يتعلق « بالحقوق » الأمريكية فى بناما فقط ، وإنما أيضا فيما يتعلق بالمواقع الأمريكية فى جزيرة أو كيناوا ، « بل وربما ... قاعدة جوانتانامو فى كوبا » .

وتتوق الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى الى الاحتفاظ بنظام القواعد العسكرية فى البلاد الأجنبية ، وهكذا تبقى على استراتيجية القواعد المستندة الى هذا النظام والتي تعرض السام للخطر . بيد أن مواقفها تزداد تزعزعا .

مُروِّجوا العداء والكراهية بين الأمم

بقلم: ن. باجرافوف

تشكل العلاقات بين مختلف الشعوب والأمم ، بين مختلف الأجناس ، مجالا من مجالات العلاقات البشرية شوهته الرأسمالية بشكل خاص . فحتى الايديولوجيون البورجوازيون كان عليهم أن يسلموا بالمتناقضات الصارخة للنظام الرأسمالي . يقول العالم الأمريكى جوردون ألبرت ان الشعب المتحضر قد بلغ مهارة ملحوظة فى استخدام مختلف أنواع الطاقة وفى تسخير المادة الطبيعية بشكل عام ، كما يحقق قفزات هائلة فى فن القضاء على المعاناة الجسدية والموت قبل الأوان . ويضيف أنه فى عالم العلاقات البشرية يبدو أننا نعيش فى العصر الحجرى . فمكانة الرأسمالية تنهار بصورة مفاجئة ، وبخاصة فى تلك البلاد التى أوقعها سوء حظها فى قبضة القهر الاستعماري من جانب دول تزعم أنها تمثل « المدنية الغربية » . بيد أنه على الرغم مما تتعرض له الشيوعية من سباب ، فإن الشعوب التى تناضل من أجل الحرية والاستقلال تتطلع فى أمل الى عالم الاشتراكية ، حيث قضى على القهر الاجتماعى جنبا الى جنب مع القهر القومى وعدم المساواة .

وادراكا من البورجوازية الامبريالية لقوة جذب مثل الاشتراكية ، فانها تشدد هجومها الايديولوجى على الشعب العامل . ويحاول ايديولوجيوها اقناع الجماهير بأن العداء العنصرى والكراهية بين الشعوب أمور ملازمة للمجتمع البشرى . وتبذل جهود ملحة ودعوية لاختفاء الجذور الاجتماعية للقهر

القومى فى ظل الرأسمالية . ويلقى اللوم على دوافع مجهولة غير
رشيده للعقل البشرى يتعذر أو يكاد يكون من المستحيل
محاربتها .

وجنبا الى جنب مع احياء المفاهيم العتيقة المعادية للبشر
صراحة ، يقدم الايديولوجيون « حججا » تأملية جديدة .

فرق تسد : ايديولوجية وسياسة

يسفر احياء المذاهب الامبريالية الشديدة الرجعية عن
ظروف غير مواتية بوضوح للداعين اليها . فانهيار الايديولوجية
الفاشية الالمانية كان يعنى الهزيمة للسياسة العنصرية . وأدانت
الشعوب مذهب السيطرة على العالم بوساطة « عنصر مختار »
جنبا الى جنب مع بقية سمات الفاشية . كما أن الآفاق التى
لم يسبق لها مثيل لحركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا
وأمرىكا اللاتينية ، ومنجزات الشعوب المتحررة حديثا فى بناء
حياة جديدة ، تكشف بطريقة تزداد وضوحا الطبيعة الزائفة
لنظريات الشعوب « المتفوقة » والشعوب « المنحلة » .

وعلى الرغم من ذلك فإن العنصرية لم تتخل بعد عن مواقعها،
بل على العكس زاد المنافعون عنها نشاطهم مؤخرا فى محاولة
شاملة لاضرام النار من جديد فى المشاحنات والكراهية القومية
بين مختلف الأمم . فالصحفيون البورجوازيون عندما يعلقون
على أحداث الكونغو على سبيل المثال يطمسون حقيقة أن الشعوب
المحبة للحرية فى القارة الأفريقية كان لديها الجرأة لادانة التدخل
الامبريالى فى شئون الكونغو الداخلية. كما أن مجلة تايم الأمريكية
تصف الثوار وزعماءهم بأنهم « همج جهلة » عاجزون عن تقدير
الطابع الانسانى والمشيخى لرشالة الدول الغربية ، بل تمضى

المجلة الى نهاية الشسوط في تأكيدها السليط بأن « المدنية الافريقية » بكل ذخيرتها من روابط السيادة ، وبأن الحكومات وبعثات هيئة الأمم ، ليست سوى تزيين للواجهة ويتعذر أخذها على مجمل الجد ، حيث انه ليس واضحا على الاطلاق ما اذا كانت ستكتسب معقولة في المستقبل القريب .

وقد نشر ه . جاريت ، ن . ويل ، س . يوتمان ، وغيرهم من العلماء المزعومين ، أبحاثا مسهبة تهدف الى « اثبات » الانحطاط البيولوجي للزنج . صحيح أن كتاباتهم لا يمكنها أن تنكر الحقيقة القاطعة ، وهي أن القياسات المتعددة التي أجريت على جماجم العناصر المختلفة قد أوضحت بطريقة مقنعة البطلان الكامل للتلفيق العرقية في هذا المجال ، ومن ثم كانت محاولاتهم لاقرار معايير جديدة « للجدارة العنصرية » . وهكذا يتمسك توبمان بأن مقدرة الانسان على الاسهام في تقدم المدنية يمكن تحديدها باستخدام المؤشر السحري ، مؤشر « ذكاء النوع » .

وفيما يتعلق بالقدرات الادراكية فان لدى العنصريين اجابة جاهزة ، وهي أن الزنوج ينتمون الى « عنصر منحط » نتيجة لأنهم منحوا « جينات منحطة » يزعم أنها تميل الى « افساد المدنية البيضاء » . وهم يصلون الى نتيجة أن الزنوج ينبغي منعهم بأي ثمن من الحصول على حقوق متساوية مع الرجل الأبيض ، وذلك للحيولة دون « تآكل » الحضارة . ويعلن بوتمان بوقاحة في كتابه **العنصر والعقل** . نظرة رجل أمريكي (١) ، مايلي : « في الخمسمائة مليون سنة القادمة سأكون على استعداد للتسليم بإمكانية أن الزنجي من خلال عمليات التغير العادية والانتخاب الطبيعي داخل عنصره يمكن في النهاية أن يلحق بالعنصر الأبيض ،

بل وأن يتفوق عليه » . ويبدو أنه من خلال هذه الفترة المتناهية الطول ينبغي على البيض أن ينظروا الى التزوج كجنس منحط وأن يصونوا نقاءهم العنصري .

ويدرك بوتمان ادواكا جيدا بطبيعة الحال أن مزاعمه المتنافية للعقل تشكل تحديا للعلم ، وذلك لأن العلماء ذوى التفكير المتقدم قد رفضوا منذ وقت طويل كل المحاولات الرامية الى استخدام علم الوراثة لتدعيم النظرية العنصرية . ولقد ثبت بشكل قاطع أنه يوجد نوع واحد فقط من الانسان ، وأن مجال التماثل بين العناصر المختلفة أعظم دلالة بكثير من أوجه الخلاف بينها . وليس للتغيرات الأساسية في حياة الشعوب أية علاقة بالتركيب الجيني الذى لم يكد يتغير ، استنادا الى الفيلسوف الماركسي البريطاني ج . لويس ، عبر مائتى جيل من التاريخ المكتوب .

وقد أدى التزاوج الطويل بين شعوب مختلف القارات الى اختفاء العناصر النقية من وجه الأرض اختفاء تاما ، ولهذا السبب فإن الفروق العنصرية نفسها تتلاشى بالتدريج . ويتوقف تطور الانسان في المحل الاول على الظروف الاجتماعية .

واذ يدرك المدافعون عن الأنثروبولوجيا بوضوح أنها ملاذ تعس للعنصرية فقد أخذوا يفيضون في الحديث مؤخرا حول السمات الوظيفية للشعوب المختلفة محاولين الجمع بين العنصرية الحيوانية وآخر حجج علماء وظائف الأعضاء العنصريين . ويضارب هؤلاء العنصريون أساسا على « خواص » معينة لا يمكن تحديدها « للروح » يزعم أنها تحدد سلفا « مصر » الأمة بنفس الحتمية التى تحدد بها الخواص البيولوجية . ويحاول العلماء البورجوازيون الرجعيون عادة « اكتشاف » السمات « المنحطة » أو « المتفوقة » فى اطاراتها النفسية القومية المميزة . ومن ثم فلا عجب أن الشعوب الأفريقية الآسيوية التى

أصبحت هدفا لسياسة الامبرياليين الاستعمارية تنسب اليها كل النقائص الخلقية الممكنة .

والغرض الرئيسى لمثل هذه الأبحاث هو أن يعزى لهذا الشعب أو ذاك تلك السمات بالتحديد التى يهتم بها « العلماء » العنصريون . ويفسر ذلك أصل الفكرة القائلة بأن الزنوج قد واءموا أنفسهم على الشر والظلم الاجتماعيين ، « ولا يبدون أية رغبة » فى محاربتهم . ويوجه هذا الاتهام المنافى للعقل فى وقت يشن فيه الشعب الزنجى باصرار نضاله الصعب البطولى النبيل ضد قاهريه .

وتتكون ترسانة « العلماء » العنصريين كلیة من تلفيقات دحضت منذ وقت طويل ومن تشويهات شريرة للحقيقة . ويطالب الايديولوجيون والرجعيون ، رهبة من آفاق الانهيار الحتمى لنظام العبودية الاستعمارية بأسره ، بأن يثار الحكام البورجوازيون الغربيون للهزائم المنكرة التى تعرضوا لها على أيدي حركة التحرر الوطنى . ويعلن ت . ي . و . شومان ، عالم الاجتماع من جنوب افريقيا ، فى كتاب اعتزال الرجل الأبيض (*) ، أنه ما لم يقم الشعب الأبيض بتكوين جبهة متحدة ضد « الملونين » ، فستعرض المدنية الغربية لمصير الامبراطورية الرومانية .

كذلك يبحث العنصريون الأمريكيون على تشديد نشاطهم لأن التفرقة العنصرية مازالت تعمل كوسيلة مريحة لتحقيق الأرباح العالية للاحتكارات . وتشير مطبوعات الصحافة التقدمية الى أن متوسط الأجور فى الولايات الجنوبية يعادل حوالى ٦٦ ٪ من مستوى الأجور على النطاق القومى . ويحاول رجال الدعاية

الغريبيون ، عن طريق اللعب بمهارة بحقيقة أن قوة عمل الزوج أرخص بكثيرين من قوة عمل العمال البيض ، اقناع الآخرين بأن الزوج مسئولون عن كل ما يعانونه ، وبذلك هازلوا يعملون على زيادة حدة الكراهية العنصرية .

وقد استطاعت حركة الحقوق المدنية ، التي تتمتع بتأييد الأقسام التقدمية في المجتمع الأمريكى ، أن تحقق نجاحات هامة في السنوات الأخيرة بعد أن تغلبت على مصاعب هائلة . ومن بين المكاسب الأساسية اقرار وثيقة الحقوق المدنية التي تحد من ارهاب العنصريين من الناحية القانونية على الأقل . وجدير بالذكر أنه في أثناء النضال العنيد من أجل اقرار هذه الوثيقة ، في عشية الانتخابات ، أبدت كل قوى الرجعية الأمريكية - ابتداء من كلوكس كلان الى جمعية بيرش - مقاومة عنيفة . وقد قال بارى جولد ووتر ، المتحدث باسم هذه القوى ، للناخبين البيض بطريقة مضللة ان اقرار وثيقة الحقوق المدنية لابد أن يعنى منافسة زنجية أشد في بورصة العمل . وعلى الرغم من أن أغلبية لها وزنها من الناخبين قد صوتت ضد جولد ووتر ، إلا أن العنصريين ليست لديهم أية رغبة في القاء أسلحتهم ، فهم يتمتعون بتأييد الدوائر الأمريكية ذات النفوذ التي تدرك جيدا أن القضاء على الحواجز العنصرية سيؤدي بطريقة فعالة الى تنشيط الحركة الديمقراطية والعمالية في البلاد .

وحيث ان ٩٥ ٪ من السكان الزوج يتكونون من العمال ، فان كسبهم للحقوق المدنية والغاء التمييز العنصرى سيؤدي بهم الى الدخول في علاقات مباشرة ووثيقة مع اخوانهم البيض الذين من نفس طبقتهم . وسيكون لذلك قيمة لا تقدر في دفع الحركة المعادية للاحتكار الى الأمام وفي حصول الشعب الأمريكى على حقوق ديمقراطية . ولذلك فلن يكون تصميم الرجعيين على منع

الوحدة بين السكان البيض والسكان السود إلا أمرا طبيعيا .
فهم يبدلون كل ما في وسعهم لتعطيل التنفيذ العملى لقرار المحكمة
العليا بمنع التفرقة العنصرية فى المدارس الذى ينفذ بسرعة
بطيئة للغاية بحيث سيتطلب الأمر أكثر من قرن لتحقيق القضاء
على التفرقة العنصرية فى المدارس .

ويحاول العنصريون غرس الفكرة القائلة بأن البيض والسود
لن يكون باستطاعتهم أبدا العيش فى اخاء فى مجتمع أصيل متعدد
الأجناس ، لأنه يبدو أن « الكراهية العنصرية » المتبادلة (النقطة
المفعلية التى ينبغى التركيز عليها هنا هى التمييز العنصرى الذى
يمارسه الاستعماريون والمستغلون ضد الجماهير المقهورة للسكان
غير البيض ، والكراهية المشروعة من جانب هذه الجماهير
لقاھريها) تحول دون امكانية جعل « العلاقات العنصرية » فى
المستقبل علاقات طبيعية سوية . يقول الصحفى البريطانى
ورسثورنى فى مجلة يونيتد ستيتس نيوز آند وورلد ريبورت ،
« ان ما نحتاج اليه بصورة ماحة هو نوع ما من الذكاء والتصور
والطاقة والشفقة التى كان الناس ذوو النية الحسنة يبددونها
حتى الآن فى السعى الى اثبات كيف يمكن للعناصر المختلفة أن
تعيش معا ، وذلك بدلا من أن يعكفوا على دراسة كيف يمكن
مساهمتها على العيش منفردة » . وهو يدعو الى تكوين « أفكار
جديدة » (أى تشكيلة مصقولة من العنصرية) قادرة على أن
تحل محل « الأوهام المحزنة » .

ويفضل العنصريون الجدد كما رأينا ألا يتحدثوا عن مفهوم
« الانحطاط العنصرى الطبيعى » . فهم يرون أنه من الأوفق
بكثير أن يتمسكوا بالمفهوم الأكثر « ليبرالية » للانحطاط « المكتسب »
« والكراهية المتبادلة » ، مشيرين الى التأثير الضار للبيئة فى
الماضى . ففى عصر التغيرات الاجتماعية السريعة والتقدم التكنيكي

يبدو علم الاجتماع النفسى كأساس مفضل للمضاربة بدلا من علم الاستنسال والدارونية الاجتماعية بما فيها من ترتيب صارم ووراثية صماء . ويقول العنصريون « ذوو العقلية الليبرالية » حقا ان كل الأجناس متساوية من الناحية النظرية ، بيد أنه من الناحية العملية لا يوجد مكان للزواج - وسيلة كل « الشرور » الممكنة - في مجتمع متمدن ، ومن ثم ينبغي عزلهم من ذلك القسم من المجتمع « الذى أحسنت تنشئته » .

وقد دلت مثلو الأشكال القديمة للعنصرية على الحاجة الى التفرقة والتمييز العنصريين ، بالاشارة الى السمات البيولوجية للعناصر المختلفة . أما زملاؤهم المعاصرون فيحاولون تبرير نفس الخط العلى بمساعدة تحليلات « تستند بقوة » الى علم الاجتماع وعلم النفس . وما يعنيه ذلك فى الممارسة توضحه أحداث الاباما ، حيث قبض على آلاف الزوج وحيث اعتدت الشرطة على كثيرين غيرهم بالضرب بوحشية فائقة ، وذلك لمحاولتهم فرض حقوقهم المدنية الأولية .

وبينما يثرى عمالقة المال الأمريكيون من استغلال السكان الزوج فى بلادهم ، فانهم يدافعون بحماسة عن التفرقة العنصرية فى جمهورية جنوب أفريقيا التى يتعذر استمرار قيامها دون تأييد الامبرياليين فى الولايات المتحدة وبريطانيا وبون . واستنادا الى مجلة نيو أفريكا ، وصلت الاستثمارات الرأسمالية التى تملكها الولايات المتحدة فى جمهورية جنوب أفريقيا الى ٥٠٥ مليون دولار فى نهاية عام ١٩٦٢ ، بما فيها ٢٠٧ مليون دولار فى استثمارات مباشرة . وقد بلغ الدخل الذى حققته هذه الاستثمارات فى عام ١٩٦٢ مبلغ ٧٢ مليون دولار . وفى نفس السنة كان أجر عامل المناجم الزنجى الذى يعمل فى ظروف شاقة اقل من دولار واحد فى اليوم - اقل ست عشرة مرة من العامل الأبيض الذى يؤدى نفس العمل . وتبرز المجلة أن الأجور التى تدفع لعمال

المناجم الأفريقيين هي من الناحية العملية عند مستوى أجور القرن التاسع عشر ، طالما يعد الزنجى الذى يشترك فى اضراب مرتكبا لجريمة يمكن أن يشنق من أجلها . وهؤلاء الناس يعيشون فى مناطق مخصصة لهم محاطة بالأسلاك الشائكة وتحرسها الشرطة ، وهم يعيشون دون عائلاتهم ، وتقيّد حركتهم بنظام من جوازات المرور . وهذا النظام الوحشى للفرقة العنصرية ، الذى يمثل شكلا نوعيا من أشكال الاستعمار ، يصوره الأيديولوجيون الرجعيون على أنه اهتمام عطوف برفاهية كلا العنصرين .

ان البيض والملونين لن يكون باستطاعتهم أبدا العيش جنبا الى جنب فى سلام - هذا ما تؤكد الصحافة الأمريكية البورجوازية بتكرار متزايد .

هل العداء القومى امر حتمى ؟

يخشى السياسيون وعلماء الاجتماع البورجوازيون التفسير العلمى لقضايا القهر العنصرى والقومى أكثر مما يخشى الشيطان الماء المقدس . فهم يرفضون على الفور أية محاولة لفهم هذه المشكلة على أساس طبقى . وهكذا يتمسك ولتركولارتز ، صاحب عدة مؤلفات معادية للشيوعية ، بأن الشيوعية عاجزة عن الإحاطة بالمشكلة العنصرية والشعبوية بكل تعقيداتها ودهائها . يقول كولارتز فى كتابه الشيوعية والاستعمار (*) ، « ان الشيوعيين يبحثهم عن جذور النزاعات القومية فى البنيان الطبقي للمجتمع البشرى أساسا ، يغفلون أهمية العوامل الفسيولوجية والمعنوية البالغة الحسم فى خلق الحزازات القومية ، وبخاصة تلك المشاعر

غير الرشيدة للكراهية القومية والعنصرية التي هي جزء من الشر الكامن في الانسان . وقد وافق العالم النفساني البريطاني جون ريكمان ، في الندوة حول « التوترات التي تسبب الحروب » ، موافقة تامة على وجهة النظر القائلة بأن « هناك خواطر عدوانية من نوع خاص تعد جزءا من التركيب الفطري للانسان ، وهي لأنها كذلك لا يمكن القضاء عليها » . ان هذه الخواطر الخيالية هي التي يزعم أنها تظهر في الكراهية العنصرية والقومية .

وذلك مجرد تكرار للحجة البالية لعلماء الاجتماع البورجوازيين القائلة بأن جذر كل شر يكمن في اثم الانسان . ولا تفيد الحماسة التي يدافع بها أعداء الماركسية عن هذه الحجة سوى في فضحهم كأبطال مؤكدين للنظام القائم على عبودية الأجر . والحقيقة أنه ليس هناك ما هو أكثر يسرا وأمنا للطبقات الحاكمة في المجتمع الرأسمالي من القاء تبعة المجازر العنصرية والفظائع الاستعمارية على « الطبيعة الآثمة » لأناس تصدر أعمالهم عن خواطر داخلية لا يمكن ادراكها .

أما أن منهجية المنظرين البورجوازيين خاطئة خطأ عميقا لا أساس لها بالمرّة فيتضح من موقفهم من تعريف الأمة . فبدلا من السمة الاجتماعية التاريخية لهذه الجماعة الاجتماعية الثابتة من الناس يقدم الفلاسفة البورجوازيون مفهوما للأمة يغلب عليه الجانب السيكلوجي . واستنادا الى تعريف ف . نورثروب على سبيل المثال ، فإن الأمة هي أية جماعة من الناس تتميز « بمجموعة متماثلة من الانفعالات .. لاثارة أو تهدئة أجهزتهم العصبية ، وبذلك تسبب بصورة ميكانيكية استجابة ادراكية سلوكية متماثلة لأي مؤثر معين بها يشكل قانونا للحياة » .

وهذه النظرة تجعل من السهل تماما أن نعزو خواطر أو انفعالات سلبية محددة الى كل ممثلي هذه الأمة أو تلك ، وأن

نعتبر الصدمات والاضطرابات الاجتماعية نتيجة لردود الأفعال الداخلية الميكانيكية تماما . وذلك هو التفسير السيكلوجي البورجوازي لوجود الأحكام المسبقة العنصرية والقومية في المجتمع الرأسمالي . فهي تعزو الى الشعوب « اتجاهها عاما للمبالغة في الفروق بين أعضاء المجموعات الحضارية والشعبوية المختلفة » ، و « اعتبار السمات المميزة المزعومة لمجموعتها الخاصة سمات متفوقة على السمات المميزة المزعومة لأية مجموعة أخرى » ، وهو اتجاه يعلن عنه أيضا على أنه اتجاه عام للبشرية يعرف بالاستعلاء العنصري . وبطبيعة الحال يرى المنظرون البورجوازيون في الاستعلاء العنصري (مع العنصرية والقومية الخ كصور مختلفة له) ظاهرة سيكلوجية أساسا تضرب بجذورها في بنية الفرد وتتميز بشكل عام بطابعها غير الواعي .

وينظر علماء الاجتماع البورجوازيون الى وجود ما يسمى القوالب العنصرية المصبوبة ، أي الأفكار المسبقة عن التركيب الروحي لهذه الأمة أو تلك ، كتعبير عن الاستعلاء العنصري . وهم يقولون إن الشعب عندما يلتقي بممثل عنصر أو حضارة أخرى فإنه يحدد علاقته بهم لا على أساس دوافع رشيدة ، وإنما يتبعون في عمى خواطر انفعالية مصبوبة ؛ كما يعلنون أن هذه هي طبيعة العلاقات الاجتماعية ؛ وبخاصة القومية منها : فما إن يدخل الشعب مجاله فإنه لسبب لا يمكن تفسيره يفقد قدرته على التفكير بشكل معقول ويتخذ على الفور موقفا عدائيا .

إن ظروف الحياة في ظل الرأسمالية تولد بصورة حتمية السخط والاحتجاج بين الشعب العامل . وتحاول الطبقات الحاكمة توجيه هذه الكراهية ، التي كانت الجماهير المقهورة حتى هذه اللحظة غير واعية بها ، في مسار ملائم للمستغلين ، وبخاصة ضد الأقليات العنصرية والقومية . ومن نافلة القول أننا لا نقصد

بذلك نوعاً وهمياً من الكراهية « بشكل عام » ، وإنما تقصّد
المشاعر التي يولدها القهر الاجتماعي الذي لا بد أن يتخذ ان عاجلاً
أو آجلاً طابعاً طبقياً مميزاً . وتلك هي على وجه التحديد الحقيقة
التي يتعمد على الأيديولوجيين البورجوازيين اخفاءها . وهم
يحاولون بحديثهم عن « كبش الفداء » ، أي تلك المجموعة من
السكان التي تصبح هدفاً للكراهية ، أن يستخلصوا أن هذا
الاختيار يتم تلقائياً وعرضياً ، بحيث أن أي موضوع يمكن أن
يصبح هدفاً له . ويستفيد الاحتكاريون من جهازهم الدعائي
الضخم ، وينتهجون في حيوية ونشاط سياسة إثارة أقسام من
السكان ضد أقسام أخرى .

وإذا يعمد علماء الاجتماع البورجوازيون إلى عزل الناس عن
الظروف الملموسة المحيطة بهم وإغفال العلاقات الاجتماعية
الموضوعية التي تنشأ بينهم بما يتطابق والظروف المادية للإنتاج ،
فإنما يركزون أساساً على تحليل ديناميكية الانفعالات لدى فئة
خاصة من الناس ، وهي الانفعالات التي تظهر في كلماتهم وميولهم
الاستعلائية المتطرفة . وهؤلاء هم من يسمون « الشخصيات أصحاب
السلطة » الذين من قسماهم الذاتية على ما يزعم الميل المريض
إلى إصدار الأحكام المسبقة .

ويستخدم الأساس السيكولوجي المزروع لتفسير كل ردائل
وشرور المجتمع الرأسمالي . فبسبب قيام النظام النازي في ألمانيا
في الثلاثينيات لم يكن في رأيهم هو الاتجاهات الإمبريالية لرأس
المال الاحتكاري ، وإنما الكراهية العمياء لليهود التي كان هتلر
وزملاؤه يضمرونها منذ طفولتهم . وبالمثل ينظر إلى « المشكلة
العنصرية » في الولايات المتحدة بشكل عام على أنها نزوة مريضة
لدى أصحاب المزارع في الجنوب . صحيح أن كثيراً من علماء
الاجتماع النفسانيين قد أخذوا يتحدثون عن الحاجة إلى أن توضع

البيئة الاجتماعية ومستوى التطور التكنولوجي وغيرهما من العوامل موضع الاعتبار . بيد ان كل ذلك في رأيهم لا يعدو أنه يشكل الخلفية للمأساة السيكولوجية التي يظهر فيها « أفراد غير متزنين » معينين ، ويصبح الناس ضحايا تأثيرهم الانفعالي . كما يزعم أنه ينبغي البحث عن السبب الجذري للحروب وغيرها من الهزات الاجتماعية في هذا المجال الانفعالي .

ونفس المحاولة لاذابة مشكلات اجتماعية سياسية معقدة في تركيبات مرضية غير واعية لا يمكن أن يكون لها سوى مغزى موضوعي واحد هو اخفاء المصادر الحقيقية للجرائم الامبريالية . واستنادا الى علماء الاجتماع النفسانيين فان جوهر المسألة هو أن ما يولد التركيبات السيكولوجية والانفعالات والأحكام المسبقة الخ . ليس البيئة الاجتماعية ، وانما تولدها على العكس من ذلك سمات معينة في طبيعة الانسان السيكولوجية . وكتب أحد النقاد البورجوازيين للعنصرية يقول « أعتقد أن الحاجة التي تؤدي الى النزاعات العنصرية هي حقا حاجة عامة وستصبحنا في المستقبل القريب » .

وعلى نقيض تأكيدات الأيديولوجيين البورجوازيين ، فان العلم الاجتماعي المادي لا ينكر دور الانفعالات والمشاعر والخواطر ، بل وحتى السمات الشخصية للانسان في الحياة الاجتماعية . والسيكولوجية الاجتماعية ، كمجال من مجالات الوعي الاجتماعي ، ينبغي بطبيعة الحال أن تؤخذ في الاعتبار في أية أبحاث اجتماعية . فالماركسية تنطلق من مقدمة تقول ان آراء الناس ومشاعرهم وانفعالاتهم لا يمكن فصلها عن البيئة الاجتماعية التي تولدها . وهكذا فان الآراء والأحكام العنصرية والقومية تدين بنشأتها لا الى أسباب سيكولوجية وغير رشيدة مجهولة ، وانما الى نظام محدد للغاية للاستغلال ، الى مصالح ومرامي الأقسام الرجعية من المجتمع . وهنا يكمن « سر » النزاعات القومية . ومن الناحية

الأخرى فان اشتراك الجماهير الذى يتزايد باستمرار فى حركة التحرر الوطنى ، فى الصراع الطبقي ، يوضح الدور المتزايد الذى تلعبه فى عقول الشعب العامل الأفكار والأحاسيس الرشيدة ، التى تتغلب على الأحكام المسبقة المتنوعة وعلى سلبية وتأخر الجماهير .

وقد أكدت خبرة البناء الاشتراكى فى عدد من البلاد وخبرة حركة الطبقة العاملة الدولية بصورة قاطعة الراى الماركسى اللينينى القائل بأنه لا يوجد أساس للعداء المتبادل بين الشعب العامل . كما أن ايدىولوجية الصداقة والاخاء الدوليين التى انتصرت فى الاتحاد السوفيتى وغيره من البلاد الاشتراكية توجه ضربة قاصمة الى المواعظ البورجوازية الرجعية . وقد قال الصحفيان الكنديان دايسون وشارلوت كارتر ، اللذان قاما بجولة طويلة فى الاتحاد السوفيتى ، فى كتابهما مستقبل الحرية (*) ، تعليقا على الانطباعات التى يتركها أول بلد اشتراكى فى العالم فى نفوس الزوار القادمين من بلدان آسيا وأفريقيا ، أنهم يلتقون فى كل فروع الاقتصاد وفى مناصب متفاوتة للغاية بأناس من كل قومية يختلف لون بشرتهم ، وسرعان ما يدركون فى تأثر عميق أن نفس فكرة عدم المساواة العنصرية قد أصبحت بالنسبة للشعب السوفيتى فكرة منافية للعقل وتدعو للسخرية .

وفى ظل الاشتراكية وحدها ، حيث لا يوجد استغلال الانسان للانسان ، وحيث يعمل كل أعضاء المجتمع عن وعى لصالح بلادهم ، يمكن أن تنشأ وتتطور معايير خلقية ومعنوية جديدة فى العلاقات بين مختلف القوميات ، معايير مؤسسة على الصداقة والاخاء الحقيقيين بين كل الشعوب وتستبعد العداء القومى والعنصرى .

Future of Freedom (*)

الحرب النفسية - سلاح الاستعمار الجديد

بقلم : ف. أ. كوت

يلجأ المدافعون عن الاستعمار الجديد بصورة متزايدة ، في محاولة لكسب شعوب آسيا وأفريقيا ، الى شكل نوعي للنضال الايديولوجي يسمى « الحرب النفسية » .

تقول هيئة أركان الحرب الأمريكية المشتركة ان الحرب النفسية تعنى الاستخدام المخطط لوسائل الاعلام والدعاية لتشكيل الراى العام لدى الشعوب الأجنبية في البلاد المعادية وغيرها من البلاد ، وكذلك مشاعرها ومواقفها وسلوكها ، بحيث تزداد السياسة القومية تركيزا على الأهداف العسكرية . وقد هبر مستر رينسن ، رئيس اللجنة الاستشارية الأمريكية للاعلام ، عن هذه النقطة بطريقة أكثر صراحة . فالتنافس على كسب عقول الشعوب في رأيه لا يقل أهمية عن سباق التسلح . وهو يرى أن من الأمور الحتمية بالنسبة لدولة كبرى في القرن العشرين أن تمارس النشاط الدعائي والسيكولوجي والايديولوجي على نطاق واسع ، فذلك ضرورى لانجاز الأهداف السياسية الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة .

وهكذا نرى الداعين الى هذا السلاح الايديولوجي « الجديد » يهدفون الى شن حملة واسعة النطاق لاجراء عملية « غسل مخ » للشعوب وللسيطرة على افكارها وتصرفاتها . وهذا الهدف يتعين تحقيقه بدعاية هدامة ، أى « بالحرب النفسية » .

وتشكل بلدان آسيا وأفريقيا ، التى تقاتل من أجل حريتها ،
أو التى أطاحت مؤخرا بالنير الاستعماري ، إحدى الجبهات
الرئيسية « للحرب النفسية » ، ففيها تجرى هذه الحرب على
نطاق يتزايد باستمرار ، وفيها تكون الأهداف الرئيسية
للامبرياليين هى ادامة نفوذهم وتدعيمه ، وشل أو على الأقل
معادلة الأثر المتزايد للأفكار التقدمية على الشعوب الآسيوية
الأفريقية ، واغراؤها بالسير على الطريق الرأسمالي . وفى رأى
كثيرين من رجال الدعاية فى الغرب أن المنافسة بين ما يسمى
العالم الحر ، أى العالم الرأسمالي ، والجماعة الاشتراكية ،
ينبغي أن تجرى أساسا فى المناطق التى سارت مؤخرا على طريق
التطور السياسى المستقل .

ولا تدخر الدول الامبريالية الجهد أو الوسائل لشن
« الحرب النفسية » فى آسيا وأفريقيا . وإذا ارتقت هذه الحرب
الى مرتبة السياسة الرسمية فهى تستحوذ على اهتمام جانب
كبير من الهيئات الحكومية ، الى جانب الاذاعة والتليفزيون
والاحتكارات الصناعية والمالية ، ومختلف الجمعيات والتنظيمات
التي تمول وتوجه أنشطة مراكز الدعاية الهدامة . وفى الولايات
المتحدة تضطلع وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات
المركزية والپنتاجون وغيرها من المؤسسات الموجودة فى واشنطن
بالجهود الخاصة بتنظيم التخريب الايديولوجى وتنفيذه فى بلاد
آسيا وأفريقيا .

ولدى الولايات المتحدة شبكة واسعة من المراكز التى تقدم
تدريباً خاصاً لشن « الحرب النفسية » . كذلك تولى الدوائر
الحاكمة فى بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا قدراً كبيراً
من اهتمامها لهذا النوع من الحروب .

وتعد وكالة الأعلام الأمريكية ، ولها ٢٣٩ مكتبا في ١٠٥ بلاد ، قلب حملة « الحرب النفسية » .

وتعمل هذه الوكالة في اتصال وثيق مع وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية والبننتاجون . ويتلقى الرئيس الأمريكى نفسه بانتظام تقارير الوكالة ، في حين يقوم وزير الخارجية عادة بتزويد الوكالة بالمواد اللازمة للدعاية الخارجية .

وتقوم إذاعة « صوت أمريكا » بتوجيه برامجها الى سكان الدول الأفريقية الذين يتكلمون اللغتين العربية والسواحلية ، كما تديع من الناحية العملية بكل اللغات التى تتحدث بها الشعوب الآسيوية . وتكاد تكون جميع برامجها معادية للشيوعية في مضمونها ، وهى تحض على كراهية العالم الاشتراكى ، وتسعى الى اقناع الشعوب بأن حركة التحرر الوطنى إنما تقوم « بتحريض من الشيوعية » .

وينطبق نفس الشيء على الاذاعات الغربية الأخرى الموجهة الى بلاد آسيا وأفريقيا . ولنأخذ على سبيل المثال محطة دوتش وىلى فى ألمانيا الغربية التى تعمل جاهدة على أن تغطى اذاعاتها كل بلدان آسيا وأفريقيا . وتقام الآن فى رواندا محطة تقوية سترتب عليها زيادة وضوح اذاعات ألمانيا الغربية الموجهة الى الدول الأفريقية .

وفى الاذاعات التى توجهها محطة دوتش وىلى باللغات العربية والفارسية والسواحيلية ولغة الهوسا ، تدافع المحطة بصراحة عن الاستعمار وعن رسالته « التمدينية » السيئة السمعة . وتسعى هذه المحطة الى اقناع شعوب آسيا وأفريقيا بأنه لا حاجة بها الى القيام بأى نضال لتحرر الوطنى ، فليس هذا

النضال سوى « مرض من أمراض عصرنا ، ودافع الى الاستقلال قائم على اعتقاد خاطيء » .

ويعتمد المشرفون على « الحرب النفسية » اعتمادا شديدا على فرق السلام الأمريكية السيئة السمعة ، التي أنشئت منذ أكثر من ثلاث سنوات ، والتي يزيد عدد أعضائها الآن على أكثر من ١١٠٠٠ شخص ، وتعمل بنشاط في ٤٦ بلدا . وقد خصصت الحكومة الأمريكية التي لا تبخل بالمال اللازم للانفاق على هذه الفرق ذات التدريب الخاص ، ١١٥ مليون دولار لعام ١٩٦٤ وحده .

واستنادا الى ماتقوله الدعاية الأمريكية فان أعضاء فرق السلام عليهم أن يوسعوا نطاق مساعداتهم المنزهة عن الغرض الى بلاد آسيا وأفريقيا في مجالات التعليم والصحة العامة والتقدم الاقتصادي .

ومع ذلك فقد استطاع الرأي العام في كثير من دول آسيا وأفريقيا أن يدرك الأهداف الحقيقية لفرق السلام الأمريكية وأن يقومها تقويما صحيحا . قالت المجلة التونسية الأسبوعية ، « جين أفريك » ، « ان (متطوعي) فرق السلام وقد ولدوا في أمريكا الرأسمالية يعجزون عن خدمة قضية السلام » .

ويبدل تجار الحسب النفسية جهودا مركزة لتشويه الاشتراكية وانتزاع الثقة في النجاحات التي حققتها . وغرضهم من ذلك هو الحيلولة بين شعوب آسيا وأفريقيا وبين السير على طريق التطور الاشتراكي وبناء حياتها الجديدة بطريقة ناجحة .

واليكم مثلا . فالولايات المتحدة لديها هيئة تخطيط مركزية . وقد يبدو أن الغرض الرئيسي لهذه الهيئة هو معالجة المشكلات

الداخلية للولايات المتحدة ، بيد أن المسؤولين في الهيئة ، كما نرى من التقرير الذى نشرته فى مارس ١٩٦٤ ، يهتمون بأمور من نوع مختلف تماما . فالهيئة تعتدى على حق الشعوب المقدس فى أن تختار بصورة مستقلة الأسلوب الذى تتطور وفقا له . وعلاوة على ذلك فإنها توصى حكومات بلاد أفريقيا المدارية بطريقة تدعو الى السخرية بأن تنسى كل شئ عن الاشتراكية وبأن تشجع أسلوب المبادرة الفردية المتبع فى الغرب . ويستنكر واضعو التقرير لا مبالاة دول افريقية معينة بالمبادرة الرأسمالية ، وبحقيقة أن دولا منها ، مثل غانا ، تقف ضد هذه المبادرة .

ويهيل « أبطال الحرب النفسية » التراب على المساعدة المنزهة عن الفرض التى تقدمها الأمم الاشتراكية الى الدول المستقلة حديثا فى آسيا وأفريقيا . فالمجلة الأمريكية نيواوتلوك تزعم مثلا أن متاعب مصر الاقتصادية تنبع من الطابع الخاص لعلاقاتها مع المعسكر الشرقى . واستنادا الى هذه المجلة فإن الاتفاقيات الموقعة بين مصر والجماعات الاشتراكية ، بهدف تأمين الاستقلال السياسى للبلاد ، يمكن أن تحرمها من الاستقلال الاقتصادى .

وقد قرر الرئيس جمال عبد الناصر فى أحد الاجتماعات بأسوان ، وهو يفضح الأكذوبة الاستفزازية : « النهارده لما تخلصت عنا جميع الدول المتحضرة ، والدول اللى وجدت الفرصة تطور نفسها فى العلم ، تخلصت عنا أمريكا ، تخلصت عنا انجلترا ، النهارده واحنا بنقفل مجرى النيل القديم بنقول لنيكىتا سرجييفتش خروشوف إن احنا الشعب المصرى ، احنا الشعب العربى ، لن ننسى أبدا المعونة اللى قدمتها شعوب الاتحاد السوفييتى لينا لما كنا فى وقت الضيق وفى وقت الشدة ، لما تخلصت عنا جميع الدول اللى كانت تقدر تساعدنا ، وطلبنا من الاتحاد

السوفييتي أنه يساعدنا ، اذانا قرض .. عمل معانا اتفاقيتين
ب . ١٠ مليون جنيهه ، ونفذ العمل بشرف وأمانة ، يحق لنيكيتا
خروشوف أن يفخر بالمهندسين والفنيين العمال السوفييت اللى
جم يشتغلوا معانا » (*)

ومن الحيل المفضلة « للحرب النفسية » تزييف الحقائق .
وهكذا زعمت جريدة نيويورك تيمس أن نجاح عمليات البناء في
السد العالى لم يصبح ممكنا الا بعد أن وصلت الآلات الغربية الى
موقع البناء . وقد استشر الراى العام العربى كثيرا بهذا التزييف .
وقد تأكد أن هذا التقرير لم يكن مصدره مراسل الجريدة في
القاهرة لأنه كان خارج البلاد في ذلك الوقت . وتأكد كذلك أن
الآلات المستخدمة في أسوان لم تكن تتضمن سوى ٣٧ عربة
قلابة بريطانية ، وخمسة مثاقيب سويدية ، وحفارين بريطانيين .
ولم تصل الى موقع العمل بالسد العالى أية معدات من الولايات
المتحدة على الاطلاق . أما الجزء الأكبر من العمل فقد تم كلية
بالآلات السوفييتية المتوافرة .

ويركز المحرضون على « الحرب النفسية » هجمات دعوية
على الموقف الحيادى الذى تتخذه دول آسيا وأفريقيا . كتبت
الجريدة الصومالية يونيونى في هذا الصدد تقول ان « حكومات
بلادنا قد أعلنت بالفعل منسل البداية تصميمها على التمسك
بسياسة عدم الانحياز والصداقة مع جميع الشعوب ، وعلى
محااربة كل أشكال الامبريالية والاستعمار ... بيد أن الولايات
المتحدة عجزت عن ابداء أدنى قدر من الفهم لأهداف سياستنا
الخارجية . وعلى العكس تماما ، فقد بذلت جهدا كبيرا لجر

(*) من خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في حفل توزيع الأوسمة والنياشين
بمناسبة تحويل مجرى نهر النيل ، بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٤ - المترجم .

البلاد الى دائرة النفوذ الغربى ، الأمر الذى يجعل منها ملحقا
لكتلة حلف الأطلسى العسكرية .

وتعد اثاره النزاعات والخلافات والاضطرابات بين بلاد
آسيا وافريقيا مظهرا آخر من مظاهر « الحرب النفسية » التى
يشنها الغرب . فالدول الامبريالية تستخدمها فى محاولة لتمزيق
وحدة وتضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية وإدامة الاستعمار
الجديد فى هذه القارات . وقد نشرت جريدة ناشوناليست ،
التى تصدر فى تنجانيقا ، سلسلة من المقالات تفضح المحاولات
العنيدة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا لتخريب الوحدة
بين تنجانيقا وزنبار ، وكذلك الخطط التى تستهدف إقامة
اتحاد من دول شرقى افريقيا . وتؤكد الجريدة أن عملاء بريطانيا
قد حاولوا نشر السخط فى صفوف ضباط الجيش فى تنجانيقا ،
كما حاولوا عن طريق تنظيم انتفاضة عسكرية فرض نظام
سياسى على تنجانيقا يلائم بريطانيا .

ويبدى رجال الدعاية الغربيون اهتماما كبيرا باستغلال
التحيزات المسبقة القومية والعنصرية والدينية . وقد وجهت
المجلة الأمريكية ، أرمى انفورميشن دايجست ، النصائح التالية
الى جمع خاص من خبراء الحرب النفسية : اذا وجدت
مجموعات عنصرية أو دينية أو إقليمية تتعارض فيما بينها فى بلد ما ،
فان الدعاية تستطيع زيادة حدة هذه العداءات ومحاولة توجيهها
فى الاتجاه المناسب .

ويستخدم « أبطال الحرب النفسية » هذه السياسة المجردة
من أى مبدأ لاثارة الخلافات العنصرية والدينية فى السودان .
فاستنادا الى الصحافة السودانية يقوم رجال الدين الكاثوليك
والبروتستانت بتهييج المشاعر الانفصالية فى الجنوب ، كما

يعدون مسئولين عن الغارة التي قام بها الثوار على مدينة واو ،
عاصمة مقاطعة بحر الغزال . ولم يقتصر دور أعضاء الإرساليات
الدينية على تقديم الأموال والعربات والمعلومات ، بل لعبوا هم
أنفسهم دورا نشطا في هذه الانتفاضة .

وعندما قررت حكومة السودان طرد ثلاثمائة من أعضاء
الإرساليات الدينية من البلاد ، هلقت جريدة **سودان ديلي** تعليقا
صائبا على ذلك قائلة : ان رجال الكنائس وأعضاء الإرساليات
هؤلاء لم يجيئوا الى هنا للتبشير بالمسيحية . لقد كانوا عملاء
للامبريالية ، وساعدوا على اضرار النار في الخلافات بين مواطني
بلادنا .

وكما رأينا من قبل فان التخريب الايديولوجي والسياسي
الذي يضطلع به « أبطال الحرب النفسية » يسبب أضرارا هائلة
للدول الآسيوية الأفريقية ولعلاقاتها بالدول الصديقة . وهذا
هو السبب في أن الدعاية الغربية تصاب بخيبة أمل شديدة في
بلد بعد الآخر في آسيا وأفريقيا . وقد تعرضت المجتسمان
الأمريكيان تايم و نيوزويك للنقد الشديد حتى في بلد كندا
عضو في حلف جنوب شرقى آسيا الذى تسيطر عليه الولايات
المتحدة . وفي هذا الصدد كتبت جريدة **سيامرات** ، التي تصدر
في تايلاند ، تقول : « ان أساليبهما في تغطية الأحداث وتعليقاتهما
على البلاد الأخرى وعلى ما بها من مؤسسات وعلى كبار المسئولين
فيها ، تميل الى مناقضة الحقائق ، في حين أن اللغة التي تكتب
بها مقالاتهما تفوح استعلاء وترفعا » . وبعد ذلك بقليل منع
وزير الاعلام الأثيوبي توزيع مجلة **تايم** في البلاد ، في حين أن مجلة
فري وورلد التي تصدرها وكالة الاعلام الأمريكية منع دخولها الى
بورما .

وقد تعرضت محاولات واشنطن لأن تفرض على الهند اتفاقية خاصة بإذاعة « صوت أمريكا » للفشل في صيف عام ١٩٦٣ . وأشارت مجلة هندی تيمس الهندية الى أن « صوت أمريكا » إنما هو صوت تجار الحروب القابعين في الپنتاجون والذين تعد الحرب الباردة جزءا لا يتجزأ من حياتهم ، صوت ممثلى وكالة المخابرات المركزية الذين يسعون الى تخريب سيادة الدول المستقلة حديثا في آسيا وأفريقيا .

كذلك أغلقت مكاتب وكالة الأعلام الأمريكية في جمهورية اندونيسيا في نهاية فبراير ١٩٦٥ . وكثيرا ما قام الشبان الاندونسيون بأشغال الحرائق في المطبوعات الدعائية التى تصدرها هذه الوكالة . وقد أعلنت نقابات عمال البريد والنسك الحديدية في اندونيسيا مقاطعتها « للخدمات » التى تقدمها مراكز الأعلام الأمريكية ، ورفضت رفضا قاطعا تسليم مطبوعاتها الى أصحاب العناوين المرسلة اليها . وقد اتخذ القرار الخاص بوقف نشاط وكالة الأعلام الأمريكية في كل أنحاء اندونيسيا بعد اغلاق المراكز الثقافية والمكاتب الأمريكية في جاكرتا ، العاصمة، وكذلك في المدن الهامة مثل سورابايا وميدان وجوكجاكرتا . قال سوباندريو ، رئيس وزراء اندونيسيا ووزير خارجيتها ، فى خطاب القاه فى اجتماع حاشد بمدينة ميدان ، عاصمة سومطرة الشمالية ، « ان مطبوعات وكالة الأعلام الأمريكية لن تعود تسم عقول الاندونسيين بدعايتها التى تطفح حقدا وضغينة » .



ظل المتطرفون الثوريون سنوات طويلة يشنون الحرب على الاشتراكية وعلى حركة التحرر الوطنى . واستهلكت أكداش من الورق وقيلت ملايين الكلمات للتدليل على أن الاشتراكية العلمية « أمر لا تقبله » شعوب آسيا وأفريقيا .

بيد ان الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى تحرزان على الرغم من ذلك انتصارات جديدة ، فى حين تميد الأرض باستمرار تحت أقدام الامبريالية والاستعمار . ويقصر بذلك رجال الدعاية البورجوازيون أنفسهم . ويشير الكاتب الأمريكى فيكتور بيرلو بمرارة الى أن الولايات المتحدة تعقد الأحلاف مع الدكتاتوريين ومع الأنظمة الاستبدادية ، فى حين ان الاتحاد السوفيتى حليف لكل الجماهير المقاتلة . ويقول : « نحن لا نساعد الشعوب المقهورة على أن تحارب من أجل حريتها ، وانما نستحثها على ألا تثق بالروس حتى لو كانوا يقدمون لها التأييد . وبعد ذلك تأخذنا الدهشة لأننا نخسر معارك الحرب الباردة » .

وتتزايد المصاعب أمام رجال الدعاية الامبريالية وهم يحاولون المحاولة دون اتجاه الشعوب الآسيوية الأفريقية نحو الاشتراكية ، وذلك فى الوقت الذى يقدم فيه النظام الاشتراكى مساعدات متزايدة للبلاد النامية ، والذى يثبت فيه مثل الاشتراكية بكل وضوح مزاياه التى لا تنكر على الرأسمالية . وقد بدأ يدرك ذلك الزعماء السياسيون ورجال الدعاية الغربيون الأبعد نظرا ، ومن بينهم بعض الأمريكيين . جاء فى تقرير اللجنة الخاصة بالكونجرس الأمريكى ان الاتجاه العام فى الدول الجديدة ذات الاقتصاديات النامية إنما هو نحو الاشتراكية فى هذا الشكل أو ذاك كأسلوب لتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى على أساس التقدم السريع والمخطط .

ان الغرب الامبريالى لا يستطيع أن يكسب عقول وقلوب الشعوب الآسيوية والأفريقية . فلا الحرب ولا قنابل النابالم ولا أحدث وسائل « الحرب النفسية » تستطيع تحقيق ذلك .

شعارات سرقة حول اتجاه أيدولوجى معين للإمبريالية الحديثة

بقلم: د. أربانوفسكى

لم يعد السياسيون البورجوازيون ينظرون الى الايدولوجية كأمـر غير جدير بالاعتبار ، بل يعتبرونها احدى الأدوات الأكثر أهمية للسياسة الداخلية والخارجية . وفى الصراع الذى يدور على نطاق العالم من أجل كسب عقول الشعوب ، تلجأ الامبريالية الى عدد كبير من الأساليب ، منها اخفاء أهدافها الحقيقية وطبيعة نظامها الاجتماعى عن طريق رفع شعارات غريبة عنها . وقد أصبح هذا الأسلوب فى الحقيقة احدى الدعائم التى تقوم عليها دعايتها .

١ - الامبريالية والشعب

من الأمور البالغة الأهمية فى علم السياسة هو أن تستطيع اختيار المواقع التى تكون ملائمة لك وضارة بخصمك . ويتوقف هذا الاختيار عادة على مزايا أو مساوئ الزعيم السياسى بقدر توقفه على الظروف الموضوعية . ولا تختار البورجوازية الامبريالية الصراع الايدولوجى باعتباره ميداناً من ميادين الحرب ، بل لقد فرض عليها هذا الصراع بوساطة عمليات موضوعية حركت أقساماً واسعة من الشعب الى النشاط الاجتماعى والسياسى المستقل .

وحيث ان فصائل الشعب العامل حلفاء طبيعيون ، وفي الوقت نفسه خصوم طبيعيون للبورجوازية الامبريالية ، فان توازن القوى يميل بصورة جذرية لصالح الطبقة العاملة والاشتراكية العالمية . كما ان التمايز الرئيسي في الموقف من افراد الطبقتين والنظاميين الاجتماعيين الاساسيين ، اللذين يصطدمان الآن في الحلبة الدولية، يجد امتداده في الصراع الايديولوجي .

وتتعمق أزمة الايديولوجية باستمرار بسبب التأثير المتزايد لأفكار الاشتراكية . وعند الحديث عن هذه الأزمة يشير الناس عادة الى تدهور فلسفة البورجوازية وفكرها الاجتماعي وثقافتها . وذلك دليل لاشك فيه على ماتمانيه من جذب ايديولوجي . يبد أن الأزمة في المجال السياسي يمكن رؤيتها أساسا في فقدان المتزايد للثقة في الرأسمالية ، وفي مؤسساتها ومثلها الاقتصادية والاجتماعية السياسية . ومن الواضح الى حد كبير أن ذلك قد استقر في الأذهان نتيجة لأن ثلث البشرية قد انفصل نهائيا عن الرأسمالية وربط مصيره بالنظام الاشتراكي . وحيث ان الاشتراكية تؤكد تفوقها التاريخي في المنافسة العظيمة بين النظامين ، فان الرأسمالية تفقد اعتبارها باستمرار ، اذا لم تعد لها جاذبية بالنسبة للشعوب التي نفست عنها قيود الاستعمار ، أو التي ما زالت تقاتل من أجل تحريرها . وعندما تختار هذه الشعوب الطريق الذي تتطور وفقا له ، فانها ترفض أن تعتبر الرأسمالية كنموذج اجتماعي ملائم لها . وفوق ذلك كله فانه كلما مضى الوقت تعين على الرأسمالية أن تواجه متاهب تتزايد باستمرار في قلعتها الخاصة بالدول الامبريالية . فحتى هناك ترغم الرأسمالية على اخفاء وجهها الحقيقي ، وأن تتخذ لها مظهرا لم يكن لها من قبل في الواقع على الإطلاق . ونحن لا نتحدث عن الفرد ، أو عن القسمات الكريهة بشكل خاص لهذا النظام (والتي تبدل البورجوازية جهدا كبيرا لاختفائها) ، وانما نتحدث عن النظام الاجتماعي للرأسمالية نفسها .

وتلك هى ذروة الجدل الدائر الآن حول ما يسمى « طبيعة » النظام الرأسمالى . وقد وصف مضمون هذه المشكلة وصفا صادقا الى حد كبير المبشر الأمريكى فى بيرو ، دان ماكيللان ، فى حديثه المثير فى التلفزيون الأمريكى فى خريف عام ١٩٦٢ . فقد أعلن هذا الراعى أن على أذكىاء شارع ماديسون (حيث يقع مقر قيادة عمليات الدعاية السياسية الأمريكية فى الخارج - ي.ا.) ، أن يفكروا فى تعبير آخر تسمى به الرأسمالية ، لأن تعبير الرأسمالية قد أصبح كلمة قدرة على نطاق العالم كله . كذلك تحدث آخرون فى نفس الاتجاه . فروبرت كيندى الذى كان يشغل منصب المدعى العام وعضو مجلس الشيوخ الآن يؤكد بدوره ، وهو يوجز انطباعاته عن جولته فى آسيا وأوربا فى كتابه **أصدقاء حقيقيون وأعداء شجعان** ، (*) أن الرأسمالية قد أصبحت « كلمة قدرة » على الرغم من كل الدعاية الأمريكية والمعونة الاقتصادية الأمريكية .

وما يشير فزع الزعماء البورچوازيين على نحو خاص هو أن تدهور الثقة فى الرأسمالية يسير جنبا الى جنب مع المكانة التى تنمو باطراد للاشتراكية والشيوعية ، اللتين لم يعد بالامكان استخدامها « كبيع » لتخويف الشعوب . ويتفق ايدىولوجيو البورچوازية الأمريكية ، من أمثال ستراوش هوبى وكنتز وبوسونى ، على أنه : اذا نجح السوفييت فى اقناع أغلبية سكان العالم بأن المنافسة السوفيتية الأمريكية تشكل فى المحل الأول نضالا بين نظامين اقتصاديين ، بين التعاون الاشتراكى والاستغلال الرأسمالى ، فإن مهمتنا فى الحرب الايدىولوجية ستصبح حتى أكثر صعوبة . . . وعلى العموم فإن المفهوم الواسع الانتشار عن مجتمع يقوم على المشروع الحر ، وهو المجتمع الذى يتطابق على نطاق واسع مع

Just Friends and Brave Enemies (*)

النظام القائم في الولايات المتحدة ، لا يجد الكثير من الموالين في آسيا وأفريقيا ومعظم أمريكا اللاتينية .

وليس سرا أن كثيرا من الزعماء البورجوازيين يبحثون عن مخرج من هذا المأزق « باختراع » اسم جديد للرأسمالية . بيد أن هذه الممارسات في مجال دلالة الألفاظ على المعاني لا تحمل ثمة أملا في النصر في المعارك الأيديولوجية . فليست كلمة « الرأسمالية » هي التي فقد الناس الثقة بها وحدها ، بل لقد فقدوا الثقة أيضا بمؤسساتها الاجتماعية السياسية الأساسية . وحيث أنه يصبح من العسير بصورة متزايدة الدفاع عن هذه المؤسسات ، فلم يعد باقيا سوى انكار وجودها .

وقد مضى زمن طويل عندما كان بإمكان الرأسمالية أن تتوقع نجاحا سهلا عن طريق تمجيد الملكية الخاصة ، محور النظام البورجوازي . أما اليوم فهي لا تجد فقط صعوبة في الدفاع عن مبدأ الملكية الخاصة ، وإنما غالبا ما ترغم على إخفائه . وفي البلاد المتقدمة كان على الرأسمالية أن تعترف بدرجة معينة من التشريك في شكل التأمين ، وأن توافق ولو بمجرد الكلام على أن تركز الملكية في أيدي حفنة من الأفراد إنما يهدد مصالح المجتمع ، وأن تؤكد هذه الموافقة في بعض الأماكن عن طريق إصدار قوانين موجهة ضد الممارسات الاحتكارية . أما أن ذلك لا يغير من مضمون النظام الاقتصادي للرأسمالية ، ولا يؤثر بصفة عامة سوى في شكل الملكية الرأسمالية وليس في مضمونها ، فهو أمر مختلف تماما لا يدحض الحقيقة الرئيسية . وهي أن الرأسمالية تجد من الصعب عليها بصورة متزايدة الدفاع عن مواقعها صراحة . وليس ذلك لمجرد أن الشكل الرأسمالي للملكية والتملك ، أي علاقاته الانتاجية ، يتناقض الآن تناقضا صارخا مع متطلبات تطور القوى المنتجة ،

يل أيضا لأن هذه التناقضات تفهم بوضوح متزايد من جانب الشعب العامل .

ولحق المصير نفسه بمؤسسة « مقدسة » أخرى للرأسمالية - مبدأ المشروع الفردي « الحر » . فما زال يقال الكثير عنه ، بيد أنه في الممارسة يتعرض للكثير من التقييد لا بوساطة الممارسات الاحتكارية فقط ، وإنما أيضا من خلال تدخل الدولة الأكثر نشاطا في الاقتصاد القومي ومن خلال المحاولات لادخال قدر ما من عناصر التخطيط . فالاقتصاد الحديث يتطلب ذلك ، وبخاصة على ضوء مثل الاشتراكية . وهذا يعنى مرة أخرى انهيار المبادئ الأولية للرأسمالية . ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الضوء الاجتماعى الأخلاقى للمشروع الحر - الفردية . واليوم تقل كثيرا الادعاءات بالانتخاب الطبيعى « السليم » ، ويتفوق النظام الرأسمالى الذى يهتم كل شخص فيه بنفسه « ويدع الشيطان يمسك بتلابيب الأخير » ، والذى ينتج أكبر قدر من التناسق الاجتماعى وينمى أكثر البشر كمالات . وبدلا من ذلك يزداد تداول النظريات عن « مجتمع الرفاهية العامة » الذى يزعم أنه سيرعى كل شيء وكل شخص ، « وتشريك » مجالات من الحياة جديدة أبدا ، الخ .

ان التحديد الصريح للاستعمار يصبح تدريجيا أثرا من آثار الماضى ، وليس ذلك فقط لأنه يضعف من هيبة الدول الامبريالية فى المجال الدولى . فالحديث عن « عبء الرجل الأبيض » والرسالة الإسلامية للقهر الاستعماري لا يجد اليوم كثير ممن يصفون إليه . كما أن خبرة الجزائر وفيتنام والملايو والسويس قد أوضحت لكل شخص أن هذه العبارات الخداعة ليست سوى ستار للحروب الاستعمارية التى تحقق المزايا للرأسماليين ، ولكنها تجلب للشعب اوراقا البلاء والبؤس والضرائب المتزايدة .

وفي عصرنا يتأكد أنه من المستحيل الدفاع عن الحرب . ومن نافلة القول أنه في الماضي كانت البورجوازية حريصة على ألا تطلع الشعب على الحقيقة عن الحرب ، وإنما كانت تفسرها بالحاجة الى الدفاع عن « مصالح الأمة » و « الحرية » ، الخ . وعن طريق استخدام هذه الشعارات كان يسهل تماما في الماضي جر الشعب الى الحرب واثارة الشوفينية بين صفوفه ، وجعله على استعداد للتضحية . أما اليوم وكما أكد ذلك چون فوستر دلاس قبيل وفاته ، فإن الادانة الأخلاقية للحرب قد أصبحت من الناحية العملية شاملة وهائلة بحيث غدت قوة ينبغي أن يحسب حسابها . وبالطبع ما زال ممكنا أن نلتقى بعسكريين مهووسين بمجدون الحرب . بيد أنه من الأمور ذات الدلالة أن هذا « الأساس » الايديولوجي لم يعد رسميا ومسلما به صراحة ودون موارد من جانب أية دولة امبريالية . فحتى أكثر العناصر الحاكمة عدوانية في كل البلاد ترغب على التعهد بتأييد السلام .

ويعني ذلك الضعف الأساسي للمواقع الايديولوجية للبورجوازية الحديثة . فالايديولوجيون البورجوازيون يواجهون في الواقع المهمة التي لا حل لها ، مهمة الدفاع عن الرأسمالية وعن مثلها ومؤسساتها وادانتها في وقت واحد ، وهي مهمة تنتهي بأولئك الذين يضطلعون بها الى صدام حقيقى مع الحقائق ، مع الحياة الفعلية . بيد أنه في الحساب الأخير تخرج الحقيقة منتصرة ، في حين تفقد الايديولوجية صلاتها الأخيرة بالحقيقة وتعجز عن ممارسة أى نفوذ فعال على الشعب .

وقد ثبت أن المهام الايديولوجية التي تواجهها الامبريالية على درجة من الصعوبة جعلت الكثيرين من القادة البورجوازيين يفضلون افراغ الحياة الاجتماعية بأسرها من أية ايديولوجية . ومن الواضح أنهم يدركون تماما استحالة أن يخلقوا صناعا ايديولوجية

متكاملة وشاملة قادرة على مواجهة افكار الشيوعية . ومن هنا كان الحديث عن الطابع « الخاص » للايديولوجية الغربية الحديثة . وحيث انه يزعم انها ايديولوجية « ديمقراطية » تتمثل مدى واسعا من الآراء والمصالح ، فليس الغرض منها أن تقدم اجابة واحدة على الأسئلة التي يطرحها التاريخ ، أو أن تنتج تفسيراً متكاملًا للعالم يمكن أن يكون معارضا للشيوعية . ومثل هذه الآراء يدعو لها المؤرخ الأمريكي المعروف آرثر شلزنجر ، فهو يصر على أن أية ايديولوجية متكاملة لا تكون انعكاسا للواقع ، وانما مجرد « تجريد » ، مجرد بديل للواقع .

وتجد حقيقة أن وجهة النظر هذه وثيقة الصلة بالموقف الرسمي للدوائر الحاكمة سندا لها في التفسير التالي الذي قدمه لاحدى رسائل الرئيس كيندى ادوار مارو ، المدير السابق لوكالة الاعلام الأمريكية ، الوكالة الأساسية للدعاية بالولايات المتحدة . فهو يقول ان بلادنا لديها ايديولوجية متنوعة ، وان الديمقراطية ليست عملا سهلا ، وانما عملا شاقا للغاية ، واننا نسمح بوجود خلافات في الرأي ، بل ونشجع وجودها ، وقسمتنا الميزة هي التفرير . ودستورنا هو الا يكون لدينا اقتناع واحد أو تفسير واحد أو قيادة واحدة .

بيد أن هذه الحجج لا تعدو أن تكون محاولة لتغطية الاشياء بواجهات طيبة . فحتى الايويولوجيون البورجوازيون غالباً ما يرغبون على البحث من أسباب الضعف الايديولوجي للغرب ، وعن أسباب عدم وجود ايديولوجية متكاملة خاصة به ، في أشياء شديدة البعد عن « الديمقراطية » و « الحرية الروحية » . كما كتب چون فوستر دلاس ذات مرة يقول ، « يقال انه ليست لدينا ايديولوجية أمريكية خاصة بنا ، وهذه التهمة صحيحة . فنحن ليست لدينا ايديولوجية ، والسبب أننا قد فقدنا الى حد كبير

الايمان بالمبادئ التى جعلت منا أمة عظيمة . ونحن كأمة غرسنا الفردية داخل نفوسنا ، كما أننا لدينا مركب تقص جماعى . نحن خجولون من أنفسنا » . ويمكن بالطبع أن يضاف الكثير الى هذا الاعلان ، ولكن الشيء الرئيسى فيه هو أنه ينقض تماما حجج مارو وشلزنجر ومن اليهما .

والرأسمالية الحديثة لديها بغير شك نظام مفرد للأفكار ، حتى وإن لم يكن شكلا منسقا تماما ، التى تعكس فهمها للعالم وأهداف نضالها ومهامه . بيد أن ايدىولوجيتها يدركون جيدا أنهم لا يستطيعون مواجهة الناس صراحة بأساسهم الفكرى الحقيقى ، فذلك يعنى انتحارا سياسيا .

٢ - ايدىولوجية « للداخل » وأخرى « للتصدير »

أصاب الأستاذ الأمريكى مونسين كبدا الحقيقة فى كتابه **الرأسمالية الأمريكية الحديثة (*)** ، عندما أطلق على الأفكار والنظريات التى اخترعت خصيصا للدعاية الخارجية الأمريكية « ايدىولوجية التصدير » ، وهى تشكل بأوسع معانيها الواجهة الايدىولوجية للامبريالية الحديثة التى توجهها نحو الجماهير العريضة ، نحو الشعب . ولقد كانت الحياة الثقافية فى المجتمع البورجوازى تعرف دائما على أنها العلامة المميزة للنفاق . بيد أنه لم يحدث من قبل على الإطلاق أن وجدت مثل هذه الفجوة بين الايدىولوجية الفعلية للطبقة الحاكمة ، رمز ايمانها الحقيقى ، وبين الايدىولوجية الزائفة التى تقدم « لرجل الشارع » على أنها المذهب الرسمى للدولة .

Modern American Capitalism (*)

ان فكرة لينين القائلة بـ «الامبريالية تعنى اندفاعا نحو الرجعية على طول الخط» ، تزداد اقترابا من الواقع أكثر من أى وقت مضى . ويجد هذا الاتجاه التعبير عنه فى الايديولوجية أيضا . وعلى الرغم من ذلك ، فإنه فى مجال الدعاية لم يكن لدى الامبريالية قط من قبل مثل هذا القدر من الاهتمام بالحرية والديمقراطية والقيم الانسانية وحقوق الفرد وكرامته ، وغيرها من المبادئ السامية . وهذا هو على وجه التحديد «التناقض» الذى يميز الايديولوجية البورجوازية الحديثة . فمن صالح الاحتكارات زيادة كثافة استغلال الشعب العامل وزيادة القهر السياسى وتقييد الديمقراطية والقضاء على كل معارضة لخططها الرجعية والعدوانية .

بيد ان هذه الاتجاهات ، التى تبدو فيها البورجوازية الاحتكارية بدرجة ما كطبقة «لذاتها» ، يثبت عدم ملاءمتها عندما تخاطب المجتمع كله ، عندما تحاول أن تبرهن على حقها فى القيادة . وقد حدثت تغييرات هامة فى هذا المجال فى الوقت الراهن ، وذلك جزئيا بسبب حقيقة أن مصالح البورجوازية قد ابتعدت كثيرا عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى فى المجتمع ، وأيضا بسبب حقيقة أن المواقع الايديولوجية لخصمها الطبقة الرئيسى — الطبقة العاملة — قد تدعمت وأن نفوذها على كل الشعب العامل قد ازداد ، وأن كان ذلك قد تم بطريقة غير مباشرة فى بعض الأحيان . ولا يعنى ذلك بالضرورة الكسب الكامل لأغلبية السكان ، أو حتى لجزء جوهري منهم ، الى جانب الأفكار الماركسية اللينينية ، فهذه القضية لم تحل بعد فى بلاد رأسمالية كثيرة ، بيد أنها تعنى أن مركبا محددا من الأفكار والمثل ، يرتبط بالنظرة العالمية للطبقة العاملة ، قد ضرب بجذوره بعمق فى المجتمع ، واستحوذ على عقول الجماهير وساعد على تفهم مصالحها الأصلية .

وهذه التغيرات التى لا رجعة فيها فى الوعى الاجتماعى هى على وجه الدقة التى تجعل أفكار البورجوازية الامبريالية ، وهى تشكل

« تعبيرها الذاتى » ، سلاحا مبتورا فى الصراع من أجل كسب عقول الجماهير . ومن هنا كانت المحاولات لايجاد « ايدولوجية للتصدير » ، ولتهيئة الوضع الخاص الذى يتعين على الامبريالية أن تظهر فيه تحت رايات لا تمت اليها ، تحت شعارات مسروقة من خصومها الطبقيين . وتلك هى بالدقة احدى الركائز الأساسية لكل استراتيجيية البورجوازية الامبريالية الحديثة فى الصراع الايدولوجي .

ولا حاجة الى القول بأنه عند تحليل العمليات الايدولوجية المعقدة التى تحدث فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، فإنه ينبغى علينا أن نحذر المبالغة فى تبسيطها . فنحن عندما نتحدث عن ايدولوجية البورجوازية الحديثة تكون فى ذهننا ايدولوجية الامبريالية ، القشرة الاحتكارية للطبقة الرأسمالية ، بيد أنها ليست بأية حال كل الايدولوجية الجارية فى المجتمع البورجوازي، اذ أن هذه الايدولوجية تمثل صورة زاهية الى حد ما .

وحقيقة أن الايدولوجية الاشتراكية وافكار ووجهات نظر الطبقة العاملة تكتسب مواقع لها بين الشعب العامل فى البلاد الرأسمالية حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، وينبغى أن يقر فى أذهاننا أن سيادة الافكار الشيوعية لا تحدث على الفور ؛ فهى تشكل عملية معقدة ، بل ومتناقضة فى بعض الأحيان ، فى وعى الشعب . وفى هذه العملية يتم التغلب على الافكار ووجهات النظر والأحكام المسبقة للبورجوازية ، ولكن ذلك لا يحدث فورا . فغالبا ما يكون على هذه العملية أن تمر عبر مراحل وخطوات وسيطة متنوعة ، وذلك عندما تبقى الافكار الاشتراكية فى عقل الفرد ، جنبا الى جنب مع الافكار البورجوازية ، لا فى « تعايش سلمى » وانما فى نزاع حاد .

وعلاوة على ذلك فان التناقضات بين كبار الاحتكاريين وبين لا انطبقة العاملة وحدها وانما كل الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى ، بما فيها أغلبية المثقفين والبورجوازية الصغيرة في المدن النخ ، انما تنشأ وتتفاقم في ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية . ففي أغلبية الحالات ، وبسبب المصالح المتماثلة ، تصبح هذه الطبقات والأقسام حلفاء للطبقة العاملة ، وان كانت تحتفظ عادة بفهم ذاتي لمصالحها الخاصة . ويؤدي ذلك الى ظهور المحاولات لتدعيم موقفها الخاص « خارج » القوى المتنازعة الأساسية في المجتمع ، وهو الموقف الذي يجد التعبير عنه أيضا في ايديولوجيتها... الايديولوجية غير الاشتراكية ، والبورجوازية تماما في بعض الأحيان ، وانما معارضة على الرغم من ذلك للأفكار الرجعية للبورجوازية الاحتكارية .

وحقيقة أن البورجوازية الحاكمة ترغب على المناورة بصورة متزايدة تحت تأثير نضال الطبقة العاملة والانتصارات التي تحرزها الاشتراكية ، وعلى تقديم تنازلات كي تتجنب الانتفاضة الاجتماعية التي قد تنتهي بدمارها ، قد وجدت التعبير عنها في الايديولوجية . فهذه التكتيكات المناورة التي تقوم بها « الاصلاحية البورجوازية » تنعكس دون شك في أفكار محددة . ان كل من هذه التكتيكات والتعبير الايديولوجي عنها انما يوضح الصراع داخل البورجوازية نفسها المنقسمة الى تجمعات مختلفة ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة تعقيد الصورة الايديولوجية للمجتمع الرأسمالي الحديث .

وكل ذلك ينبغي أن يقر في الأذهان بطبيعة الحال عند تحليل ايديولوجية الامبريالية الحديثة واستراتيجيتها الايديولوجية ، ولكنه لا يدحض الحقيقة الأساسية وهي أن المبدأ الايديولوجي الرسمي للبورجوازية الحاكمة « منقسم » بطريقة ما الى ايديولوجية « للاستهلاك المحاي » وأخرى « للتصدير » . ويتضح

ذلك بشكل خاص عند تحليل نضال الامبريالية في المجالات التي تواجه فيها افكارها مباشرة أفكار الاشتراكية والنظرة الشيوعية، أي أولا وقبل كل شيء في مجال الدعاية الخارجية .

ونحن نرى هنا بوضوح أن البورجوازية الامبريالية تقاتل من أجل كسب عقول الشعب تحت رايات ليست ملكا لها ، تحت شعارات مسروقة . ولا تتضمن الشعارات المسروقة شعارات السلام فقط ، وإنما تتدخل هي والأفكار المسروقة كل الحملة الايديولوجية للامبريالية ، كل دعايتها .

فالحرية والديمقراطية والحقوق الانسانية الخ ، كل هذه الشعارات كانت منقوشة على رايات البورجوازية الفتية الثورية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وكان لها عندئذ مغزى تاريخي عميق الجذور على الرغم من ضيق أفقها الطبقي . أما اليوم فعندما تعلنها البورجوازية الاحتكارية ، تكون قد فقدت مغزاها تماما . ان التركة الديمقراطية « للآباء المؤسسين » للمجتمع البورجوازي قد بددها أحفادهم وأبناء أحفادهم كلية في عصر الامبريالية - في معسكرات الاعتقال في أوشفيتز ، وفي الاجتماعات الفاشية الهستيرية ، وفي المحاكمات المشينة التي لفقتها الرجعية الأمريكية ، وفي دهايز الشرطة السرية التي تخفى عن عيون العامة ، وفي ساحات الحروب الاستعمارية .

كلا ، ليست البورجوازية الامبريالية ، وإنما الطبقة العاملة الثورية والقوى الوطنية في البلاد المستقلة حديثا هي التي أصبحت الأصحاب الحقيقيين لمثل الحرية والديمقراطية ! وليس ذلك فقط لأنهم الورثة الشرعيون لأفضل ما حققته في هذا المجال ثورات البورجوازية الديمقراطية ، فالطبقة العاملة هي التي اضطلعت بالرسالة التاريخية ، رسالة التغلب على الطابع الشكلي للديمقراطية

البورجوازية وعلى ضيق آفاقها ، وغرس محتسوى جديد زاخر بالحيوية فى الحرية والديمقراطية . وهذا هو السبب فى أن الامبريالية وقد أدركت مدى جاذبية هذه المثل ، تسعى الى اختلاس شعارات الحرية والديمقراطية .

واللدعاية الامبريالية هدف آخر هو تزيف طبيعة النزاع الرئيسى الدائر فى العالم فى الوقت الحاضر ، وهو المنافسة بين نظامين اجتماعيين ، بالقول بأنها منافسة بين « الحرية » الغربية و « الشمولية الشيوعية » . ومن ثم تنشأ المحاولة لتزييف نفس مضمون العمليات الثورية التى تحدث الآن فى العالم ، ولانكار جوهر النظامين العالميين الذى يحدد الصراع بينهما الاتجاه الرئيسى للتاريخ الحديث .

٣ - اقنعة زائفة للامبريالية

وصلت سرقة الشعارات الى ذروتها فى السنوات الأخيرة ، حينما وصلت الامبريالية الأمريكية الى حد تجربة شعار الثورة والاستيلاء عليه . وقد كشف الغرض من هذه العملية الشخصية السياسية والعسكرية الأمريكية البارزة ماكلوى . ففى مقدمة لكتاب روسيا وامريكا (*) الذى ظهر فى عام ١٩٦٥ من اعداد هنرى روبرتس ، كتب يقول : نحن ننظر للاتحاد السوفيتى عادة باعتباره القوة الثورية فى العالم . وبهذه الطريقة نخاطر بالسماح للسوفييت بأن يصبحوا الرمز والمثل الملهم للتغيرات البناءة فى حياة مشات الملايين من البشر على نطاق العالم . واذا يخشى ماكلوى ذلك خشية الموت فقد حاول فى اصرار أن « يذكر الآخرين » أنه منذ اقل من قرنين من الزمان ساعد الشعب الأمريكى على اشغال

الثورة العظمى التى ما زالت ماضيتها فى طريقها فى العالم ، وعلى
دمغ الشيوعيين بأنهم « رجال الثورة المضادة » الذين اغتصبوا
الشعارات الديمقراطية وشوهوا أهداف الديمقراطية .

وقد احتل هذا الخط الدعائى مركز الصدارة فى المذهب
الرسمى للولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٠ . ولا يدع كبار المسئولين
فرصة تفلت منهم دون أن يذكروا بالجهود الثورية للولايات المتحدة،
« بوتقة الأفكار الثورية » ، زاعمين أن أمريكا مدعوة للقيام بهذا
الدور من جديد .

ومن السائد فى الدوائر السياسية الأمريكية الواسعة النفوذ
بطبيعة الحال أن الحديث عن « الثورة » يمكن أن يشير بليلة وحيرة
حقيقتين بين « المواطنين المخلصين » ، ناهيك عن « أعمدة
المجتمع » من أمثال جولد ووتر الذين ربوا على كراهية المفهوم
نفسه . ولذلك بذلت المحاولات لتهدئة ذلك الجزء من « الراى
العام » ، ولكى يوضح له أن أسس المجتمع لم يمسسها سوء فى
واقع الأمر . ويبدو أن مجلة فورين أفرز قد عهد إليها بهـلـه
المهمة . ففي عام ١٩٦١ نشرت هذه المجلة مقالا بقلم هنرى ريستون
تحت عنوان **عصر الثورة** ، وجاء فيه أنه ينبغى على المرء أولا وقبل
كل شيء ألا يستثار عند مجرد ذكر كلمة « الثورة » . فاقـل نظـرة
للتاريخ توضح أن الثورة قديمة قدم التاريخ نفسه ، وأنها أمر
عادى تماما . ثم مضى ريستون فى اسهاب عن الماضى الثورى
للولايات المتحدة ، وأورد « اعلان الاستقلال » بل ودستور ولاية
محافظة فى راى الأمريكـيين مثل نيـوهامـبشير . وباختصار بدل كل
ما فى وسعه للتدليل على أن كلمة « الثورة » لا ينبغى أن تخيف
الأمريكيين « المتمسكين بالقانون » .

ومن يدري ، قلعله نجح فى بعث الطمأنينة فى عقول المحافظين
الأمريكيين . بيد أنه من المتعذر أن ينجح امپرياليو الولايات المتحدة

فى أن ىنفذوا فى ىسر مماثل مخططهم الدعائى الماكر . فذكرىات الماضى الثورى نىست كافىة لتبىىض صفحة أنصار الثورة المضادة السىئى السمعة ، خانقى الثورات الحدىثة ، أعداء « التفىىرات البناءة » التى ذكرها ماكلوى . ولن ىحكم الشعب على موقف أمرىكا من الثورة بهذه الذكرىات .

ولا حاجة بنا الى الحديث عن الافلاس النظرى للطرىقة التى تعالج بها الدعایة الامرىكىة مسألة الثورة . فالثورة لا توجد من تلقاء نفسها ، انها لىست شىئاً مجرداً ، وانما مؤسسة سىاسىة ملموسة . والنقطة الهامة لىست هى ما اذا كانت الولایات المتحدة قد قامت فى يوم ما بثورة « خاصة » بها ، وانما هى موقف الطبقة الحاكمة فى هذه البلاد من ثورات العصر الراهن .

وىقدم التاريخ ابلغ اجابة على ذلك . فالولایات المتحدة كانت آخر دولة امبرىالىة تعترف بالاتحاد السوفىئىتى ، الذى كان نتاجا لأعظم الثورات الحدىثة وهى لم تعترف بعد « بشرعىة » الثورة فى الصىن وفى كثر من الديمقراطىات الشعبىة الأخرى . بىد أن الاعتراف الدبلىوماسى لىس هو كل ما فى الأمر . فقد كانت الامبرىالىة الامرىكىة ملهما وشرىكا نشطا فى التدخل المسلح فى روسىا السوفىئىتىة ، والمنظم للنشاط الهدام ضد كل الثورات الاشتراكىة ؛ وقد اتبعت وما تزال خطأ معادىا لها فى المجالات السىاسىة والاقتصادىة والاىدىولوجىة . ولناخذ مثل كوبا . فقد قلبت الولایات المتحدة الأرض والسماء لخنق الثورة الكوبىة ؛ وفى نفس الوقت فاین كان بوسع الولایات المتحدة - ان لم ىكن هنا فى هذه الدولة المجاورة - أن تثبت بالأفعال لا بالأقوال انها قد أصبحت مرة أخرى « بوتقة الأفكار الثورىة » .

ولا ىقل عن ذلك وضوحا موقف الامبرىالىة الامرىكىة من ثورات التحرر الوطنى ، التى أصبحت جلادها الأول بكل سفور .

فالحرب الدموية ضد الوطنيين في فيتنام الجنوبية ، وغارات
القرصنة على جمهورية فيتنام الديمقراطية ، والمغامرات الأمريكية
في الكونغو - تلك هي آخر أدلة على ذلك . وليس هناك ما يدعو
الى الدهشة في سياسة الولايات المتحدة . فموقف الامبريالية
الامريكية المضاد للثورة ليس نابعا من رغبة شخص مريض ، وانما
من الطبيعة الموضوعية للثورات الحديثة ، اذ هي بحكم كونها
ثورات اشتراكية ومعادية للامبريالية فان الطبقة الحاكمة لأكبر
وأقوى دولة رأسمالية لا تستطيع بسبب طابعها الاجتماعي
ومصالحها السياسية أن تظهر حيالها النوايا الطيبة أو أن تتخذ
موقف الحياد .

وقد كان عقم محاولات الامبرياليين الأمريكيين للظهور بمظهر
الثوريين من الواضح الى حد أنه أدى الى ظهور تعليقات متشككة
كثيرة حتى من جانب كتاب يعدون أكثر من مجرد موالين للولايات
المتحدة .

ومن بين هؤلاء على سبيل المثال المؤرخ البريطاني المعروف
أرنولد توينبي . فقد نشر في عام ١٩٦٢ كتابا بعنوان : **أمريكا
والثورة العالمية (*)** ، كرسه لهذه المشكلة بصفة خاصة . ولا يختلف
مفهوم الثورة الذي قدمه في الكتاب أدنى اختلاف عن المفهوم الذي
دافع عنه ماركس . فالثورة بالنسبة له ظاهرة اجتماعية بدأت في
القرن الثامن عشر ومضت في تتابع مستمر حتى اليوم . ولا يبدو
أن توينبي يهتم بنوع الثورة التي يتحدث عنها ، ثورة بورجوازية
ديمقراطية كانت أم ثورة اشتراكية . بيد أنه لا يوجد شك بالنسبة
له بشأن إعادة التجميع الرئيسي لقوى الثورة وقوى الثورة
المضادة ، فهو يعطى له تقديما سليما . وقد وصل توينبي الى

America and the World Revolution. (*)

نتيجة محددة ، وهى أن الولايات المتحدة قد أصبحت قائدة الحركة العالمية المضادة للثورة والمدافعة عن مصالح عفا عليها الزمن .

ثم يمضى قائلا ان من رأيه أن دور الولايات المتحدة قد تغير فى العالم منذ عام ١٩١٧ ، اذ تحولت من قوة ثورية رئيسية الى قوة رئيسية من قوى الثورة المضادة ، والأمر الأكثر غرابة هو انها تخلت عن دورها المجيد ، الذى لم تعد فى حاجة اليه ، لبلد كان محافظا للغاية فى القرن التاسع عشر ، بلد بدأت أمريكا تنظر اليه منذ عام ١٩٤٦ على أنه العدو رقم ١ . اذ يستنتج توينبى ان أمريكا قد تخلت عن دورها الثورى التاريخى لروسيا . ويقول انه لا يوجد شئ يمكن أن يوقف الثورة ، ويختم حديثه موجها الكلمات التالية الى الولايات المتحدة : فى خلال السنوات الأربعة والأربعين الماضية مضت ثورتكم دونكم ، وانتقلت زعامتها الى أيد أخرى . ولم تكن هذه الأيدى غير الأمريكية لتقبض على زعامة ثورتكم لو لم تكونوا انتم قد تخليت عنها .

وليست محاولة اختلاس مثل الثورة هى عملية « السرقة » الوحيدة التى يقوم بها الايديولوجيون الامبرياليون . فحتى المثل الشيوعى تماما ، مثل بناء مجتمع لا طبقى ، قد اغتصبه ايديولوجيو الامبريالية الذين ساندوا فى أيامهم حق « الأقوى » فى احتلال المواقع الممتازة . وهذا هو على وجه التحديد الهدف الذى يسعى الى تحقيقه مفهوم « انتفاء صفة البروليتاريا » الذى يزعم انه نشأ كنتيجة لنمو « الطبقة الوسطى » ، وكذلك الذى تسعى الى تحقيقه الأفكار الزائفة « للترتيب الطبقي الاجتماعى » التى ستختفى الطبقات الاجتماعية طبقا لها بحيث لا تبقى سوى فروق مهنية أو « وظيفية » .

وقد عبر عن الفكرة المحورية لكل هذه التليفقات النظرية الدعائية الفيلسوفان الأمريكيان هل وستيرمان اللذان أعلننا فى

كتابهما : الفلسفة والتركة الأمريكية (*) ، دون وعى بما ينطوى عليه كلامهما من فكاها ودون ادراك للبلاهة التى يسبغانها على نفسيهما ، ان « معظم المبادئ » التى ضمنها ماركس وانجلز البيان الشيوعى قد طبقت بالفعل فى أمريكا .

ومثل هذه الرواية ليس من المتوقع أن يصدقها أحد بطبيعة الحال ، ومع ذلك فهناك رواية أخرى أكثر خطورة تعزى فيها هذه أو تلك من المثل التى تقدمها الشيوعية الى مستقبل الرأسمالية ، وتعلن كأهداف لتطور الرأسمالية .

والمثال النموذجى على ذلك هو « المجتمع العظيم » ، وهو الخطة المثيرة للبناء التى رسمت معالمها فى المقال المشهور الذى نشره الرئيس ليندون جونسون عشية الانتخابات . فعند قراءة هذا المقال يلتقى المرء فى بعض أجزاءه بآراء أخذت بصورة مباشرة من نظرية الشيوعية العلمية ، كما أنه يحفل بمفاهيم من نوع : وفرة القيم المادية والروحانية ، العمل الخلاق المشترك ، ازدهار الفرد ، تركيز كل الطاقات البشرية لاختضاع قوى الطبيعة ، الخ .

ونفس اختيار هذه الشعارات الذى يتم لأغراض الديماغوجية الاجتماعية إنما هو أكثر من واضح . وهو دليل جديد على أنه فى النضال الايديولوجى العالمى الجارى يتعين على قوى الاشتراكية والسلم والتقدم أن تواجه عدوا يخفى مظهره ، ويحاول أن يستخدم الأسلحة الايديولوجية الغريبة عليه تماماً فى الصراع من أجل كسب عقول الناس .

وهذا بطبيعة الحال يجعل الصراع الايديولوجى أكثر صعوبة ويخلق خطر تضليل أو خداع بعض أقسام الراى العام . ففى

Philosophy and the American Heritage (*)

النضال السياسى ، كما فى الحرب ، يمكن للتخفى الماهر للعدو ان يعطيه مزايا محددة . وينبغى على كل القوى التقدمية عندما تواجه المناورات الايديولوجية للامبريالية ان تحتفظ بسلاحها الايديولوجى حادا وان تستخدمه بحكمة وبراعة . فمن الأمور ذات الأهمية فى الوقت الحاضر شن نضال ايديولوجى ماهر ضد الامبريالية ، وفضح كل حيلها ، بما فيها «استراتيجية» الشعارات المروقة .

بيد أننا اذا أمعنا النظر أمكننا أن ندرك خلف تلك «الاستراتيجية» الهزيمة الايديولوجية للامبريالية . فهى لم تعد تجرؤ على أن تجادل فى المثل والقيم نفسها . ذلك أن مثل السلام والنظام الاشتراكى العادل والحرية والديمقراطية ، بل ومثل التغيرات الثورية ، التى تناضل الاشتراكية من أجلها ، تستحوذ الآن على عقول الناس ، وليس لدى الامبريالية ما تستطيع به مواجهتها . وهذا هو السبب فى أنها ترغم على نقل مركز النضال الايديولوجى الى مسألة أى نظام يؤيد هذه المثل ويمثلها . ويعد قبول الامبريالية للمعركة فى هذا المجال انتصارا هاما للقوى المعادية للامبريالية ، ولا يمكن لهذه المعركة أن تمضى دون نتائج سياسية محددة .

فالاشتراكية لم تثبت قابليتها للحياة فقط ، بل أثبتت تفوقها التاريخى أيضا . وأدى هذا الى التعجيل الشديد بعملية تدهور الرأسمالية ، بما فيها الأزمة المتصاعدة لايديولوجيتها ، وقدم اسهاما قويا للنضال الثورى للشعب العامل على نطاق العالم كله . وقد تلقت الامبريالية أيضا ضربة هائلة من ثورات التحرر الوطنى فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ولا يمكن أن يكون هناك شذ فى أن هزائم جديدة ستلحق بالامبريالية فى المستقبل ، بما فيها هزيمة ايديولوجيتها ، وهى الهزائم التى لا يمكن أن توجد أية حيل دعائية يمكن أن تحول دونها .

الفهرس

ص ٣	كلمة الناشر
٥	الخطر الرئيسي
١٧	استراتيجية الاستعمار الجديد
٣٩	طائفة المرابين المحسنين
٥٥	الاستعمار الجديد والواقع الأفريقي
٧٥	الامبريالية وحربها ضد العصابات
٨٦	القواعد العسكرية في الاستراتيجية الامبريالية
١٠٠	مروجو العداة والكراهية بين الأمم
١١٤	الحرب النفسية - سلاح الاستعمار الجديد
	شعارات مسروقة ، حول اتجاه ايدولوجى معين
١٢٤	للامبريالية الحديثة

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

فرع مصر - ١٩٦٨

Bibliotheca Alexandrina



0632818

دارالكتاب العربى

فرع مصر - ١٩٦٨

الثلثون ١٠ قروش